مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

عدد خاص بالمؤتمر العلمي حول السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

في ظل التطورات الحالية - بني وليد 2017/2/26 الجزء الثاني

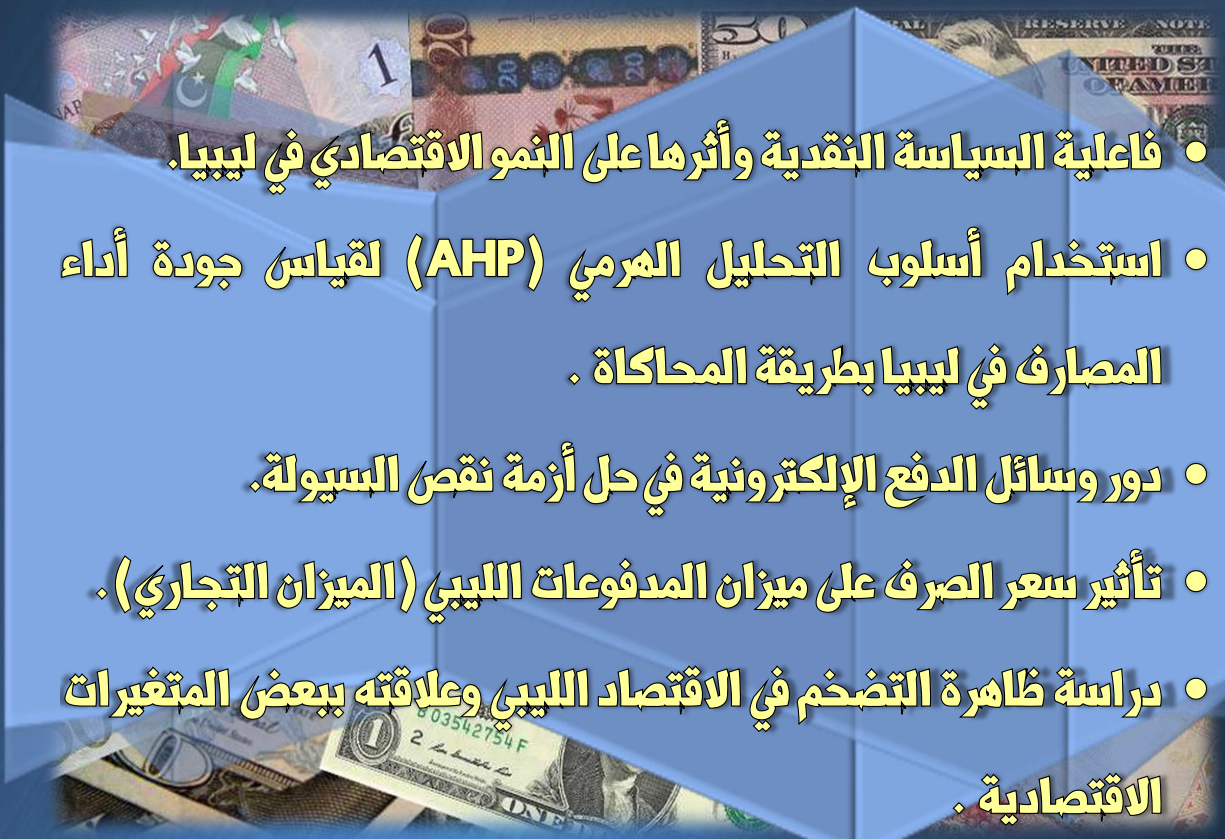

- فاعلية السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في ليبيا.
- استخدام أسلوب التحليل الهرمي (AHP) لقياس جودة أداء المصارف في ليبيا بطريقة المحاكاة .
- دور وسائل الدفع الإلكترونية في حل أزمة نقص السيولة.
- تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الليبي (الميزان التجاري).
- دراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية .

السنة الخامسة عدد خاص الجزء الثاني فبراير 2017

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)

بني وليد – ليبيا

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول الذي نظمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

بتاريخ 2017/2/26 م في مدينة بني وليد

حول :

السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية

السنة الخامسة عدد خاص الجزء الثاني فبراير **2017**

الرقم الدولي للمجلة

IssN 2518-5497

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراســــــــــــلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة بني وليد

بني وليد - ليبيا

البريد الالكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

تصميم وتنفيذ

أ . أشرف بن لامه

قواعد النشر بالمجلة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية، وتعد الدورية أحد تجليات اهتمام الكلية بمجال خدمة المجتمع، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في ليبيا ؛ عن طريق نشر الدراسات الجادة والمتميزة استناداً إلي معايير علمية دقيقة .

ترحب المجلة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة :

1 - أن يرفق البحث أو الدراسة باسم الباحث ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي وبريده الإلكتروني .

2 - إن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية .

3 - ألا يكون قد سبق نشره كلياً أو جزئياً ورقيا أو الكترونياً وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في أي وسائل نشر أخرى .

4 - يتقيد بمنهج علمي دقيق وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في إصدارات المنشورات المحكمة .

5 - أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

6 - تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين أثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد .

7- لا يزيد عدد صفحات البحث عن 22 صفحة مطبوعة بما في ذلك الملاحق .

8- يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة، مرفقة بنسخة الكترونية على (CD) ويكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) علي برنامج (word)، على حجم ورق مخصص بالمواصفات التالية :

(عرض 17سم، ارتفاع 24 سم "بالسنتيمتر") أو (عرض 6.70 إنش، ارتفاع 9.45 إنش "بالإنش")

يمكن أن ترسل البحوث، على البريد الالكتروني التالي :-

H64299@Yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة بني وليد

عدد خاص - الجزء الثاني - فبراير 2017

المشرف العام

د. حوسين مصباح العلام

رئيس هيئة التحرير

د. إبراهيم أحمد خليل

أعضاء هيـــئة التـــحرير

د . عثمان سالم علي

د . خالد صالح عبود

د . الشارف أنبية عامر

د . ميلاد سالم المختار

د . عمر المبروك أسباقة

اللجنة الاستشارية

د. معمر توزر مفتاح

أ . علي أمبارك النقراط

د . جمعة مفتاح الكاسح

د . سامي الشيباني محمود

د . محي الدين أحمد المدني

د . عبد الناصر سالم زيدان

د. فخر الدين عبد السلام عبد المطلب

د . العارف التير

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول

الذي نظمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

بتاريخ 2017/2/26 م في مدينة بني وليد

حـــــــــــــــول :

السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. حوسين مصباح العلام رئيس اللجنة التحضيرية

د. ابراهيم احمد خليل عضواً

د. عبدالناصر سالم زيدان عضواً

د. ميلاد سالم المختار عضواً

د. معمر توزر عضواً

أ. علي أمبارك النقراط عضواً

أ. عامر فتح الله المبروك عضواً

اللجنة العلمية للمؤتمر

د. عثمان سالم علي رئيس اللجنة العلمية

د. فخر الدين عبدالسلام عبدالمطلب عضواً

د. خميس عبدالسلام اشليدة عضواً

د. فتحي مسعود عبدالهادي عضواً

د. جمعة مفتاح الكاسح عضواً

محتويات العدد

تطور المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية عن الفترة (2005 ـ 2016) ..... د . مخلوف مفتاح محمد - أ. يوسف فرج الأصفر	8
تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي ..... د. سالم عطية بن سليم - د. مصطفى مفتاح كريدلة	26
فاعلية السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990 -2015) ..... د. صلاح الدين إنبيه جمعة - د. هُدى محمد أبوخريص	40
اثر التقلبات في أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (2000 -2014) ..... د. محمد عمر الشويرف - د. نجاح الطاهر البيباص	58
استخدام اسلوب التحليل الهرمي (AHP) لقياس جودة أداء المصارف في ليبيا بطريقة المحاكاة ..... د . فخر الدين عبد السلام عبد المطلب	73
دور سعر إعادة الخصم في التأثير على عرض النقود في الاقتصاد الليبي دراسة قياسية خلال الفترة 2005 -2015م ..... د. حافظ الزين عبدالله - أ . محمد مفتاح حبيب	88
الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ..... أ . مفتاح عمر مفتاح - م. طارق عبدالباري الصغير	99
تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الليبي (الميزان التجاري) ..... أ. مريم رمضان عبد الرحيم المخزوم	115
أثر عرض النقود على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1992 – 2015) (منهج السببية) ..... أ . عامر فتح الله المبروك	136
دراسة العلاقة السببية بين اسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي في ليبيا ..... أ . ابوبكر عبدالقادر ابوعزوم	154
تطور السياسة النقدية في ليبيا والاتجاهات المستقبلية وأهم المؤشرات المالية للمصارف التجارية (2008 - الربع الثاني – 2016) ..... د. فتحية رمضان وادي - د. محمد ساسي كردمين	173
دراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية في الفترة (2003 – 2015) ..... أ . محمد سالم علي	188
مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية خلال الفترة (2001 -2004) ..... صطفى مفتاح كريدلة -أ . أحمد فرج الحصان	208
البطالة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل ومدي تأثيرها علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ..... د. عمر مولود دنس	224

تطور المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي

دراسة تحليلية عن الفترة (2005 ــ 2016)

د . مخلوف مفتاح محمد كلية العلوم الإدارية والمالية ـ ترهونة

أ. يوسف فرج الأصفر كلية العلوم الإدارية والمالية ـ ترهونة

المستخلص :

تناولت هذه الورقة تطور المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، وأيضا، فعالية السياسة النقدية في الوصول إلى هدف استقرار الأسعار (تحديدا) بالفترة (2005 ـ 2016).وذلك باستخدام نموذج قياسي لكشف العلاقة بين معدل نمو عرض النقود والمستوى العام للأسعار(معدل التضخم).

وقد توصلت إلى أن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي ترتبط بشكل كبير بالظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد. وهو ما أكده التحليل القياسي للعلاقة بين السياسة النقدية ومستوى الأسعار، حيث أوضح أن مستوى الأسعار تأثر كثيرا بالظروف التي يمر بها الاقتصاد الليبي والتي تم التعبير عنها في النموذج القياسي المستخدم في هذه الورقة بالمتغير(Z). وتفيد نتائج التحليل القياسي أيضا، أن لعرض النقود تأثيرا موجبا معنويا على مستوى الأسعار، فالتوسع في المعروض النقدي ساهم وفقا لنتائج هذه الدراسة في زيادة مستوى الأسعار العام.

Abstract

Dealt with this paper is the development of the general price level in the Libyan economy, and also, the effectiveness of monetary policy in reaching the goal of price stability (specifically) the period (2005 2016) .ozlk using a standard model to uncover the relationship between the growth of money supply and the general level of prices rate (the inflation rate)

It has concluded that the phenomenon of inflation in the Libyan economy is heavily linked to the political and economic conditions experienced by the country. This was confirmed by standard analysis of the relationship between monetary policy and the price level, where he explained that the price level greatly influenced by the conditions experienced by the Libyan

economy, which has been expressed in the standard model used in this paper variable (Z). According to the results of benchmark analysis also, that the money supply is positive moral impact on the price level, The expansion of the money supply contributed according to the results of this study to increase the general price level.

مقدمة

غالبا ما يرتبط الاستقرار الاقتصادي باستقرار الأسعار، حيث يترتب عن عدم الاستقرار في الأسعار (التضخم Inflation) حدوث اختلال في توزيع الدخول وأثار أخرى تؤثر بالسلب على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها. ولذلك يعد استقرار الأسعار احد الأهداف الأساسية لتحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوظف كافة البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية سياساتها الاقتصادية الكلية خاصة النقدية لتحقيق الاستقرار في الأسعار.

وحيث أن ظاهرة الارتفاع في الأسعار ظاهرة ترتبط بكثير من المسببات وهي ظاهرة كثيرة الحدوث لا ينجو منها أي اقتصاد مها كانت حجمه ومستوى تقدمه الاقتصادي. فقد مر الاقتصاد الليبي بفترات شهدت هذه الظاهرة، ففي منتصف ثمانينات القرن الماضي حدث ارتفاعا في المستوى العام للأسعار وذلك عندما حدث انخفاضا كبيرا في عوائد النفط ومن ثم لجأت الدولة إلى تقييد الواردات وخاصة السلعية التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي كليا تقريبا. وأيضا، في سنوات الحصار(1992ــ 2003) ارتفع مستوى الأسعار ارتفاعا ملحوظ. غير أن ارتفاع الأسعار وبصورة خاصة في السنتين الأخيرتين كان ارتفاعا كبيرا، حيث تضاعفت أسعار اغلب السلع بين العامين 2013، و2016. وبذلك يمكن القول أن الاقتصاد الليبي يمر حاليا بموجة تضخمية كبيرة ربما لم يشهد لها مثيل من قبل.

المشكلة البحثية:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على تطور المستوى العام الأسعار في الاقتصاد الليبي وبخاصة خلال الفترة(2005 . 2016)، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: كيف تطور المستوى العام للأسعار في ليبيا في ظل الظروف والتحولات السياسة والاقتصادية؟ وهل هناك دور فعال للسياسة النقدية في ضبط مستوى الأسعار.

فرضية الدراسة:

حيث أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الواردات، فأن تطور مستوى الأسعار لا يتأثر كثيرا بالسياسة النقدية بقدر ما يتأثر بسعر صرف الدينار الليبي وحجم الواردات.

هدف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل تطور المستوى العام للأسعار في ليبيا والبحث في مسببات ارتفاعه، وأيضا، محاولة قياس فعالية السياسة النقدية في ضبط المستوى العام للأسعار خلال الفترة(2005 .2016).

منهجية الدراسة :

وتقوم المنهجية في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل البيانات المتعلقة بموضوع البحث مع الاستعانة بالقياس الاقتصادي. واعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية للمتغيرات المستهدفة والتي مصدرها الأساسي النشرة الاقتصادية التي يصدرها المصرف المركزي، بالإضافة إلى بعض المراجع الأخرى كالدراسات العلمية المنشورة وغير المنشورة.

حدود الدراسة:

مكانيا ينحصر نطاق الدراسة في الاقتصاد الليبي. أما زمنيا فهي تغطي الفترة (2005 . 2016)[1]

الدراسات السابقة:.

تزخر الأدبيات الاقتصادية بالدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم من حيث أسبابها وطرق قياسها ،ومدى أثرها علي المستهلك. ومن بين هذه الدراسات التي تسنى للباحثين الاطلاع عليها مايلي:

- دراسة (M.SEMUDRA.TANEU.CHYE,1988)، تناولت هذه الدراسة شرح مسببات التضخم في الاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1960 . 1986. واستخدمت نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين معدل التضخم(متغير تابع) وكل معدل التوسع النقدي ومعدل التضخم مبطأين لسنة واحدة (كمتغيرين تفسيرين)، وتوصلت الدراسة إلى أن اثر التوسع النقدي في السنة السابقة يكون اكبرعلى مستوى التضخم في السنة الحالية كلما كان معدل التوسع في العام السابق اكبر من معدل التضخم في ذات العام .
- دراسة (DHANESHWAR GHURA,1995)، ناقشت الدراسة أثر السياسات الكلية وخاصة النقدية والمالية (كلا على حده) على ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية وهى(التضخم، معدل نمو كل من الدخل النقدي، والدخل الحقيقي) في اقتصاد(33) دولة من دول إفريقيا

[1] كان اختيار هذه الفترة تمشيا مع المؤثر العلمي المقدمة إليه هذه الورقة كون هذه الفترة تتضمن الظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد الليبي.

جنوب الصحراء خلال الفترة 1970.1987 .استخدمت طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين مع الأخذ في الاعتبار عنصر الإبطاء الزمني. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقرار في معدل نمو المعروض النقدي الحالي والمبطئ هو العنصر المؤثر الرئيسي في عملية التضخم، ويأتي بعده نمو عجز الموازنة(السياسة المالية) في المرتبة الثانية.

- دراسة (**لمجموعة من الخبراء الليبيين،2008**)، تطرقت هذه الدراسة إلى بحث وتحليل أسباب ومصادر التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 . 2007)، وقد توصلت إلى مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة الأسعار، أهمها: زيادة حجم الإنفاق العام، وزيادة القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف المتخصصة، والصناديق المالية الأخرى. قد أدت إلى زيادة حجم السيولة وعرض النقود بشكل اكبر من قدرة الاقتصاد حتى في حالة انفتاحه كليا على الاستيراد. هذا، بالإضافة إلى فائض الطلب على السلع والخدمات. كما تفيد الدراسة أن التضخم في ليبيا يرجع إلى التضخم المستورد من الأسواق العالمية نتيجة اعتماد الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي في تلبية العجز في المعروض الحقيقي من السلع والخدمات من خلال الطلب على الواردات السلعية والخدمية. ولقد اقترحت الدراسة بعض الإجراءات التي يمكن أن تخفف من النمو المتصاعد في الأسعار. من هذه الإجراءات: العمل على الحد من النمو المتزايد في عرض النقود، إذ ينبغي أن يتزايد عرض النقود بمعدل يتلاءم مع الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي. والنظر في إمكانية رفع قيمة الدينار الليبي وما ينتج عن ذلك من أثار مختلفة خاصة وان الدينار الليبي فقد نحو 77% من قيمته خلال فترة الدراسة.
- (**الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، 200**)، عرضت الهيئة في هذه الدراسة تقريرا حول التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003 .2008). وقد تضمن هذا التقرير جملة من النتائج منها: أن هناك زيادة موجبة ومستمرة في الأسعار خلال الفترة المدروسة، وأن التضخم المستورد لا يساهم في هذه الزيادة إلا بقدر ضئيل. وترجع الزيادة في مستوى الأسعار إلى التوسع في عرض النقود.هذا. وأشتمل التقرير على جملة من التوصيات كان من أهمها: تصحيح الهيكل البنيوي في الاقتصاد الليبي، وكذلك، الاستخدام الفعال للواردات للتأثير على مستوى العرض الكلي لمواجهة فائض الطلب، كما أوصى التقرير بمراجعة سعر الصرف للدينار الليبي.

تتكون بقية الورقة من ثلاثة أقسام: القسم الثاني إطارا نظريا يتناول تحليلا لتطور المستوى العام للأسعار في ليبيا، ويتضمن القسم الثالث تحليل قياسي للعلاقة بين السياسة النقدية ومستوى الأسعار العام، حيث سنحاول من خلاله التعرف على دور السياسة النقدية في ضبط المستوى العام للأسعار خلال الفترة(2005 .2016). أما القسم الرابع فيهتم بتلخيص للنتائج واقتراح بعض التوصيات.

القسم الثاني : الإطار النظري

يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، والتي عادة تكون سنة واحدة أو أكثر. ومن هذا المفهوم، يتضح أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعد تضخما، فمفهوم التضخم يتصف بالشمول والاستمرارية بحيث يشمل كل السلع والخدمات تقريبا(مع ملاحظة أن بعض السلع قد تنخفض أسعارها)، والزيادة تكون ظاهرة مستمرة لسنة أو أكثر ولأسباب اقتصادية كلية. وفي اقتصاد مفتوح على المبادلات الخارجية ليس معدل التضخم الداخلي بالضرورة هو الأهم، لكن مقارنة هذا المؤشر بمثيله في الاقتصاديات الشريكة هو الذي يفسر قابلية الاقتصاد الوطني للتنافس في السوق الدولية(مخلوف،2016، 97).

وقياس التضخم، وهو نسبي ومعقد، يتم باستخدام مؤشرات الأسعار، وبخاصة مؤشر الأسعار للاستهلاك (CPI) الذي يسجل حركة التغير في مستوى أسعار بنود الإنفاق المختلفة للمستهلك خلال فترة زمنية معينة، ومؤشر أسعار الجملة، ومؤشر السعر الضمني(المكمش أو المخفض الضمني، IGD). فجميع هذه الطرق تهدف إلى تحديد حجم التغّير(الصاعد) في المستوى العام للأسعار(ب.برنييه وإ.سيمون،1989، 291).

والشائع من بين هذه المقاييس، وعلى الرغم من أخطائها وعدم كفاءتها، هو الرقم القياسي للأسعار وذلك لسهولة احتسابه وانجازه في فترة قصيرة، كما أنه يعكس التغيرات التي تطرأ في مستوى معيشة أفراد المجتمع من سنة إلى أخرى عبر الزمن (**العناني، 1995، 61)**

غير أن هناك من يرى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك . ونتيجة لاقتصاره على سلع محددة، والفرق في مستوى المعيشة بين المناطق الحضرية وبين غيرها من المناطق أو المدن . قد يبالغ في التضخم، لذلك، فأن المكمش الضمني للناتج الإجمالي والذي يعتبر مقياسا لأسعار كل السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة هو مقياسا مناسبا للمستوى العام للأسعار(التضخم) (**انظر في ذلك، مايكل ابدجمان، 1992،363**) هذا. ويمكن باستخدام كل من معدل الضغط التضخمي والفجوة التضخمية كمؤشر على تطور مستوى الأسعار.

وبالانتقال إلى الكلام عن التضخم في الاقتصاد الليبي، ربما كان من المناسب التنويه، بأن جذور التضخم في الاقتصاد الليبي قديمة نسبيا، فهو يرجع إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي، وذلك عندما انخفضت أسعار النفط ومن ثم عائدات ليبيا النفطية. فاضطرت الدولة آنذاك لفرض قيودا شديدة على الواردات السلعية، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الطلب والعرض الكليين، وكنتيجة لذلك ارتفعت الأسعار بنحو13 % في عام 1981، وبنحو40% في عام1983, وذلك قياسا بعام 1980(مخلوف،2016، 100).

وكانت الموجة الثانية من ارتفاع الأسعار ما بين العامين 1996 و2001 م. ولعل السبب الأهم في هذه الموجة يرجع إلى استمرار الانخفاض في أسعار النفط، وبالتالي عائداته التي تساهم بشكل

كبير في سد الطلب الكلي عن طريق الواردات .وأيضا، معاناة الاقتصاد الليبي في هذه الفترة حصارا اقتصاديا فرضته الدول الغربية. فلا شك كانا هذين الأمرين سببين رئيسين لهذا الارتفاع في الأسعار. ثم حدث انخفاض طفيف في مستوى الأسعار في السنوات(2002.2007) وهي السنوات التي بدأت فيها أسعار النفط تأخذ في التحسن بشكل ملحوظ. وأيضا، رفع الحصار في العام 2004. غير أن مستوى الأسعار عاد وارتفع نسبيا في السنوات 2008 . 2010 م. ويعزى السبب إلى حالة الرواج التي شهدها الاقتصاد الليبي والتوسع في الإنفاق العام وما تبعه من زيادة في عرض النقود، وذلك بعد الوفرة في عوائد النفط الناتجة عن الارتفاع الكبير والقياسي في أسعار النفط.

والموجة الرابعة من الارتفاع في الأسعار وهي الأقوى بدأت في عام 2011 ولا تزال مستمرة حتى اليوم. ويمكن ملاحظة هذه الموجات التضخمية من الجدول رقم(1). كما يمكن ملاحظة الاتجاه العام للأسعار من الشكل رقم(1)، الذي يوضح تطور الرقم القياسي للأسعار في ليبيا خلال المدة (1985 .2016).

جدول رقم (1) الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1985–2016

السنة	الرقم القياسي العام	بالنسبة للسنة السابقة%	السنة	الرقم القياسي العام	بالنسبة للسنة السابقة%
1985	44.3	-	2002	102.2	- 9.5
1986	46.2	4.3	2003	100.0	- 2.2
1987	48.3	4.5	2004	101.0	1.0
1988	49.8	3.1	2005	103.9	3.0
1989	50.5	1.4	2006	105.5	3.4
1990	54.4	7.7	2007	112.0	11.4
1991	60.1	10.5	2008	123.7	10.4
1992	66.5	10.6	2009	126.7	2.4
1993	73.9	11.1	2010	129.8	2.4
1994	84.8	14.7	2011	150.4	15.9
1995	94.6	11.6	2012	159.6	6.1
1996	106.1	12.2	2013	163.7	2.6
1997	120.1	13.2	2014	167.7	2.4
1998	126.1	5.0	2015	181.4	8.6
1999	128.0	1.5	2016Q1	215.3	22.6
2000	124.3	- 2.9	2016Q2	222.8	25.3
2001	112.9	- 9.2		———	

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

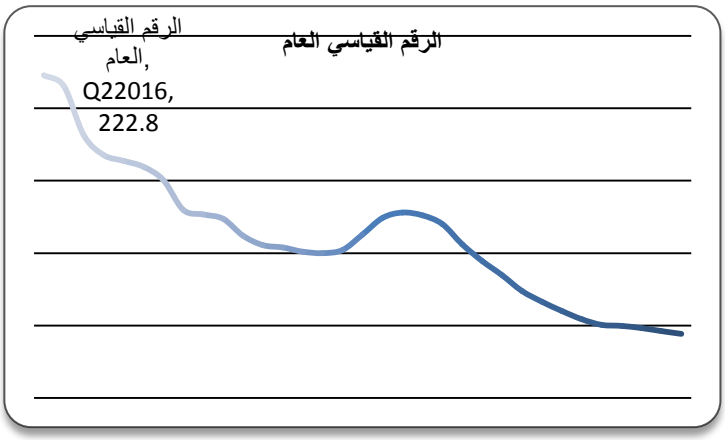

الشكل(1): تطور الرقم القياسي للأسعار خلال الفترة 1985. 2016

تلك كانت نظرة عامة عن تطور الأسعار في ليبيا.أما فيما يخصالفترة (2005. 2016) وهي المستهدفة بصورة خاصة في هذه الدراسة. فسيتم تناول تطور مستوى الأسعار خلالها عن طريق تتبع تطور كل من الرقم القياسي للأسعار، والمخفض الضمني للناتج كالأتي:.

كما سبق القول، يعبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index عن حركة التغير في مستوى أسعار بنود الإنفاق المختلفة للمستهلك خلال فترة زمنية معينة، تتكون هذه البنود في الاقتصاد الليبي من(8) مجموعات سلعية وخدمية، انظر الجدول رقم(2).

الجدول رقم (2): الأوزان النسبية للمجموعات السلعية والخدمية المكونة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة بالاقتصاد الليبي.

رقم البند	اسم المجموعة السلعية	
1	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	Foods, Beverages and Tobacco
2	الملابس والأقمشة والأحذية	Clothing, Textiles and Footwear
3	المسكن ومستلزماته	Houseand Household
4	أثاث المسكن	House Furniture
5	العناية الصحية	Health Care
6	النقل والمواصلات	Transport and Communications
7	التعليم والثقافة والتسلية	Culture and Recreation
8	سلع وخدمات متفرقة	Miscellaneons Goods and Services

المصدر:الهيئة العامة لتوثيق المعلومات.

ولكل من هذه المجموعاتوزن نسبي معين. فالمواد الغذائية والمشروبات والتبغ وزنها النسبي هو(36.6%)، والملابس والأقمشة والأحذية (7.3%) والمسكن وملحقاته(23.3%) وأثاث المسكن(5.9%) والعناية الصحية(4.0%) والنقل والاتصالات (11.2%) والتعليم والثقافة والخدمات الترفيهية(6.4%) وسلع وخدمات متفرقة (5.3%). لاحظ الشكل(2).

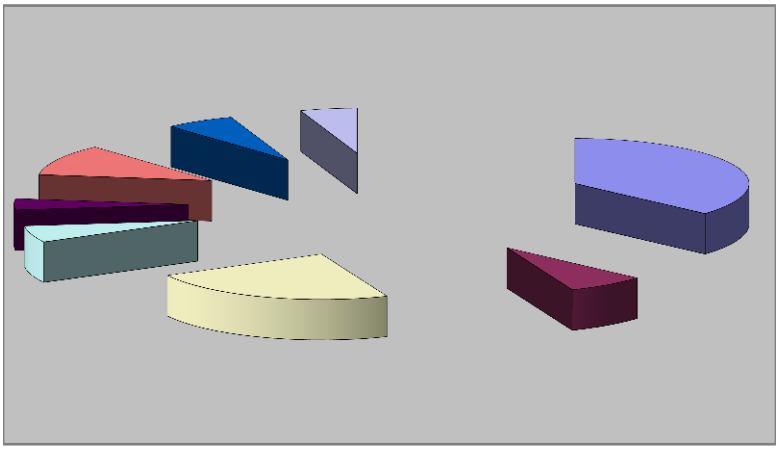

شكل رقم (2):الأوزان النسبي

أما بالنسبة لتتبع تطور مستوي التضخم وفقا للمخفض الضمني، فسيتم الأخذ بالمخفض الضمني للناتج غير النفطي الحقيقي باعتباره أكثر استقرارا من الناتج الإجمالي الذي يتأثر بشدة بما يطرأ على الناتج النفطي من تلقب بسبب تغير أسعاره(ابولسين، موسى،19،2009)،وللتعرّف على التغيرات التي طرأت على المستوى العام للأسعار في ليبيا خلال الفترة (2005 .2016) وفقا لهذين المؤشرين: الرقم القياسي للأسعار، والمخفض الضمني للناتج الحقيقي غير النفطيستتم الاستعانة بالبيانات المعروضة بالجدول رقم (3) التالي:

الجدول (3): تطور مؤشر التضخم في الاقتصاد الليبي للمدة (2005- 2016)

السنوات	الرقم القياسي	نسبة تغير الرقم القياسي		الناتج الحقيقي غير النفطي والمخفض الضمني له بأسعار (2007)			قيمة الفجوة التضخمية
		بالنسبة للسنة السابقة	بالنسبة لسنة الأساس 2005	الناتج الحقيقي	المخفض الضمني	معدل تغير المخفض السنوي	
2005	92.8	2.6	100	16898.9	87.9	-	2958.5
2006	94.2	1.5	101.5	18637.1	90.0	2.1	47276.4
2007	100.0	6.2	107.3	18821.6	100.0	10	-20092.0
2008	110.4	10.4	117.6	20632.6	133.2	33.2	-5202.8
2009	113.1	2.4	120.3	21085.4	94.8	-38.4	5860.2
2010	115.1	2.4	122.3	22319.1	122.0	27.2	740.2
2011	134.3	15.9	141.5	10787.5	174.3	52.3	22288.8
2012	142.5	6.1	149.7	15353.6	199.8	25.5	-284880.1
2013	146.2	2.6	153.4	14305.7	204.9	5.1	36484.2
2014	149.7	2.4	156.9	10610.6	211.1	6.2	63744.2
2015	164.5	8.6	171.2	16419.0	216.3	5.2	3572.6
2016	195.5	18.8	190.8	غير متوفر	غير متوفر	—	غير متوفر

المصدر: - من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: سلسلة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة 1970-2004، الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات. وأيضا، مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلف للسنوات 2005- 2016.

ومن البيانات الواردة في الجدول أعلاه يلاحظ الأتي:

. لقد شهد المستوى العام للأسعار ارتفاعا متواصلا قياسا بعام 2005 م. فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك(CPI) بـ 1.5% في عام 2006 م وبأكثر من 20% في عام 2009 م، وبلغ أكثر من 71% في سنة 2015 م، ووصل إلىأكثر من 90% عام 2016. وهو ما يعني أن مستوى الأسعار في ليبيا قد تضاعف تقريبا بين العام 2005 والعام 2016 م.والشكل رقم (3) التالي يوضح هذا التطور.

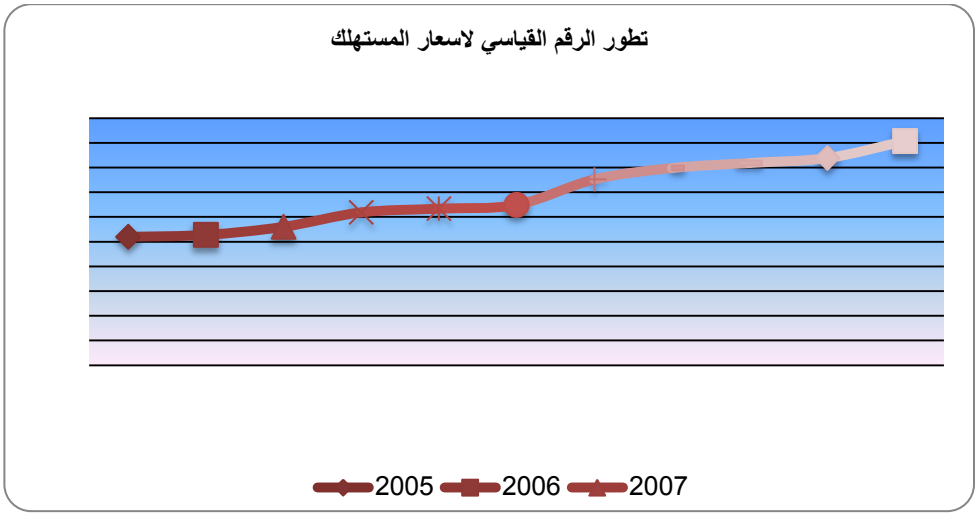

شكل رقم (3)تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

وبلغ مقدار التغير السنوي للرقم القياسي(معدل التضخم السنوي)حوالي1.5% في سنة2006، وحوالي10.4% في سنة 2008، وظل مستقرا في حدود2.5% خلال السنتين اللاحقتين 2009، 2010. ثم ارتفع إلى أكثر من 15.9% عام 2011، وبعد ذلك أخذ في الانخفاض ليصل إلى 2.4% في عام 2014. ثم عاد وارتفع في عام 2015 ليبلغ 8.6%، وارتفع إلى18.8% في الربع الأول والثاني من عام 2016.انظر الشكل رقم (4) التالي:

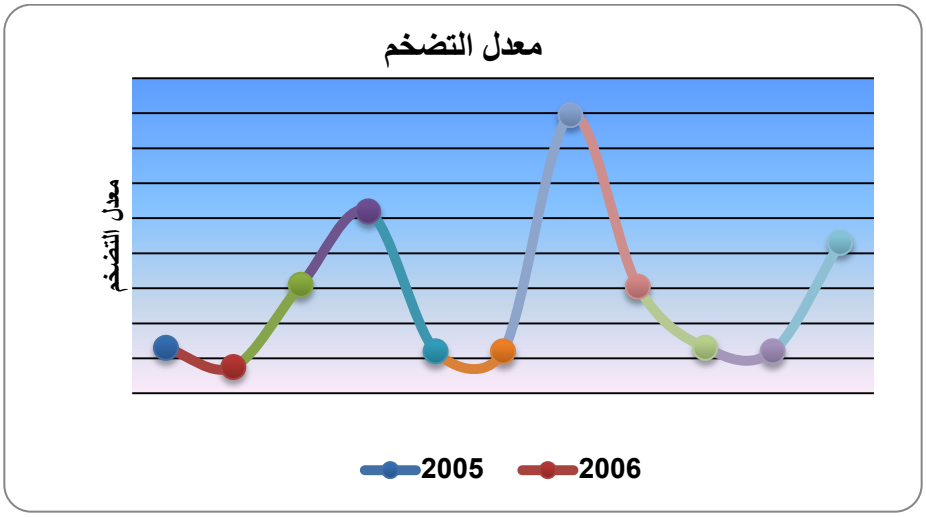

شكل رقم (4) تطور معدل التضخم للفترة 2005 . 2015

أما بالاستناد إلى المخفض الضمني، والذي يستخدم لاستبعاد أثر الأسعار على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الوصول للتغيرات الحقيقية في الأسعار(وهنأأيضا تم الأخذ بالمخفض الضمني للناتج غير النفطي لتلافي تأثير الناتج النفطي)، فيلاحظ أن المستوى العام للأسعار في ليبيا، قد مر بارتفاع شبه مستمر خلال فترة الدراسة. فقد ارتفع المخفض الضمني من حوالي 88 في سنة 2005 إلى أكثر من 216 في سنة 2015، وهو ما يعني أن الأسعار وفقا لهذا المؤشر قد زادت بأكثر من ضعفين خلال الفترة(2005 . 2015).

ويشير إلى هذه الزيادة مقدار التغير الذي يطرأ على قيم المخفض الضمني للناتج غير النفطي الواردة بالجدول(3) السابق العمود السابع. إذ يلحظ أن معدل التغير السنوي لهذا المخفض كان في حدود2% في سنة 2006، وبلغ نحو 33% عام 2008، غير أنه انخفض في العام التالي 2009، ثم عاد وارتفع في العام 2010 ليبلغ نحو 27%، ووصل إلى 52% في العام 2011، لينخفض في السنوات اللاحقة ويسجل نحو 5% في المتوسط.ويمكن ملاحظة هذا التغير من الشكل رقم (5) التالي.

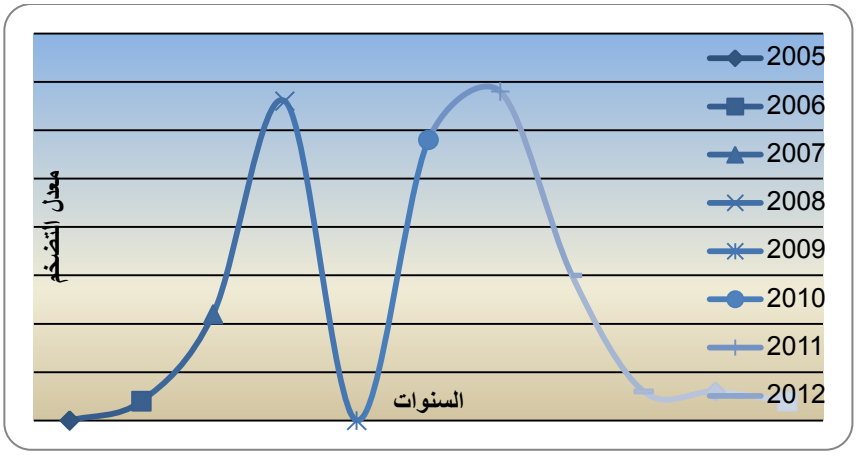

شكل رقم (5) معدل التضخم وفقاً لـ IGDغير النفطي في ليبيا 2005 ـ 2015

وأخيرا، يمكن ملاحظة تطور التضخم في الاقتصاد الليبي من متابعة تطور قيمة الفجوة التضخمية الظاهرة في العمود الثامن بالجدول رقم(3)السابق، وهي مأخوذة من الجدول رقم(2) بالملحق.

القسم الثالث: التحليل القياسي لدور السياسة النقدية فيضبط مستوى الأسعار.

السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التأثير في كمية النقود المعروضة وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة خلال فترة زمنية محددة.

وقد أصبحت هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة تستخدم على نطاق واسع في كافة الدول لتحقيق أهداف المجتمع، وأن كان يوجد اختلاف في كثافة وعمق استخدام هذه السياسة من دولة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر في ذات الدولة، ويرجع ذلك إلى أولويات الأهداف المراد تحقيقها، ورؤية القائمين على رسم السياسة الاقتصادية في تلك الدول. (هاشم،2010،25).

غير أن السياسة النقدية تربط بشكل كبير باستقرار الأسعار، فالنقوديون(أنصار النظرية النقدية الحديثة) يقررون بأن التضخم ظاهرة نقدية، فهو ينشأ من التوسع(الإفراط) في عرض النقود. ومن ثم للتحكم في الأسعار ينبغي تحقيق استقرار نقدي، بحيث ينمو معدل عرض النقود بمعدل منضبط(على حد قول الأستاذ فريدمان)، وتقوم السلطات النقدية ممثلة في المصرف المركزي بتحقيق هذا الهدف.

وبعد أن تناول القسم السابق تطور مستوى الأسعار في ليبيا بالتركيز على الفترة (2005 .2015)[1]، فأن هذا القسم من الدراسة يهتم بالتحليل القياسي لقياس مدى فعالية السياسة النقدية في ليبيا في ضبط المستوى العام للأسعار.

ومن اجل تحقيق ذلك فقد تم جمع بيانات الاقتصاد الليبي المتعلقة بالمستوى العام للأسعار وعرض النقود خلال الفترة(2005 . 2016) في إطار مشترك. وذلك بالاعتماد على علاقة دالية تتكون من نموذج واحد يكون فيه المستوى العام للأسعار(معدل التضخم) متغيرا تابعا، ومعدل نمو عرض النقود(وهو يعبر عن السياسة النقدية) متغيرا مستقلا أو مفسرا. مع ملاحظة أنه قد أضيف متغير صوري(Z) يعبر عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الليبي والتي زاد فيها سعر صرف الدينار في السوق الموازية بدرجة كبيرة غير مسبوقة، ويأخذ هذا المتغير القيمة واحد خلال السنوات (2011. 2016)،وبالتالي، فأن الدالة المقترحة لهذا النموذج التي تهدف إلى تقدير العلاقة بين السياسة النقدية ممثلة بتغير عرض النقود والمستوى العام للأسعار تكون على النحو التالي:

$$P \quad F\ (M, Z) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث: P ،MZتعبر عن معدل التضخم، معدل تغير عرض النقود، متغير صوري على الترتيب.

[1] استبعدت سنة 2016 من التحليل القياسي لعدم الحصول على بيانات وافية .

والأساس النظري لهذا النموذج يرجع، أولا، إلى النظرية الاقتصادية، وثانيا، إلى ما تم تطبيقه في عدد من الدراسات السابقة المذكورة في هذه الدراسة، كدراسة (M.SEMUDRA.TANEU.CHYE,1988).

وحيث المتغيرات المستهدفة: عرض النقود والرقم القياسي للأسعار هي في شكل معدلات نمو فغالبا ما تكون مستقرة في المستوى. وهي كذلك إذ تم التحقق من درجة استقرارها بالاعتماد على عدد من اختبارات جذر الوحدة وتحديدا اختباري:(ADF)، (PP)، وهو الأمر الذي يسمح باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية دون الخوف من الوقوع في الانحدار الزائف. وقد كانت نتيجة التقدير على نحو ما توضحه العلاقة التالية:

$$P = 0.028\ M + 0.99\ P_{-1} + 0.75\ Z \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

T: [3.02] [34.0] [2.37]

$$R^2 = 0.9 \qquad D\text{-}W = 1.7$$

من نتيجة التقدير السابقة،(وهي خالية من مشاكل القياس كمشكلة الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي)، يلاحظ أن معدل استجابة التضخم للتغيرات في نمو عرض النقود في الاقتصاد الليبي كان نحو(0.028) خلال فترة هذه الدراسة. وهذا معناه أن النمو في عرض النقود له أثار موجبة ومعنوية على مستوى الأسعار وان كانت هذه الآثار ضعيفة نسبيا. وهذه الاستجابة تشير إلى إمكانية استخدام السياسة النقدية في ضبط مستوى التضخم.كما تفيد النتائج أن معدل التضخم في السنة السابقة(P_{-1}) يؤثر بدرجة كبيرة في مستوى التضخم في السنة الحالية وهو ما يعني أن اتجاه التضخم في الاقتصاد الليبي يأخذ اتجاها تصاعديا خلال فترة الدراسة. كما تفيد النتائج أيضا، أن الظروف الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة(2011 . 2015) من فترة الدراسة تساهم بشكل كبير في زيادة مستوى التضخم .من ناحية أخرى، توضح نتيجة التقدير وطبقا لقيمة معامل الحديد المعدل أن نحو 90% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة.

القسم الرابع: النتائج والتوصيات:

النتائــج:

1. اتضح من خلال دراسة تطور التضخم في الاقتصاد الليبي أن هذه الظاهرة قديمة نسبيا تعود إلى الثمانينات من القرن الماضي.

2 بالنظر إلى الفترة المستهدفة(2005 . 2016) فقد شهدت هي ايضا تزايد في الاسعار، وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة التي شهدت ارتفاعا غير مسبوق. ففي هذه الفترة ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك(CPI)من92.8في عام 2005 إلى195.5 في سنة 2016، وهو ما يعني أن مستوى الاسعار قد تضاعف تقريبا خلال هذه الفترة. كما يشير المخفض الضمني للناتج غير النفطي هو ايضا إلى هذا الارتفاع.

3. يلاحظ أن مستوى الأسعار قد تأثر كثيرا بالظروف التي يمر بها الاقتصاد الليبي ومنها انخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الصعبة والناتج من قلة المعروض من النقد الأجنبي بسبب تدني كمية النفط المصدرة وانخفاض أسعار النفط .

4من خلال النظر إلى توقيت الموجات التضخمية في الاقتصاد الليبي يمكن القول أن مستوى الأسعارفي ليبيا يعتمد بشكل كبير على سعر الصرف وذلك لاعتماد الاقتصاد الليبي كليا تقريبا على الواردات والتي تتزايد أسعار . كما هو معروف . بانخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية.وأيضا، على سياسات التجارة الخارجية(بخلاف سعر الصرف) وخاصة فيما يتعلق بالواردات.إذ أن أي سياسة تقييدية للواردات تنعكس في ارتفاع الأسعار بسبب اعتماد ليبيا . كما سبق القول . على الواردات لتلبية الطلب المحلي.

هذا. إلى جانب الظروف السياسية الحالية السيئة للغاية والتي ترتب عنها غياب الاستقرار الأمني وتعطل إنتاج وتصدير النفط المورد الأساسي للاقتصاد الليبي،كما ترتب عنها حالة من التشاؤم لدي المواطن خلقت لديه عدم الثقة في قرارات الحكومة(الحكومات) وأيضا، عدم الثقة بالجهاز المصرفي والتي انعكست في أزمة السيولة الخانقة المستمرة منذ أكثر من سنتين.

3 -أوضح التحليل القياسي للعلاقة بين السياسة النقدية ومستوى الأسعار، أن مستوى الأسعار تأثر كثيرا بالظروف التي يمر بها الاقتصاد الليبي والتي تم التعبير عنها في النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة بالمتغير (Z).

من جهة أخرى، أوضحت نتيجة التحليل القياسي أن لعرض النقود تأثير موجب (وهو معنوي إحصائيا)على مستوى الأسعار، فالتوسع في المعروض النقدي يساهم وفقا لنتائج هذه الدراسة في زيادة مستوى الأسعار.

التوصيات:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يكمن ابدأ مجموعة من المقترحات، وهي كما يلي:

1 .أن حل أي مشكلة اقتصادية تتطلب اتخاذ قرارات من الحكومة ،بالتالي، فأن النقطة الأولى الأساسية التي نوصي بها هي ضرورة الوصول إلى اتفاق سياسي تنبثق عنه حكومة توافقية واحدة فلا يمكن أن تحل المشاكل الاقتصادية في ليبيا وهي في الغالب ناتجة عن مشكل سياسي في ظل الوضع السياسي والأمني القائم حاليا.

2. النقطة الثانية، محاولة رفع قيمة العملة الليبية المنخفضة بشكل كبير في السوق الموازية(السوق السوداء) من خلال زيادة المعروض من العملة الأجنبية(الدولار) في السوق الليبي خاصة أن كميات وأسعار النفط حاليا في تحسن. ويمكن كذلك، تفعيل الشركة العامة للسلع(أو صندوق موازنة الأسعار) بحيث تقوم باستيراد السلع الغذائية الأساسية وتوزيعها عبر الجمعيات الاستهلاكية وهو الأمر الذي بدوره سوف ينعكس ايجابيا على أسعار السلع الضرورية(ينخفض ثمنها) ومن ثم مستوى الأسعار بشكل عام.

2. تفعيل دور بعض الأجهزة الحكومية (كجهاز حماية المستهلك للحد من ظاهرة الارتفاع في الأسعار واحتكار السلع والخدمات وذلك من خلال مراقبة الأسعار وتأمين السلع والخدمات في المكان والزمان المناسبين. مع ترشيد سياسات الإنفاق العام، وهذا الأمر . مرة أخرى يحتاج إلى حكومة واحدة وقوية.

4 . رغم أن مشكلة السيولة(عدم توفرها) لا تتيح استخدام كمية عرض النقود المتوفرة في التبادل وهو ما يعد تقييديا إجباريا لعرض النقود .فأننا نوصي بضبط نمو مستوى عرض النقود بكيفية تساهم إلى حد ما(على الأقل) في التحكم في المستوى العام للأسعار.

المراجـــع :

1 ـ حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1992.

2 .رنييه، أ سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة، عبد الأمير إبراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1989.

3 .مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض،1999.

4 ـ مخلوف مفتاح محمد، تقييم فعالية السياسة النقدية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الأكاديمية الليبية.

5- أحمد المبروك أبو لسين، محمد سالم موسى، أثر التضخم على مستويات توزيع الدخل في الاقتصاد الليبي 1980 – 2007م، مجلة قطوف المعرفة، السنة الأولى، العدد الثاني، مركز الدراسات والبحوث، ليبيا.

6- مصطفى عبد الرؤوف هاشم، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010،

7 مركز البحوث الاقتصادية، فريق من الخبراء الليبيين لدراسة (التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 . 2007)، بنغازي، ليبيا، 2008.

8 . مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة .

9 ـ هيئة توثيق الملومات، سلسة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، 1970 . 2004

10 . الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الأول حول التضخم في الاقتصاد الليبي، ليبيا، 2008.

11- M. Semudram, Tan.Euchye, The Monetarist Versus Neo – keneianconterversy over Inflation, Indian Economic Journal. Malaysian Eviolence, 1992.

12- DhaneshwarGhuro, Effect of MacroeonomicPolicles On Income and out put Growth, inFlation(voi 17, jornal of policy modelig.sub – sharan Africa, August 1995.

الملحق:

الجدول رقم(1): تقدير العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 05/17/15 Time: 20:37
Sample (adjusted): 2006 2015
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M	0.028279	0.009364	3.020090	0.0194
P-1	0.991452	0.029110	34.05934	0.0000
Z	0.752109	0.317574	2.368291	0.0497

R-squared	0.995888	Mean dependent var	7.130000
Adjusted R-squared	0.994714	S.D. dependent var	7.121805
S.E. of regression	0.517806	Akaike info criterion	1.764892
Sum squared resid	1.876860	Schwarz criterion	1.855668
Log likelihood	-5.824460	Hannan-Quinn criter.	1.665312
Durbin-Watson stat	1.701602		

الجدول رقم(2)الفجوة التضخمية كمقياس للتضخم خلال الفترة 2005–2015

السنة	عرض النقود M_2	الناتج المحلي Y بأسعار 2007	الطلب على النقود $K=M_2 \div Y$	مقدار التغير بالنسبة للسنة السابقة في			الفجوة التضخمية 4-1=(5)
				عرض النقود (1)	الناتج المحلي (2)	الطلب على النقود 3×2= (4)	
2005	17096.3	36802.2	0.6	5167.2	3681.2	2208.7	2958.5
2006	19655.9	39397.2	1.2	2559.6	2595.2	26873.9	47276.4
2007	26982.1	40826.4	0.7	7326.2	39169.1	27418.4	-20092.0
2008	39744.5	76746.7	0.5	12762.4	35930.3	17965.2	-5202.8
2009	44161.3	74341.1	0.6	4416.8	-2405.6	-1443.4	5860.2
2010	46350.7	76191.5	0/6	1850.4	1850.4	1110.2	740.2
2011	57940.9	27287.4	2.1	11590.2	-48904.1	-102698.6	22288.8
2012	63731.5	56355.1	1.1	5790.6	290670.7	319737.8	-284880.1
2013	69005.9	39016.3	1.8	5274.4	-17338.8	-17338.8	36484.2
2014	69414.7	20388.2	3.4	408.8	-18628.1	-18628.1	63744.2
2015	78606.3	67213.6	1.2	9191.6	46825.4	46825.4	3572.6

تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي

د.سالم عطية بن سليم

د.مصطفى مفتاح كريدلة

مقدمة :

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية وليس سلعة عادية حيث ارتبط الأدب الاقتصادي الحديث بهذه السلعة لما لها من اثر كبير على الخارطة الاقتصادية العالمية , إن هذه السلعة كما هو معروف تتحكم في اقتصادات بأكملها فقد تكفي أزمة نفطية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة , أن أسعار النفط لها اثأر مزدوجة على كل من الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط. فالصراع مازال متواصل حول السيطرة على سوقه واستطاعت الدول الصناعية في الكثير من الأحيان ضمان إمداداتها من النفط بأبخس الأسعار لاسيما أمريكا.

أن الاقتصاد الليبي كان ومازال اقتصادا ريعياً يعتمد وبشكل كلي على إنتاج وتصدير النفط كمصدر للاحتياجات من العملة الصعبة, حيث تشكل الإيرادات النفطية حوالي 91% من إيرادات الميزانية العامة وبالتالي فإن الإيرادات النفطية تقوم بالدور الأساسي في عملية إعداد الميزانية العامة باعتبارها المصدر الأساسي للموارد المالية وعليه فإن الميزانية العامة في ليبيا تعتمد اعتماد كلي على أسعار النفط الخام وتقلباتها المستمرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول النفطية بصفة عامة والدولة الليبية بصفة خاصة وذلك لان واضعي السياسة الاقتصادية يعتمدون على أسعار النفط في توجيهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية .

مشكلة الدراسة:

تعتمد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية , ونظرا لكون الإيراد النفطي يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة لعوامل السوق الخارجية , فإن الميزانية العامة سوف تتأثر بما يحدث من تقلبات في أسعار النفط . وعليه فما هي أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة الليبية؟.

فرضية الدراسة:

إن إيرادات النفط هي الممول الرئيسي للميزانية العامة ومن ثم فإن أي تحسن يطرأ على أسعار النفط الخام في السوق العالمي يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة ومن ثم زيادة الإنفاق العام .

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تطورات أسعار النفط , وتقصي اثر هذه التقلبات على الإيرادات العامة ومن ثم الإنفاق العام خلال الفترة 1990-2013, بغرض الوصول إلي مقترحات وحلول لمعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد الليبي .

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث بدرجة أساسية على استخدام المنهج الوصفي التحليلي, من خلال تحليل العلاقة بين عناصر الميزانية (الإيرادات والنفقات) وأسعار النفط خلال الفترة 1990-2013 . ولغرض تحقيق هدف الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين :

المحور الأول : انعكاس تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990- 2013.

تمثل العوائد النفطية أحد أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة في الدول النفطية وقد تأثرت اقتصادات معظم الدول النفطية في نموها وتطورها بالزيادات التي طرأت على العوائد النفطية خاصة في العقد الأول من هذا القرن حيث وصلت أسعار النفط إلى أرقام قياسية لأول مرة منذ اكتشاف النفط وتصديره ولقد شهدت هذه الدراسة كثير من التطورات السياسية والاقتصادية وعليه فقد تم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات كما يلي :-

أولاً : خلال الفترة (1990-2010):

خلال هذه الفترة تعرض الاقتصاد الليبي إلى حصار اقتصادي وحظر جوي من قبل المجتمع الدولي وكذلك شهدت هذه الفترة انخفاض حاد في أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض في العوائد النفطية التي أثرت سلباً على إجمالي الإيرادات العامة للدولة الليبية التي تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية وبالتالي انعكس سلباً على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية .

فمن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ إن إجمالي الإيرادات العامة للدولة الليبية بلغت 4752.9 مليون دينار حيث بلغت مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة 78.8% بينما بلغت الإيرادات غير النفطية المتمثلة في الحصيلة الجمركية وضرائب أخرى 21.2% وفي عام 1991م بلغت الإيرادات العامة 3710.2 مليون دينار مسجلاً معدل انخفاض قدره 28% مقارنة بعام 1990م وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض في أسعار النفط بمقدار 19.2% وكذلك إلى الحصار المفروض على ليبيا من قبل المجتمع الدولي بسبب مشكلة لوكربي وكذلك شهدت الإيرادات الغير نفطية انخفاض في عام 1991م حيث بلغت 743 مليون دينار مسجلاً انخفاض قدره 36% مقارنه بعام 1990م.

الجدول رقم (1)يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2000)

الفترات	الإيرادات النفطية بالمليون دينار (1)	الإيرادات النفطية بالمليون دينار (2)	الإيرادات العامة بالمليون دينار 2+1	نسبة الإيرادات غير نفطية من الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة	سعر النفط بالدينار الليبي	معدل نمو أسعار النفط (%)	كمية تصدير النفط بمليون برميل
1990	1008.0	3744.9	4752.9	21.2	78.8	6.33	-	461.5
1991	743.0	2967.2	3710.2	20.0	80.0	5.31	(19.2)	514.5
1992	1185.0	2727.8	3912.8	30.3	69.7	5.51	3.6	476.3
1993	1286.0	2219.1	305.1	36.7	63.3	5.27	(4.5)	447.9
1994	1255.0	2789.5	4044.5	31.0	69.0	5.62	6.2	397.5
1995	1400.00	2864.5	4264.5	32.8	67.2	6.00	6.3	403.2
1996	1696.0	3433.2	5129.2	33.0	67	7.42	19	432.0
1997	1686.0	3275.1	4961.0	34	66.0	7.27	(2)	406.5
1998	1815.0	2551.0	4366.0	41.6	58.4	5.6	(29.8)	421.3
1999	1412.0	3444.4	4857.0	29.0	71	8.1	30.8	390.3
2000	2459.2	2203.0	4662.2	52.7	47.3	15.0	46	379.2

المصدر :- مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة من النشرات الاقتصادية.

* الأرقام بين الأقواس تمثل معدلات (سالبة)

ومن عام 1996 بلغت الإيرادات العامة 5129.2 مليون دينار مسجلة إرتفاعاً قدره 16.8% مقارنة بعام 1995 وهذا الإرتفاع يرجع إلى الإرتفاع في العائدات النفطية الناتجة عن زيادة أسعار النفط بمقدار 6.3% مقارنة بعام 1995 كما هو موضح بالجدول رقم (1) وكذلك شكلت نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة 69.6% وفي عام 1998 بلغت الإيرادات العامة 4366 مليون دينار وسجلت إنخفاضاً قدره 17.5% مقارنة بعام 1996 وهذا راجع إلى انخفاض في مستوى أسعار النفط من 7.4 دينار للبرميل إلى 5.6 دينار للبرميل في عام 1998 الناتج عن زيادة العرض، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في الإيرادات النفطية ولكنها عادت للتحسن في عام 1999 لتبلغ حوالي 4857 مليون دينار بزيادة قدرها 10% مقارنة بعام 1998 وهذا راجع إلى زيادة أسعار النفط من 5.6 دينار للبرميل في عام 1998 إلى 8.1 دينار للبرميل في عام 1999 أي بزيادة قدرها 31% ويلاحظ أن معدل زيادة أسعار النفط العالمية خلال عام 1999 لم تزيد منذ عام 1985م باستثناء عام 1990 وتجدر الإشارة إلى أنه من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار هو تبني دول منظمة الدومن لسياسة النفطية من شأنها وقف حالة التدهور في الأسعار **(مصرف ليبيا المركزي،2004، ص44)**.

وفي عام 2000 بلغت الإيرادات العامة 4662 مليون دينار مسجلاً انخفاضاً قدره 4.2% وهذا راجع إلى الانخفاض في الإيرادات النفطية حيث وصلت في عام 2000 حوالي 2203 مليون دينار مسجلاً انخفاض قدره 56% مقارنة بعام 1999 وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض كمية التصدير من 390.3 مليون برميل في عام 1999 إلى 379.2 مليون بميل في عام 2000.

فمن خلال الجدول لاحظنا أن متوسط نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة تشكل حوالي 67% و33% الإيرادات غير النفطية وهذا يدل على أن الميزانية العامة تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية في تمويل مختلف أوجه الاتفاق العام في ليبيا وعموماً فلقد تأثر قطاع النفط خلال هذه الفترة بالحصار الاقتصادي حيث كانت ممنوع دخول التقنية الخاصة بالقطاع النفط إلى ليبيا.

ثانياً: خلال الفترة (2001-2010):

شهدت هذه الفترة كثير من التطورات منها رفع الحصار الاقتصادي على ليبيا بعد حل مشكلة لوكربي وارتفاع أسعار النفط إلى مستوى لم يسبق لها مثيل وكذلك شهدت هذه الفترة الأزمة المالية إلى اجتاحت الاقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري التي تركت أثراً سلبي على الاقتصاد العالمي. فمن خلال الجدول رقم (2) لاحظنا أن الإيرادات العامة بلغت 5998.8 مليون دينار في عام 2001 مسجلاً ارتفاعاً قدره 22.3% مقارنة بعام 2000 ويعود هذا الارتفاع إلى الإيرادات النفطية التي حققت ارتفاع قدره 39% مقارنة بعام 2000 على الرغم من انخفاض في أسعار النفط في عام 2001 حيث بلغت أسعار النفط 14.9 دينار للبرميل بينما في عام 2000 كانت أسعار النفط 15 دينار للبرميل إلا أن هذه الزيادة ترجع إلى الكمية المصدرة من النفط الخام حيث بلغت حوالي 379.2 مليون برميل في عام 2000 بينما بلغت الإيرادات العامة 8574.1 مليون دينار حققت ارتفاعاً قدره 30% مقارنة بعام 2001م ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع الإيرادات النفطية حيث حققت ارتفاع في عام 2002 قدره 45% مقارنة بعام 2001 ويعود كذلك إلى تعديل سعر الصرف الرسمي بالنسبة للدولار فبعد إن كان التقييم يتم باحتساب الدينار الليبي يساوي 3 دولار تم تحديد سعر الدينار الليبي بجوال 0.75 دولار حيث أن الدولار هو العملة التي تتم مبادلة النفط به ومن تم تضخم هذا الرقم عند احتسابه بالدينار الليبي **(مصرف ليبيا المركزي، 2004، ص66)**.

ومنذ عام 2003 بدأت أسعار النفط ترتفع تدريجياً وانعكس هذا الارتفاع على الإيرادات النفطية وبالتالي على الإيرادات العامة للدولة حيث بلغت ذروتها في عام 2008 عندما بلغ متوسط سعر البرميل 121.4 دينار ليبي وفي عام 2008 بلغت إجمالي الإيرادات العامة 72741.2 مليون دينار محققاً زيادة قدرها 78% مقارنة لعام 2003 إلا أن في عام 2009 تراجعت أسعار النفط لتصل إلى 78.5 دينار ليبي مسجلاً انخفاضاً قدره 54.6% مقارنة بعام 2008 وانعكس ذلك على الإيرادات النفطية التي سجلت معدل انخفاض قدره 82% مقارنة بعام 2008 وهذا الإنخفاض في الإيرادات النفطية أدى إلى انخفاض في الإيرادات العامة حيث بلغت الإيرادات العامة في عام 2009 حوالي 41785 مليون دينار.

الجدول رقم (2)يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2010).

السنة	الإيرادات غير النفطية (1)	الإيرادات النفطية (2)	إجمالي الإيرادات العامة 2+1	نسبة الإيرادات الغير نفطية من إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات	سعر النفط بالدينار الليبي	معدل نمو أسعار النفط الخام (%)	كمية تصدير بالمليون برميل
2001	2395.8	3603.0	5998.8	40	60	14.9	-	384.3
2002	2023.1	6551.0	8574.1	23.6	76.4	29.6	17	343.6
2003	2984.6	12929.0	15913.6	18.7	81.3	37.0	20	432.6
2004	3131.0	19956.0	23087.0	13.6	86.4	45.0	17.7	459.9
2005	2728.0	34378.0	37106.0	7.4	92.6	68.6	34.4	487.5
2006	3522.0	43566.0	47088.0	7.5	92.5	78.7	12.8	519.3
2007	4728.0	48638.3	53366.3	8.8	91.2	84.8	7.2	536.8
2008	8324.2	64417.0	72741.0	11.4	88.6	121.4	30	525.7
2009	6438.0	35347.0	41785.0	15.4	84.6	78.5	(54.6)	543.8
2010	5790.1	55713.0	61503.1	9.4	90.6	99.5	21	696.4

المصدر :- مصرف ليبيا المركزي,النشرة الاقتصادية, أعداد مختلفة.

* الأرقام بين الأقواس تمثل معدلات (سالبة)

وفي عام 2010 عادت أسعار النفط الإرتفاع من جديد حيث بلغت 99.5 دينار ليبي للبرميل ,هذا أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي انعكست على الإيرادات العامة لتصل في عام 2010 إلى 61503.1 مليون دينار محققاً ارتفاعاً قدره 32% مقارنة بعام 2009 وخلال هذه الفترة كان متوسط نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة 84.4% إلا أن الإيرادات غير النفطية متوسط نسبتها من إجمالي الإيرادات العام لا يتجاوز 15.6% وهذه النسبة تهدد استقرار الميزانية العامة لأنها تعتمد على الإيرادات النفطية اعتماد كلي وعليه إن تفعيل مصادر الدخل غير النفطية أصبحت تعد ضرورة حتمية لمواجهة المخاطر التي يفرضها خطر انخفاض سعر النفط الخام.

ثالثا: الفترة (2011-2013) :

شهدت هذه الفترة تطورات سياسية حيث شهدت بعض الدول العربية ثورات أدى إلى عدم استقرار تلك الدول وأدت الحرب على ليبيا في شهر مارس 2011 واستمرت حوالي تسعة أشهر من قبل الدول الغربية إلى انقطاع الصادرات النفطية الليبية وإلى كانت قدره 1.700 مليون برميل يومياً كان لها أثر كبير في رفع أسعار النفط العالمية.

ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ إن إجمالي الإيرادات العامة 16813.3 مليون دينار مسجلة انخفاض قدره 265.8% مقارنة بعام 2010 وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض في الإيرادات النفطية 252% مقارنة 2010 وهذا الانخفاض في الإيرادات العامة يعود بسبب توقف الصادرات الليبية من النفط نتيجة الحرب التي بدأت في شهر مارس واستمرت إلى حوالي تسعة أشهر وكانت كمية التصدير من النفط الخام خلال عام 2011 حوالي 109.3 مليون برميل مسجلاً انخفاض قدره 77.7% مقارنة بعام 2010 وفي عام 2012 بلغت الإيرادات العامة 70131.4 مليون دينار مسجلة ارتفاع قدره 76% مقارنة لعام 2011 وهذا الارتفاع راجع إلى الارتفاع في الإيرادات النفطية.

الجدول رقم (3)يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2013).

السنة	الإيرادات الغير نفطية (1)	الإيرادات نفطية (2)	إجمالي الإيرادات العامة 1+2	نسبة الإيرادات الغير نفطية من إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات نفطية من إجمالي الإيرادات	سعر النفط بالدينار الليبي	معدل نمو أسعار النفط الخام (%)	كمية تصدير النفط بالمليون برميل
2011	983.2	15830.1	16813.3	5.8	94.2	128.3	-	109.3
2012	3199.2	66932.3	70131.4	4.6	95.4	139.9	8.3	468.5
2013	2987.9	51775.7	54763.6	5.4	94.6	135.6	(3.2)	316.7

المصدر :- مصرف ليبيا المركزي,النشرة الاقتصادية ,إعداد مختلفة.

* الأرقام بين الأقواس تمثل معدلات (سالبة)

حيث سجلت ارتفاعاً قدره أيضاً 76% مقارنة لعام 2011 وهذا راجع إلى الإرتفاع في أسعار النفط حيث بلغ 139.9 دينار للبرميل أي بزيادة قدرها 83% مقارنة بعام 2011 وكذلك زيادة الكمية المصدرة من النفط الخام حيث بلغت في عام 2012 حوالي 468.58 مليون برميل

إلا أن في عام 2013 بلغت الإيرادات العامة 54763.6 مليون دينار مسجلة انخفاضاً قدره 28% مقارنة بعام 2012 وهذا الإنخفاض راجع إلى انخفاض في أسعار النفط وكذلك انخفاض الكمية المصدرة من النفط حيث بلغت 316.7 مليون برميل ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة متوسط مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة بلغت 94.7% ونسبة متوسط مساهمة الإيرادات الغير نفطية من إجمالي الإيرادات العامة بلغت 5.3% ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها :-

1- عدم استقرار الوضع السياسي والأمني داخل البلاد .

2- عزوف المكلفين بدفع الضرائب ومحاولة التهرب منها .

3- ضعف الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع .

5- التنامي الملحوظ فيما يعرف باقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي .

المحور الثاني : انعكاس تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990- 2013.

إن اعتماد البلدان المنتجة للنفط على الإيرادات النفطية يجعلها أكثر عرضه للتقلبات والصدمات الخارجية التي غالباً ما تؤثر على أسعار النفط وبالتالي على الإيرادات النفطية إما بزيادة أو بالنقصان وبالتالي يؤثر مباشرة في اغلب الأحيان على الإنفاق الحكومي الذي يكون المحرك الرئيسي في اقتصاد البلدان المنتجة للنفط(**ابد جمان ,1999, 266-267**). وفيما يلي نستعرض تأثير تطور أسعار النفط خلال الفترة 1990-2013على الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي, وقد تم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات , حيث تميزت كل فترة بظروف تختلف عن ظروف الفترات الأخرى :-

أولاً: خلال الفترة 1990-2000:

فمن خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4) يتضح أن حجم الإنفاق العام خلال هذه الفترة تميز بالتذبذب , فبعد أن سجل 2892 مليون دينار سنة 1990 , انخفض إلي 2831.3 مليون دينار سنة 1991 مسجلاً بذلك انخفاضا بنسبة (2.1%) , ثم انخفض إلي 2336.8 مليون دينار سنة

1992 , ويعزى هذا إلى تراجع حجم الإيرادات النفطية الناتج عن تذبذب أسعار النفط العالمية وتدهور العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الغربية وكذلك لظروف الحظر الاقتصادي والعقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن على ليبيا , حيث انخفضت الإيرادات النفطية من 3744.9 مليون دينار سنة 1990 إلى 2727.8 مليون دينار سنة 1992, ثم بعد ذلك بدا الإنفاق العام في للارتفاع خلال الفترة 1994-1997 إذا ارتفع بنسبة 74.58% في سنة 1997 مقارنة بسنة 1994 وذلك تزامناً مع ارتفاع العائدات النفطية.

الجدول رقم (4) يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإنفاق العام خلال الفترة 1990-2000

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)	أسعار النفط (دينار/ للبرميل)	معدل نمو الإنفاق العام (%)	معدل نمو أسعار النفط (%)
1990	2892	6.33	-	-
1991	2831.3	5.31	(2.10)	(16.11)
1992	2336.8	5.50	(17.47)	3.57
1993	2342.5	5.26	0.24	(4.36)
1994	2725.3	5.61	16.34	6.65
1995	2834.6	5.99	4.01	6.77
1996	3718.6	7.41	31.19	23.70
1997	4758.1	7.26	27.95	(2.02)
1998	4441	5.60	(6.66)	(22.86)
1999	4296	8.10	(3.27)	44.64
2000	5250.2	15	22.21	85.30

المصدر: مجلس التخطيط العام , إدارة الخطط والبرامج والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2000 , ديسمبر 2001.

-مصرف ليبيا المركزي , النشرة الاقتصادية , أعداد مختلفة .

* الأرقام بين الأقواس تمثل معدلات (سالبة)

أما في سنة 1998 انخفضت النفقات العامة بنسبة (6.66%) تبعا لانخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (22.1%)مقارنة بسنة 1997 ويعزى هذا التراجع في الإيراد النفطي إلى تراجع الطلب على النفط بسبب الأزمة الاقتصادية في أسيا واعتدال الشتاء في أوروبا(**اللجنة الشعبية العامة للتخطيط, 19**), وعلى الرغم من زيادة الإيرادات النفطية بنسبة 35% سنة 1999 نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلا أن الإنفاق العام سجل انخفاضا قدره (3.27%) خلال نفس السنة , حيث أدت الظروف المالية التي مرت بها الدولة خلال السنوات السابقة بأن تتخذ مجموعة من الإجراءات من شأنها تخفيض الإنفاق العام وذلك لمواجهة صدمات أسعار النفط وحالة عدم اليقين والتقلبات الدورية التي تكتنفها كتلك التي مرت بها سنة 1998.

ثانياً: خلال الفترة 2001-2010 .

كان للتطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية والتي تعتبر الممول الرئيسي لحجم الإنفاق العام. فلقد نجم عن الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى زيادة قدرة الدولة على التوسع في الإنفاق الذي شهد تطوراً كبيراً.

حيث يتضح من الجدول رقم (5) أن الإنفاق العام قد ارتفع من 5631.6 مليون دينار سنة 2001 إلى 8487 مليون دينار سنة 2002 , إما في سنة 2003 فقد شهدت النفقات العامة انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بسنة 2002 , حيث انخفضت إلى 6866.2 مليون دينار في سنة 2003 ,بنسبة انخفاض بلغت (19.1%) ويرجع ذلك لتأخر اعتماد الموازنة العامة لسنة 2003 ومحدودية المبالغ المخصصة للشعبيات والذي اثر مباشرة على مستوى النفقات الميزانية رغم تحقيقها فائضاً خلال ذلك العام(**مصرف ليبيا المركزي ,2003 ,64**) , واستمر الإنفاق العام بعد ذلك في التصاعد حتى وصل إلى 44115.5 مليون دينار سنة 2008 , ورغم الانخفاض في سنة 2009 بسبب الانخفاض في أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية إلا أنها عادت للارتفاع مرة أخرى حيث وصلت سنة 2010 إلي 54498.8 مليون دينار , ويمكن إرجاع هذه الزيادة على عدة أسباب

وهي ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكمية المصدرة منه نتيجة لتحسن العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى , إلا أن هناك جزء من هذه الزيادة راجع إلى تخفيض قيمة الدينار الليبي منذ عام 2002 **(مصرف ليبيا المركزي ,2002, 23)** .

الجدول رقم (5) يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإنفاق العام خلال الفترة 2001-2010

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)	أسعار النفط (دينار/ للبرميل)	معدل نمو الإنفاق العام (%)	معدل نمو أسعار النفط (%)
2001	5631.6	14.95	7.2	(0.39)
2002	8487	29.60	50.7	97.99
2003	6866.2	37.02	(19.1)	25.06
2004	17230	45.02	150.9	21.60
2005	21343	68.60	23.8	52.37
2006	21378	78.70	0.16	14.72
2007	30883	84.80	44.5	7.75
2008	55115.5	121.40	42.8	43.16
2009	35677.2	78.50	(19.1)	(35.33)
2010	54498.8	99.50	52.8	26.75

المصدر: -مركز البحوث الاقتصادية , البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1962-2006 , (بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية ,2010) , ص ص203-205 .

- مصرف ليبيا المركزي , النشرة الاقتصادية , أعداد مختلفة .

* الأرقام بين الأقواس تمثل معدلات (سالبة)

ثالثاً: خلال الفترة 2011-2013.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (6) نلاحظ أن حجم الإنفاق العام قد انخفض إلى 23366.5 مليون دينار سنة 2011 مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة (133.%) مقارنة بسنة 2010 ويعزى ذلك إلى اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 , ثم ارتفع الإنفاق بعد ذلك خلال سنتي 2012 ,

2013 إلى 53941.6 مليون دينار , و65283.5 مليون دينار على التوالي , ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وكذلك لارتفاع سقف الطموحات الشعبية بعد الثورة بسبب شيوع مفهوم خاطئ أن الاقتصاد الليبي اقتصاد غني , كما شهدت سنة 2013 أضخم ميزانية في تاريخ ليبيا , بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت الإيرادات النفطية في منتصف 2013 انتكاسة كبيرة بسبب إغلاق الموانئ والحقول النفطية مما تسبب في عجز مالي كبير في الميزانية تم تمويله بالاقتراض من المصرف المركزي.

الجدول رقم (6) يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإنفاق العام خلال الفترة 2011-2013

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)	أسعار النفط (دينار/ للبرميل)	معدل نمو الإنفاق العام (%)	معدل نمو أسعار النفط (%)
2011	23366.5	128.30	133.2-	28.94
2012	53941.6	139.94	130.8	9.07
2013	65283.5	135.60	21	(3.10)

المصدر: مصرف ليبيا المركزي , النشرة الاقتصادية , (طرابلس : إدارة البحوث والإحصاء ,المجلد55, 2015) .

* الأرقام بين الأقواس تمثل معدلات (سالبة)

النتائج والتوصيات

أولا النتائج :

1- الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة .

2- أن أسعار النفط لا تخضع فقط لقوى العرض والطلب حسب النظرية الاقتصادية وإنما تخضع أيضاً إلى كثير من الظروف والعوامل السياسية والمصالح الاقتصادية .

3-يعتمد الاقتصاد الليبي في تمويل الإنفاق العام بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية ,هذا ما يجعل الإنفاق العام مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة , وبذلك فإن نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية بل هو مرتبط بأسعار النفط.

4- أن التلاعب المستمر بأسعار النفط بحيث لا يستقر عند حدود معينة هذا يجعل اقتصاد الدولة المنتجة وبخاصة تلك الدول التي تعتمد على العائدات النفطية مصدراً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عرضة للتذبذب .

ثانياً التوصيات :

1-البحث عن مصادر أخرى لتمويل الإيرادات العامة بسبب إن الإيرادات المتأتية من قطاع النفط مرتبطة أو عرضة للتغيرات التي تطرأ على الأسواق الدولية مما يجعل إيراداتها متذبذبة وغير مستقرة وهذا ينعكس بشكل سلبي على الإنفاق , لهذا كان من الضروري على الدولة الليبية أن تركز في إيراداتها على المصادر التي تتسم بالثبات والاستقرار النسبي وذلك لضمان استقرار الإنفاق العام كتفعيل الإيرادات الضريبية من خلال تحسين طرق تحصيل وجباية الضرائب وإمكانية فرض أوعية ضريبية جديدة.

2- يجب أن يكون هناك تنسيق بين منظمة الأوبك والمنتجين خارج المنظمة حتى يكون لهم دور كبير في تحديد السعر .

3- عند إعداد الميزانية يجب الأخذ في الاعتبار تقلبات أسعار النفط في الحسبان مع وضع سياسات خاصة من شأنها معالجة اختلالات الميزانية .

4- إعادة النظر في سياسة الدعم السلعي ودعم المحروقات .

5- قياس الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي حيت تساعد واضعي القرارات من وضع السياسات النقدية والمالية الملائمة للأوضاع الاقتصادية .

6- التركيز على القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني لخلق قاعدة إنتاجية يمكن الاعتماد عليها وتصدير الفائض منها بدلاً من الاعتماد على الإيرادات النفطية غالباً ما تكون عرضة لتقلبات أسعار النفط .

قائمة المراجع

1_ مصرف ليبيا المركزي, التقرير السنوي الثامن والأربعون ,(طرابلس :مصرف ليبيا المركزي ,2004).

2- مايكل ابد جمان , الاقتصاد الكلي ,النظرية والسياسة , ترجمة وتعريب محمد منصور,(الرياض :دار المريخ , 1999).

3-اللجنة الشعبية العامة للتخطيط, الإطار الكلي لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (2002-2006).

4- مصرف ليبيا المركزي , التقرير السنوي السادس والأربعون ,(طرابلس :مصرف ليبيا المركزي ,2002).

فاعلية السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990- 2015)

د. صلاح الدين إنبيه جمعة كلية المحاسبة -غريان

د. هُدى محمد أبوخريص كلية المحاسبة -غريان

المقدمة :

تسعى الدول النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج باقتصادياتها من التخلف إلى التقدم، والقضاء على الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشه ومحاولة الإقتراب على الأقل من اقتصاديات الدول المتقدمة وتضييق الفجوة معها، وهو ما يدفع بالدول إلى وضع البرامج والخطط التنموية الهادفة لتحقيق تلك الأهداف، والتي تتطلب مزيجاً من السياسات المختلفة (النقدية، المالية، الداخلية ....إلخ) والتي تستوجب حدوث التوافق بينها لتكون أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل .

وعلى الرغم من العديد من المحاولات التي أتبعتها بعض الدول للنهوض باقتصادياتها المتخلفة، إلا أنها مازالت تُعاني من انخفاض حجم الإنتاج في اقتصادياتها، والتي يصاحبها عدة مشاكل متراكمة ومتداخلة والتي في كثير من الأحيان وقفت الدولة عاجزة عن إيجاد الحلول لها، مثل ارتفاع معدلات التضخم، البطالة، تنوع مصادر الدخل، تطوير الإنتاج كماً نوعاً بمختلف الأنشطة الاقتصادية.

وتُعد ليبيا من الدول التي وضعت عدة استراتيجيات للتنمية ومجموعة من البرامج التنفيذية لغرض تطوير اقتصادها بما يحقق (حتى نسبياً) الرفاهية الاقتصادية لأفراده، مستخدمة في ذلك السياسات الاقتصادية النقدية والمالية ...وغيرها، إلا أن الواقع الاقتصادي يمكن القول أنه مازال على ما هو عليه عند المقارنة بالأهداف التي أعلنت وخُطط لها منذ السبعينات .

فمازال الاقتصاد الوطني أُحادي القطاع دون حدوث تنمية حقيقية في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، ومعدلات بطالة متزايدة وموجة تضخمية مصاحبة للاقتصاد ... وغيرها من الاختلالات، والتي تُبين إخفاق السياسات التي أتُبعت منها السياسة النقدية التي رسمتها السلطة النقدية في البلاد ونظراً للدور الذي تلعبه السياسة النقدية أحد مكونات السياسة الاقتصادية للدولة، أولت هذه الورقة بدراسة مدى فعّالية السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990- 2015).

*** مشكلة الدراسة**

بناءً على ما تقدم والذي دفع بالباحث إلى دراسة واقع السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2015) يمكن طرح المشكلة البحثية في السؤال المركب التالي:-

ما هو واقع فعّالية السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2015) ؟ وما هي العوامل المؤثرة على فعّاليتها؟

*** الفرضيات**

1- عدم إحداث تغيرات في أدوات السياسة النقدية لفترة زمنية طويلة من قِبل السلطة النقدية.

2- ضعف العلاقة (تكاد تكون معدومة) بين التغيرات في معدلات النمو في عرض النقود والتغيرات في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية .

*** أهداف الدراسة**

1- التعرّف على واقع وفعّالية السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي، الأمر الذي يُتيح التقييم ومساعدة الجهات ذات العلاقة لأخذ التدابير التي من شأنها تزيد من دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.

2- بيان المعوقات والمؤشرات السلبية المتفاقمة في الاقتصاد الليبي للسلطة النقدية في البلاد، حتى تعيد المسار الصحيح للسياسة النقدية بما يخدم الإستراتيجية العامة للسياسة الاقتصادية .

3-تقديم العديد من المقترحات الهادفة إلى إنجاح السياسة النقدية وتفعيل دورها بما يسهم في تنمية الاقتصاد الليبي.

*** أهمية الدراسة**

تزداد أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة للاقتصاد الليبي لسياسة نقدية فعّالة للحد من العديد من المشاكل التي يعيشها والتي أخذة في إتجاه التصاعد، الأمر المتوقع أن يؤثر سلباً على الاقتصاد وحياة المواطن، وقد تؤدي إلى عدم الإستقرار الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس سلباً وبشكل حاد على كافة المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني .

*** حدود الدراسة**

خُصص لدراسة موضوع السياسة النقدية الواقع الفعلي لها في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية (1990- 2015)، وهي فترة تعطي المجال لدراسة أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل السلطة النقدية في البلاد(مصرف ليبيا المركزي).

*** منهجية الدراسة**

تم استخدام منهج التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات ذات العلاقة بالسياسات النقدية التي يتخذها المصرف المركزي مثل (عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية)، وذلك بالاعتماد على معدلات النمو السنوية لهما مع محاولة أولية لقياس العلاقة الدالية بينهما لمعرفة مدى فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي.

المبحث الأول : مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

1-1 مفهوم السياسة النقدية :

تُعّرف السياسة النقدية بأنها " النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد وأسعار الفائدة "[1] وهو ما يوضح أن السلطة النقدية في الدولة والمتمثلة في المصرف المركزي تتولى وتشارك في مسئولية تحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة ضمن الإستراتيجية العامة للدولة، منها الحد من ظاهرة التضخم من خلال التحكم في عرض النقود ... وغيرها، وهو ما جعل البعض يعرف السياسة النقدية بشكل أوسع بأنها مجموعة الإجراءات والوسائل التي يستخدمها المصرف المركزي للسيطرة على عرض النقود وحجم الإئتمان الذي يمنح للأنشطة الاقتصادية والتحكم في أسعار الفائدة، بما يضمن إستمرار نمو النشاط الاقتصادي مع التوظيف الكامل للعمالة والمحافظة على المستوى العام للأسعار عند المستوى المطلوب دون إرتفاعه[2].

ويتبين من التعريف الواسع للسياسة النقدية أن للمصرف المركزي دوراً بارزاً وحيوياً في تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة* من خلال تأثيره على عدة متغيرات اقتصادية تسهم في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، وعلى مستوى الاقتصاد ككل ويمكن إبراز الدور الاقتصادي للسياسة النقدية في بعض الجوانب على النحو التالي :-

1- تحقيق التوازن بين الطلب على النقود والعرض النقدي ..... حيث تسعى السلطة النقدية إلى المحافظة على التوازن من خلال التحكم في الكتلة النقدية، إذ وجود الاختلال بين جانبي الطلب والعرض من شأنه أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي يسعى البنك المركزي إلى الحد من ذلك من خلال أدواته المختلفة.

---

(1) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات -، دار وائل للنشر، عمان –الأردن، ط1، 2007، ص 221.

(2) المصدر السابق، ص 221

* يشير مفهوم السياسة الاقتصادية إلى مجموعة من الأهداف التي تحددها الدولة في إطار الإستراتيجية العامة لها، واضعة العديد من السياسات لتحقيق تلك الأهداف منها السياسة النقدية التي تسهم في تحقيق تلك الأهداف من خلال أدواتها المختلفة، بالتظافر والمواءمة مع السياسة المالية .. وغيرها بما يخدم تحقيق الأهداف على مستوى الاقتصاد ككل .

2- **الحد من الموجات التضخمية** ..... عند تعرض الاقتصاد لظاهرة التضخم المتزايدة والتي تحدث للعديد من العوامل المتداخلة والمتشابكة والتي يصعب في كثير من الأحيان الفصل بينها ،تسهم السلطة النقدية في الحد من تلك الظاهرة وذلك بإتباع سياسة انكماشية أو تقليص الكتلة النقدية بما يتفق مع السياسة الاقتصادية للدولة الهادفة إلى تقليل معدلات التضخم .

3- الحد من الركود الاقتصادي ..... عند دخول الاقتصاد في دورة الركود الاقتصادي تسعى السلطة النقدية إلى اتخاذ الإجراءات والخطوات التي من شأنها تسهم في زيادة الاستثمار والتشجيع عليه من خلال أدواتها النقدية والإجرائية وذلك بالسماح للمصارف التجارية بمنح القروض في قنوات الاستثمار المختلفة .

4-**التأثير على إجمالي النفقات للأفراد** ..... إذ التأثير على إجمالي نفقات الأفراد بشكل مباشر سوف ينعكس على إجمالي النفقات على مستوى الاقتصاد ككل، ومن ثم التأثير على إجمالي ومكونات الطلب الكلي، فعندما تتحكم السلطة النقدية في حجم القروض ذلك يعني التحكم في النفقات الاستهلاكية والاستثمارية والذي بدوره يؤثر على عرض النقود الذي ينعكس آثاره على الجانب الحقيقي في الاقتصاد.

2-1 أدوات السياسة النقدية ..

إن التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية بغية المساهمة في تحقيق الأهداف المخطط لها تلجأ السلطة النقدية إلى الاستخدام لبعض الأدوات النقدية بما يتفق مع الأدوات التي تستخدم من قبل السلطة المالية في الدولة، والمؤسسات الأخرى ذات الأثر الفعّال على الواقع الاقتصادي، وتنحصر أدوات السياسة النقدية في مجموعتين :-

1-الأدوات الكمية

2-الأدوات النوعية " الكيفية ".

ويمكن التطرق إلى هذه الأدوات بشي مختصر ومفيد على النحو التالي[1]:-

أولاً:- الأدوات الكمية .

وهي الأدوات التي تستخدم في التأثير على حجم الاحتياطي للمصارف التجارية وتكاليف الائتمان المصرفي، بهدف التأثير على حجم الائتمان لتحقيق أهداف معينة ومحددة، بما يتفق مع السياسة الاقتصادية للدولة، وهذه الأدوات يمكن حصرها في العناصر التالية :-

1- سعر إعادة الخصم ... وهو عبارة عن الثمن الذي يتحصل عليه المصرف المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وتحويلها إلى نقود، وهذا يعني أن المصرف المركزي في هذه الحالة يتحول إلى دائناً متحملاً للمخاطر، لذا يتحصل مقابل ذلك على

[1] سهير محمود معتوق ،النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1989 ،ص 204 .

سعر فائدة يحدده بمفرده مقابل خصم الأوراق التجارية وتحويلها إلى نقود مما يؤثر على حجم الاحتياطي المصرفي " التجارية".

والجدير بالذكر هنا أن المصارف التجارية عندما تقوم بمنح العميل قرض يكون مضمونه ورقة تجارية بسعر خصم، لذا عندما العملاء يقومون بخصم ما لديهم من أوراق تجارية لدى البنوك التجارية، فإن المصرف المركزي يقوم بمنح المصارف التجارية كدائن يكون سعر الخصم الذي يحدده دائماً أقل من سعر الخصم للمصارف التجارية، ولهذا المصرف المركزي يستخدم سعر إعادة الخصم كأداة للسياسة النقدية في التأثير على الوضع الاقتصادي على النحو التالي :-

أ- حالة التضخم والتوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه ... وفي هذه الحالة يتبع المصرف المركزي سياسة نقدية متمثلة في رفع سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يترتب عليه بأن تقوم المصارف التجارية برفع سعر الخصم، وهو ما يعني إرتفاع تكلفة القروض التي تتحصل عليها المصارف التجارية صاحبها إرتفاع تكلفة القروض للأفراد، مما يؤدي إلى إنكماش حجم القروض، والذي بدوره يقلل من النقود المتداولة ويقلل الطلب على السلع والخدمات والذي يسهم في الحد من التضخم.

ب- حالة الكساد (الإنكماش الاقتصادي غير المرغوب فيه)... وفي هذه الحالة يعمل المصرف المركزي على إتباع سياسة نقدية توسعية متمثلة في تخفيض سعر إعادة الخصم، أي تخفيض تكلفة القروض التي يقدمها للبنوك التجارية، الأمر الذي تتبعه المصارف التجارية بتخفيض سعر الخصم الذي تتقضاه من عملائها وهو ما يشجع على زيادة الإقتراض، مما يزيد من النقود المتداولة وزيادة الطلب على السلع والخدمات ويبدأ التوسع الاقتصادي المرغوب فيه، مما يزيد الإنتاج والدخل وزيادة مستوى التوظف .

2- **عمليات السوق المفتوحة** ... وهي تعني دخول المصرف المركزي إلى السوق النقدي بإعتباره بائعاً أو مشترياً لبعض الأوراق التجارية[1]، وذلك حسب ما تتطلبه الحاجة الاقتصادية .

ففي حالة يُريد المصرف المركزي إتباع سياسة نقدية إنكماشية سوف يدخل السوق النقدي بائعاً للسندات الحكومية والأوراق التجارية، مما يُحد من عرض النقود وقدرة المصارف على خلق النقود الإئتمانية .

(1) أحمد منيسي عبد الحميد، عدنان عباس علي ،السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1992، ص 99-100.

وعلى العكس عندما يريد المصرف المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية يدخل السوق النقدي مشترياً للسندات الحكومية والأوراق التجارية، مما يزيد من عرض النقود وقدرة المصارف على خلق النقود الإئتمانية .

3- نسبة الإحتياطي القانوني ... وهي عبارة عن النسبة التي يفرضها المصرف المركزي على حجم الودائع بالمصارف التجارية، حيث بمقتضى القانون تحتفظ المصارف التجارية بتلك النسبة من ودائعها في شكل رصيد نقدي لدى المصرف المركزي ، وبالتالي تلك النسبة يستخدمها المصرف المركزي في التأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الإئتمان.

ففي حالة التضخم يقوم المصرف المركزي بإتباع سياسة إنكماشية وبالتالي يقوم برفع نسبة الإحتياطي القانوني ،الأمر الذي يتبعه تقليل سيولة المصارف التجارية مما يقلل من قدرتها على الإقراض.

وعلى العكس من ذلك **في حالة الكساد**، حيث يتطلب الوضع الاقتصادي إتباع المصرف المركزي سياسة نقدية توسعية، لذا يقوم بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني، الأمر الذي يتبعه زيادة سيولة المصارف التجارية مما يزيد من قدرتها على الإقراض، والذي يصاحبه زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة التشغيل وزيادة الدخل القومي.

ثانياً:- الأدوات النوعية (الكيفية) .

سبق وأن تم ذكر أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية تهدف إلى التأثير على الحجم الكلي للإئتمان، أي لا علاقة لها بكيفية الإستخدام للقروض وأوجه المجالات التي تستخدم فيها، وهو ما تعانيه اقتصاديات الدول النامية، حيث عندما تمنح القروض لا تستخدم في كثير من الحالات في أوجه الإستثمار المحدد لها، وهو ما يلحق الضرر بالاقتصاد وهو يعكس واقع التخلف الاقتصادي لديها وسوء رأس المال البشري لها.

ومن هنا وإستكمالاً لدور الأدوات الكمية للسياسة النقدية ظهرت الحاجة إلى الأدوات النوعية والتي تتمثل في الرقابة النوعية للتأثير على أوجه الإستخدام للقروض، والذي بدوره يؤثر على نمط الإستثمار على مستوى الاقتصاد ككل.

والجدير بالذكر هنا أن أوجه أنماط وقنوات الإستثمار للقروض التي تحدد من البنك المركزي بما يتفق مع السياسة الاقتصادية للدولة تزداد الحاجة إلى الرقابة الكيفية عليها في اقتصاديات الدول النامية، وذلك يتطلب إجراءات متابعة وآلية عمل تستوجب تحمل تكاليف بغية تحقيق الأهداف المحددة للإئتمان الكلي .

ونتيجة للواقع الاقتصادي يلاحظ أن حاجة اقتصاديات الدول النامية للرقابة النوعية أكثر فعّالية وأهمية من الأدوات الكمية للسياسة النقدية، نظراً للمخالفات والتجاوزات التي تعيشها تلك الدول من حيث منح القروض وأوجه إستخدامها، الأمر الذي يؤثر سلباً في كثير من الأحيان على فعّالية السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي.

المبحث الثاني :- أهداف وواقع السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي

2-1 أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي

تسعى السلطة النقدية في الاقتصاد الليبي إلى تحقيق عدة أهداف لا تختلف كثيراً عن أهداف السياسة النقدية للبنوك المركزية في اقتصاديات الدول الأخرى خاصة النامية منها، حيث جميعها تسعى إلى مراقبة الإئتمان والتحكم في الكتلة النقدية والإسهام في تحقيق الإستقرار الاقتصادي ... وغيرها من الأهداف، إلا أن الأهداف والآليات يمكن أن تتغير من فترة لأخرى كنتيجة للقوانين المصرفية المتعاقبة التي تواكب التغيرات الهيكلية الجديدة التي تحدث على مستوى الاقتصاد الكلي كما هو الحال في الاقتصاد الليبي .

حيث السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي تعتبر المكون الرئيسي للسياسة الاقتصادية في الدولة، وهي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:-

1- مراقبة نمو السيولة في الاقتصاد الوطني بما يراعى متطلبات الإستقرار والنمو الاقتصادي .

2- تنظيم وتوجيه الإئتمان المصرفي من حيث حجمه ونوعه وسعره وآجاله ،بما يساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية .

3- المحافظة على إستقرار قيمة العملة الوطنية بالداخل والخارج .

2-2 – واقع السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2015).

يختلف واقع السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني من فترة لأخرى من حيث فاعليتها وأدواتها كنتيجة للوضع الاقتصادي للبلاد، إضافة إلى القوانين المصرفية المتعاقبة والتي أتاحت للمصرف المركزي التوسع في أداء مهامه ومنحه قواعد أساسية يستخدمها لتنفيذ سياسته النقدية، بما يخدم السياسة الاقتصادية للدولة.

فقانون المصارف والنقد والإئتمان رقم (1) لسنة 1993 في مادته (34) حدد القواعد العامة التي يمكن للمصرف المركزي إتباعها لتنفيذ السياسة النقدية والتي من أهمها ما يلي[2]1:-

---

(1) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2000 المجلد 40، ص 5.

(2) مصرف ليبيا المركزي، المرجع السابق، ص 5،6

1- تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي تحتفظ بها المصارف.

2- تحديد الإحتياطيات الواجب توافرها لمقابلة الأصول المعرضة لتقلبات شديدة في قيمتها.

3- تعيين الحد الأقصى لسعر الفائدة لجميع الحسابات الدائنة والمدينة وفوائد التأخير.

4- تعيين الفرق المسموح به بين سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم اللذين يحددهما مصرف ليبيا المركزي، وبين أسعار الخصم التي تحددها المصارف لزبائنها.

5- تحديد النسبة المئوية لكل نوع من أنواع عمليات الإئتمان بالنسبة لمجموع هذه العمليات، وتعيين الحد الأقصى لقيم وآجال عمليات الإئتمان أو الإستثمارات والإعتمادات، وذلك بالنسبة للمصارف جميعها أو لأي منها بالنسبة لكل أو بعض هذه العمليات .

6- تعيين الحد الأدنى للتغطيات النقدية اللازمة لفتح خطابات الإعتماد المستندية وخطابات الضمان، وذلك بصورة عامة أو بالنسبة إلى نوع معين منها .

7- تعيين الوجوه التي يحظر على المصارف التجارية إستثمار الأموال فيها.

وللوقوف على واقع السياسة النقدية التي أتبعها المصرف المركزي خلال فترة الدراسة (1990-2015) نقوم بدراسة التغيرات الحاصلة في الأدوات الكمية للسياسة النقدية في الاقتصاد الوطني، وذلك اعتمادا على ما توفر من بيانات إحصائية وذلك على النحو التالي[1]:-

2-2- 1 سعر إعادة الخصم في الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2015)

تؤكد الدراسات على أن سعر إعادة الخصم في الاقتصاد الليبي ظل ثابتاً لفترة طويلة من العام 1963 حتى العام 2004، حيث كان بنسبة 5%[2]، وهذا الثبوت يوضح عدم إستخدام هذه الأداة من قبل المصرف المركزي كنتيجة لإدراك السلطة النقدية بعدم فعّالية هذه الأداة في التأثير على النشاط الاقتصادي، كنتيجة لعدم حاجة المصارف التجارية للإقتراض من المصرف المركزي.

إلا أن ذلك الواقع تغير من العام 2004 حيث قام المصرف المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم إلى 4% للسنوات (2004 - 2008) وإلى 3% للسنوات (2009-2010) هادفاً من وراء ذلك إتباع سياسة نقدية توسعية للتأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني .

---

[1] مصرف ليبيا المركزي، تطورات السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا، ورقة مقدمة للدورة الإعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس، سبتمبر 2010، ص 8.

[2] المصدر السابق، ص 8 .

2-2-2 نسبة الإحتياطي القانوني في الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2015)

ومن خلال واقع البيانات الإحصائية المنشورة من مصرف ليبيا المركزي تبين أن نسبة الإحتياطي القانوني بلغت 15% على الودائع تحت الطلب و7.5 % على الودائع لأجل، وذلك الوضع بقى ثابتاً كما هو عليه طيلة الفترة الزمنية (1990-2007)[1]، وهو ما يعني أن قرابة عشرون عاماً أن نسبة الإحتياطي القانوني لم تتغير، وهو ما يبين أنها أداة غير فعّالة في التأثير على النشاط الاقتصادي، والذي يُعزى أساساً إلى فائض السيولة بالمصارف التجارية[2].

أما خلال السنوات (2008 -2015) قام المصرف المركزي برفع نسبة الإحتياطي القانوني إلى 20% وتثبيتها عند تلك النسبة على كلٍ من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، وهو يبرز توجه السلطة النقدية إلى إتباع سياسة نقدية إنكماشية للتأثير على عرض النقود.

والجدير بالذكر هنا أن ثبوت نسبة الإحتياطي القانوني لفترة زمنية طويلة دلالة على عدم إستخدامها كأداة للتحكم في عرض النقود وحجم الإئتمان، كنتيجة لعدم فعّاليتها في الاقتصاد الليبي، مما لا يحقق الإستفادة من تلك الأداة في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو في الاقتصاد الليبي.

وفي نفس الوقت نلاحظ خلال فترة الدراسة (1990-2015) تعرض الاقتصاد الليبي لموجات تضخمية، حيث بلغت معدلات التضخم (4%، 12%، 1.9 %، 6.1%) للسنوات 1995، 1997، 2011، 2012 على التوالي [3]، في حين نسبة الإحتياطي القانوني لم يطرأ عليها تغيير، مما يبرهن على عدم فعّالية الأداة في التأثير على المستوى العام للأسعار.

2-2-3عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2015).

تعتبر هذه الأداة حديثة الإستخدام بالنسبة للمصرف المركزي ،حيث توجه البنك المركزي إلى إستخدام هذه الأداة بعد صدور مجلس إدارة المصرف القرار رقم (67) لسنة 2007 بالإذن للمصرف بإصدار شهادات إيداع، حيث كان أول إصدار لهذه الشهادات في 28/ 5 / 2008 بأجل

---

(1) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(2) مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ،مرجع سابق،ص 9.

(3) مجلة الجامعة، هدى أبوخريص، أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، العدد الثامن، مارس 2015، ص 130، 131 .

إستحقاق 91 يوماً[4]ومن ذلك التاريخ أصبحت شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي من أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة، حيث تتولى السلطة النقدية بتغيير أسعار الفائدة على شهادات الإيداع، وعند حالة إعادة الشراء وذلك بما يتفق مع وضع السيولة في الاقتصاد، وذلك يتبين بوضوح من واقع أسعار الفائدة على شهادات الإيداع والتي بلغت (2.25 %، 1.25 %، 1 %، 1%) للسنوات 2008، 2009، 2010، 2014 على التوالي، بينما كانت أسعار الفائدة على إعادة الشراء (4.25 %، 2%، 2%، 2%) لنفس السنوات على التوالي[1]، وهو ما يوضح التوجه التدريجي للمصرف المركزي لإستخدام هذه الأداة بتغير أسعار الفائدة وفق ما تقتضيه مصلحة السياسة الاقتصادية للدولة.

المبحث الثالث :- آثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الليبي والعوامل المؤثرة على فاعليتها .

3-1 العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990- 2015).

تسعى السلطة النقدية في كل الاقتصاديات إلى تحقيق التوافق بين التغيرات في الكميات المتداولة من النقود والتغير في معدلات النمو في الناتج الحقيقي، حيث في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية مع تزايد الفارق بينهما سوف ينعكس في إرتفاع معدلات التضخم التي تؤدي إلى آثار اقتصادية سيئة على مستوى الفرد والمجتمع .

وفي الاقتصاد الليبي تؤكد الدراسات نمو الكتلة النقدية بمعدل متوسط بلغ 14% للفترة (1995 – 2012)[2]، مما يبرز إتباع سياسة نقدية توسعية، ولمعرفة مدى إستجابة الواقع الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في الكتلة النقدية بالاقتصاد الليبي يمكن قياس العلاقة بين معدلات التغير في عرض النقود ومعدلات التغير في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1990-2015)، وذلك إعتماداً على الجدول التالي:-

---

(4) مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية، مصدر سابق ص 18.

(1) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 55، الربع الثالث، 2015، جدول 23.

(2) هدى أبوخريص، أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، مصدر سابق، ص 120،130

جدول رقم (1)

يوضح التغيرات في معدلات النمو لعرض النقود والناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة(1990-2015)

السنوات	معدل التغير في عرض النقود M1 %	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي GDP % وبالأسعار الثابتة
1990	--	--
1991	4.3 -	4.2
1992	16.3	5.2
1993	4.2	33.9
1994	12.5	2.8 -
1995	5.2	2.2
1996	5.4	33.5 -
1997	4.5	60.7
1998	2.4	1.5 -
1999	9.8	5.2
2000	1.5 -	0.4
2001	6.6 -	4.8
2002	9.8	5.8
2003	0.5 -	44.6
2004	12.0	6.8
2005	31.5	13.6
2006	17.5	16.1
2007	33.9	9.4
2008	44.5	6.0
2009	43.6	5.8
2010	8.3	4.6
2011	29.3	62.5 -
2012	10.8	42.3
2013	8.6	6.8 -
2014	3.7	25.8 -
2015	15.1	--

المصدر : تم احتسابها من قبل الباحث من واقع البيانات الإحصائية عن عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية ،المنشورة من مصرف ليبيا المركزي + وزارة التخطيط .

وإعتماداً على الجدول السابق وبإستخدام البرنامج الإحصائي Spss لقياس العلاقة بين (GDP) و(M1) أظهرت النتائج أن العلاقة بينهما تأخذ الصيغة التالية :-

$$GDP = 9.099 - 0.278\ M1$$

$$T = (1.383) \quad (-0.775)$$

$$R^2 = 0.025 \qquad R = 0.159 \qquad F = 0.600$$

$$T_{ج} = 1.318 \qquad F_{ج} = 4.26$$

ومن العلاقة الدالية يمكن التوصل إلى النتائج التالية :-

1-توافق ما تشير إليه المعادلة مع رأي السلطة النقدية الذي سبق الإشارة إليه بعدم فاعلية السياسة النقدية، الأمر الذي دفعها إلى عدم أحداث تغيرات في الأدوات الكمية للتأثير على النشاط الاقتصادي الليبي .

2- تؤكد الدالة ضعف العلاقة بين الكتلة النقدية M1 والناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية GDP، حيث تكاد تكون معدومة وهو ما يشير إليه معامل الإرتباط R.

3- تبين الدالة أيضاً أن التغيرات في الكتلة النقدية لا تفسر التغيرات الحاصلة في ناتج الأنشطة غير النفطية، إلا بنسبة ضئيلة جداً، وهو ما يشير إليه معامل التحديد R^2 .

4- وجود العلاقة العكسية المعبر عنها بالإشارة السالبة بالمعادلة يتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (شاري 1995، روبيني وسالي مارتن 1992) والتي تؤكد على أن زيادة معدلات التضخم كنتيجة لزيادة عرض النقود، سوف تؤدي إلى إنخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي.

وفي الاقتصاد الليبي كنتيجة للزيادات المتتالية في عرض النقود والذي أعتقد أنه خارج سيطرة السلطة النقدية، الأمر الذي صاحبه تزايد معدلات التضخم، وأحياناً إلى معدلات عالية جداً، وهو ما

يعني بالضرورة عند الوصول إلى ذلك الوضع حتماً أي زيادات في عرض النقود (M1) سوف تسهم في إنخفاض معدلات النمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية .

والواقع الاقتصادي يؤكد وصول الاقتصاد الليبي إلى ذلك الوضع، ولهذا لابد أن تعمل الدولة وبجدية على تقليص الكتلة النقدية واستحداث آليات، لمعالجة ذلك الوضع دون إلحاق الضرر بالأفراد وخاصة ذوي الدخل المحدود مع المحافظة على تحقيق معدلات نمو تدريجية في الأنشطة غير النفطية، وهذا يتطلب حزمة من السياسات النقدية والمالية والدخلية الهادفة للحد من معدلات التضخم وتقليل كمية النقود المتداولة مع الحرص على ضرورة غطاء العملة المصدرة بالإنتاج الحقيقي بالدرجة الأولى .

ولابد من الإشارة إلى أنه عند إستخدام لوغاريتم البيانات الموجودة بالجدول رقم (1)، حيث طبيعة العلاقة بين عرض النقود (M1) والناتج المحلي الإجمالي في كثير من الأحيان علاقة غير خطية، وللتحقق من العلاقة بين المتغيرين (M 1, GDP) حتى في حالة الصيغة الخطية تم إيجاد العلاقة بين لوغاريتم (M1) ولوغاريتم (GDP)، وبإستخدام البرنامج الإحصائي Spss كانت العلاقة على الصيغة التالية :-

$$\mathbf{Ln\ GDP = 1.869 + 0.137\ Ln\ M1}$$

$$T = (3.002) \quad (0.524)$$

$$\mathbf{F_{ج} = 4.26 \quad F_{م} = 0.274}$$

$$\mathbf{T_{ج} = 1.318 \quad R^2 = 0.012 \quad R = 0.111}$$

ومن العلاقة الدالية السابقة يتبين تحسن طبيعة العلاقة بين المتغيرين، إلا أن العلاقة بينهما ضعيفة تكاد تكون معدومة، وهو ما يوضحه معامل الإرتباط R= 0.111، كما أن التغيرات في عرض النقود لا تفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، إلا بنسبة ضئيلة جداً والتي يوضحها معامل التحديد $R^2 = 0.012$

والذي يمكن التوصل إليه أنه في حالة الصيغة الخطية وغير الخطية بين المتغيرين تؤكد إنعدام العلاقة بين المتغيرين، وهو لا يتعارض مع حقيقية الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الدولة، إضافة إلى التوافق مع رأي السلطة النقدية المتمثل في عدم فاعلية أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي،

الأمر الذي دفع بالسلطة النقدية إلى عدم إحداث تغيرات في الأدوات الكمية للسياسة النقدية لفترة زمنية طويلة .

ومما سبق يمكن تلخيص القول في عدم إستجابة الاقتصاد الليبي للتغيرات التي قد تحدث في أدوات السياسة النقدية عند إستخدامها لإتباع سياسة نقدية توسعية أو إنكماشية، ويرجع ذلك لوجود العديد من العوامل التي أدت إلى عدم فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي والتي سوف نتطرق لبعضها في الفقرة اللاحقة.

3-2 العوامل التي تؤثر سلباً على فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي وسُبل معالجتها.

وبعد أن تم دراسة واقع السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990- 2015) والتي أوضحت لنا أن السلطة النقدية في البلاد لم تستخدم الأدوات الكمية للسياسة النقدية كنتيجة لإدراكها وقناعتها بأن السياسة النقدية بأدواتها المختلفة لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، وهو ما أثبتت صحته العلاقة الدالية التي تم قياسها بين معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية وعرض النقود M1، وذلك الوضع يُعزى لوجود مجموعة من العوامل التي تعيق دور السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي والتي يمكن حصر بعضها في النقاط التالية:-

1-إستمرارية الاقتصاد الليبي أُحادي القطاع مع تدني الإنتاج في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، مما جعل الاقتصاد تحكمه عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، وللتقليل من آثار التقلبات في أسعار النفط العالمية، ضرورة التوجه إلى إستثمار الإيرادات النفطية في المشروعات التي تعمل على تنمية حقيقية في الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يُتيح للدولة التقليل التدريجي للإعتماد على الصادرات النفطية، ووضع السياسات التي من شأنها تحقيق التنمية الشاملة على مستوى الاقتصاد ككل وتحقيق النمو المتوازن بين كافة القطاعات الاقتصادية، والخروج بالاقتصاد من اقتصاد يعتمد على مصدر وحيد للدخل (النفط) إلى اقتصاد يتميز بتنوع مصادر الدخل والتمويل.

2-توجه الدولة ولفترة زمنية طويلة إلى الإعتماد على القطاع العام وتهميش القطاع الخاص، مما حصر المشروعات والخدمات لدى القطاع العام الذي ثبت إخفاقه في تسيير العديد من المشروعات، مما جعل الدولة تبيع بعض المشروعات العامة إلى الأفراد العاملين بها للتخلص من أعبائها، وقد أدركت الدولة الدور الفعّال الذي يلعبه القطاع الخاص لذا توجهت إلى زيادة دور القطاع الخاص في الإستثمار المحلي، وهو ما نص عليه صراحة القانون رقم (9) لسنة 1992، ومن ذلك القانون بدأ القطاع الخاص بنمو دوره في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، إلا أن ذلك يتطلب المتابعة والرقابة

الفعّالة على أداء القطاع الخاص لضمان الجدوى الاقتصادية للمشروعات الخاصة، بما يسهم في خدمة الاقتصاد الليبي .

3- التمويل الحكومي للمشروعات العامة دون خضوعها لسياسة إستثمارية تُراعي الجدوى الاقتصادية وبما يتفق مع السياسة العامة للدولة،وهو ما يستوجب على الدولة إصدار القوانين والتشريعات للجهات الرقابية ذات العلاقة للمتابعة وتقييم المشروعات العامة لضمان تحقيق الجدوى الاقتصادية منها دون أن تكون عبء على الدولة .

4-غياب السوق المالي لفترة زمنية طويلة بالاقتصاد الليبي، وبعد نشأته مازال يفتقر للآليات ورؤوس الأموال وقنوات الإستثمار المتنوعة والمتطورة بما يخدم الاقتصاد الوطني، ولتطوير السوق المالي لابد أن تعمل الدولة على الأخذ بتجارب الدول المتطورة والتي سبقتها في هذا المجال، حتى تتحقق الإستفادة من تلك التجارب وتفادي الإختلالات التي مرت بها بعض الدول .

5- إعتماد الاقتصاد الليبي لفترة طويلة على القطاع المصرفي الحكومي مع الغياب التام للمصارف الخاصة، مما صاحبه إنعدام درجة التنافس التي تُعد عاملاً أساسياً في تطور الخدمات المصرفية، وعلى الرغم من التوجه مؤخراً بالسماح للقطاع المصرفي الخاص، إلا أن نشاطه مازال محدود يقتصر على تقديم بعض الخدمات دون تطوره بدرجة المشاركة الفعّالة في تمويل المشروعات الإنتاجية التي تسهم بشكل كبير في الرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

6-إفتقار الاقتصاد الليبي إلى رأس المال البشري كماً نوعاً اللازم للعملية التنموية على مستوى الاقتصاد ككل، مما أسهم في إستمرارية العديد من الظواهر مثل البطالة والتضخم. وللحد من تلك الظواهر وغيرها التي يعيشها الاقتصاد الليبي، لابد أن تعمل الدولة على تطوير قطاع التعليم والصحة والتوسع في الدورات التدريبية في الداخل والخارج، بما يضمن إعداد العنصر البشري الذي يخدم العملية التنموية، وزيادة تكوين رأس المال البشري كماً نوعاً والذي يُعد الركيزة الأساسية لتطوير الاقتصاد والرفع من معدلات نموه.

7-التوظيف لعنصر العمل في القطاع العام يتم بدون دراسة ولا يرتبط بالإنتاج، وفي الغالب يتم لإعتبارات إجتماعية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ثم عرض النقود دون زيادة الإنتاج. ولمعالجة ذلك الوضع لابد أن يتم التوظيف للعنصر البشري حسب الحاجة مع ضمان جودته، ليكون أحد مدخلات العملية الإنتاجية وبما يحقق زيادة الإنتاج، أي إرتفاع معدلات إنتاجية عنصر العمل الذي تم توظيفه في القطاع العام، وكل ذلك يتطلب وضع القوانين المنظمة مع المتابعة على تنفيذها للحد من التوظيف غير المدروس الذي يعيق العملية التنموية.

8-عدم الاستقلالية الكاملة للسلطة النقدية عن السلطة السياسية في الدولة، الأمر الذي يجعل العديد من القرارات تخضع لنفوذ السلطة السياسية دون الأخذ في الإعتبار موقف ورأي السلطة النقدية. وهذا الوضع معروف في اقتصاديات الدول النامية، حيث تتحقق العديد من الآثار السلبية لتدخل السلطة السياسية ويربك عمل السلطة النقدية، وفي كثير من الأحيان تجعلها غير فعّالة وغير جادة في عملها كنتيجة للإحباط التي يصيبها من تدخل السلطة السياسية.

ونظراً للأهمية الكبيرة والمتزايدة لإستقلالية السلطة النقدية لابد أن تعمل الجهات ذات العلاقة بوضع آلية وإصدار تشريعات تضمن عمل السلطة النقدية بشكل مستقل، وهو ما يتيح لها التظافر مع السلطة المالية لتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة.

9- إفتقار الاقتصاد الليبي شأنه شأن اقتصاديات الدول النامية للعنصر البشري ذو مهارات وقدرات وكفاءات وخصائص معينة مثل:-

- درجة الولاء العالية للمؤسسة .
- الإيمان بقيمة وقت العمل.
- إحترام روح القانون واللوائح التي تنظم سير العمل.
- إنتاجية عالية .

حيث غياب ذلك سوف يؤثر سلباً على المؤسسات العامة والخاصة منها القطاع المصرفي.

10- ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي والذي في نفس الوقت يقابله إنتاجية متدنية للأفراد العاملين،وأحياناً تكون الإنتاجية مساوية للصفر (بطالة مقنعة)، مما يسهم في زيادة العرض من النقود المتداولة مع إنخفاض حجم الإنتاج. وهي معضلة مستفحلة في الاقتصاد الليبي، إذ يلاحظ من الواقع العملي في كثير من المشروعات والمؤسسات وجود أفراد لا يشاركون في العملية الإنتاجية، وفي كثير من الأحيان منقطعين عن العمل والبعض نسبة غيابهم عالية.

وعلى الرغم من ذلك تستمر الدولة في منح مرتباتهم دون إتخاذ الإجراءات التي تحد من ظاهرتي الإنقطاع والغياب الذي يعاني منها القطاع العام.

وللحد من تلك الظواهر لابد أن يتم تفعيل دور الرقابة الإدارية مع إتخاذ الإجراءات الرادعة للمنقطعين والغائبين عن أعمالهم، مما يسهم في ترشيد الإنفاق العام، حيث الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي يتمثل في بند المرتبات.

الخاتمة

وبعد دراسة واقع السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2015) والتعرّف على مدى إستخدام السلطة النقدية لأدواتها، والمحاولة الأولية لقياس مدى إستجابة التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للتغيرات المتتالية في عرض النقود، يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج مع تقديم عدد من المقترحات بما يسهم في خدمة الاقتصاد الوطني، وهي على النحو التالي :-

أولاً : النتائج .

1-عدم إستخدام السلطة النقدية للأدوات الكمية لفترة زمنية طويلة، كنتيجة لإدراك السلطة النقدية بعدم فاعليتها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

2- توجه السلطة النقدية إلى إستخدام أداة عمليات السوق المفتوحة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي، وهي أداة حديثة الإستخدام يقل تأثيرها في الاقتصاد الليبي .

3-أثبتت العلاقة الدالية ضعف الفاعلية للسياسة النقدية لدرجة تكاد تكون معدومة، وهو ما أوضحه معامل الإرتباط R والذي بلغت قيمته 0.159، وفي الصيغة اللوغاريتمية R= 0.111.

4-أثبتت العلاقة الدالية أن الزيادات المتتالية في عرض النقود لا تصلح لتفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، وهو ما يبينه معامل التحديد R^2 الذي بلغت قيمته $R^2 = 0.025$، وفي الصيغة اللوغاريتمية $R^2 = 0.012$.

ثانياً : التوصيات .

1- ضرورة أن تعمل الدولة على وضع إستراتيجية قابلة للتنفيذ لتنمية الاقتصاد الليبي، والرفع من معدلات النمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

2- أن تعمل السلطة النقدية على تفعيل دور السياسة النقدية والتوافق مع السلطة المالية، بما يخدم السياسة الاقتصادية للدولة .

3- ضرورة الفصل التام بين السلطة النقدية والسلطة السياسية في البلاد بما يراعي المصلحة العامة.

4- ضرورة ربط الزيادات المتتالية في عرض النقود بزيادات متتالية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حتى لا تطارد كمية كبيرة من النقود كميات صغيرة من السلع، مما يجعلها تنعكس في إرتفاع معدلات التضخم .

5- تطوير الجهاز المصرفي من حيث الخدمات وإتاحة الفرصة للحصول على القروض في الحالات الإستثمارية التي تحقق الجدوى الاقتصادية منها.

6- إتخاذ إجراءات حازمة بشأن الرقابة على المصارف التجارية بضبط كل الخروقات التجاوزات في حالة وجودها، دون أن يقع أضرارها على أفراد المجتمع والاقتصاد ككل.

المراجع :-

1- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات- دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ط1، 2007.

2- سهير محمود معتوق ،النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1989.

3- أحمد منيسي عبد الحميد، عدنان عباس علي ،السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ،ط1، 1992.

4- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء،النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2000 المجلد 40.

5- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

6- مصرف ليبيا المركزي تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا، ورقة مقدمة للدورة الإعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس، سبتمبر 2010.

7- مجلة الجامعة، هدى أبوخريص، أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، العدد الثامن، مارس 2015.

8- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 55، الربع الثالث، 2015، جدول 23.

اثر التقلبات في أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (2000-2014)

د. محمد عمر الشويرف كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

د. نجاح الطاهر البيباص كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

مقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات الاقتصادية والتي عصفت باقتصاديات الدول سواءٌ المتقدمة أو النامية على حد سواء , وما تبع هذه الأزمات من آثار تفاوتت في حدتها من دولة الى أخري, وما الأزمة التي يشهدها العالم منذ منتصف العام 2015 م والمتمثلة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام إلا احدى هذه الأزمات والتي شكلت مشكلة للدول المنتجة له وخصوصاً تلك التي تعتمد عليه كمصدر أساسي للدخل في ظل عدم وجود تنوع هيكلي في اقتصادها .

وبما أن ليبيا من الدول النفطية حيث تحتل المرتبة الرابعة عشر في قائمة الإنتاج العالمي، فقد شكل النفط أهم مصادر عائداتها ,وأضحى عاملاً من عوامل تطور الاقتصاد – مند اكتشافه– " في كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وبذلك احتل هذا القطاع موقعاً مهماً بين قطاعات الاقتصاد الليبي وحظي بدعم الدولة مما جعله يساهم في توفير فرص العمل لآلاف العاملين في مختلف التخصصات وآلاف الفرص للعمالة المرتبطة بصناعة النفط وأسهم في زيادة الدخل القومي، كما حققت صناعة النفط في ليبيا قيمه مضافة مرتفعة مقارنة بغيرها من الصناعات الأخرى التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي.

وباعتبار أن النفط سلعة ذات طابع دولي فإن التقلب في أسعارها جعل من دولة كليبيا رهينة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تحدث علي المستوى الدولي .

أولاً: المشكلة البحثية :

منذ منتصف العام 2015م شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً تسبب في انخفاض عائدات بيع النفط في ليبيا, الآمر الذي انعكس بشكل سلبي علي الحياة الاقتصادية داخل الدولة ودفع في اتجاه حدوث أزمة مالية ظهرت جلية في ما يعانيه القطاع المصرفي من أزمة حادة في توفر السيولة النقدية وانخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الرئيسية، لذا تحاول هذه الورقة الإجابة عن السؤال المتعلق بمعرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي؟

ثانياً: أهداف البحث:

1- إعطاء فكره موجزة عن الاقتصاد الليبي قبل العام 2011 لتبين حجم الاعتماد على القطاع النفطي وتأثيره في الحياة الاقتصادية .

2- بيان اثر تقلبات الأسعار على الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة 2000-2012م.

ثالثاً:منهج البحث :

في سبيل الوصول إلى نتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعة لهذه الورقة أُعتمد فيها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض البيانات المتعلقة بهذا الموضوع وتحليلها للوقوف على أهم التغيرات في الاقتصاد الليبي .

رابعاً: حدود البحث:

1- الحدود المكانية : الاقتصاد الليبي .

2-الحدود الزمانية: يشمل البحث دراسة الفترة من 2000-2014 م .

خامساً :الدارسات السابقة :

1- (مريم مهنى، 2016) هذه الدراسة تبحث عن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2010م، وتهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع الصادرات الليبية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:-

أ- اعتماد التصدير في ليبيا على سلعة واحدة وهي النفط مع انخفاض مساهمة الصادرات الغير نفطية في الناتج لمحلي الإجمالي.

ب- إن النمو في الناتج المحلي الإجمالي هو نمو غير مستقر لاعتماده على إيرادات الصادرات النفطية.

2- (خويلدات مجاهد، وذان بشير، 2013) اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر –الإمارات، وهدفت هذه الدراسة الى بيان مكانة النفط في اقتصاد الدولتين وتحليل أثر التغير في السعار النفط على الميزان التجاري – الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة للجزائر والإمارات، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:-

أ- تشهد معدلات النمو في الجزائر والإمارات الى تذبذب جراء عدم استقرار أسعار النفط التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة ففيها.

ب- يعتمد الاقتصاد الإماراتي في سياسته الحديثة على سياسة تنوع مصادر الدخل للتخلص من الاعتماد على النفط.

أولاً : نبذة عن الاقتصاد الليبي :

يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات الريعية لاعتمادها على النفط, والذي بدأت ليبيا في تصديره بكميات اقتصادية منذ العام 1962م، ومنذ تلك الفترة بدأ النفط يهيمن بصورة متزايدة على النشاط الاقتصادي للبلاد، وتسببت هذه الهيمنة في حدوث اختلال في الهيكل الاقتصادي للبلاد ساهم في تدني مساهمة باقي القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ظل ما ظهر على الاقتصاد الليبي من هيمنة للقطاع النفطي، بدأت الدولة في معالجة هذه المشكلة من خلال زيادة مساهمة باقي القطاعات في الحياة الاقتصادية، وعلى الرغم من التحسن في الأداء لبعض هذه القطاعات وخصوصاً في مرحلة الطفرة النفطية خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلا ان عوائد النفط لازالت هي المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي(الفارسي، 2001)، حيث بلغ حجم إنتاج النفط في ليبيا عام 2010م حوالي (1,66) مليون برميل، وكان من المتوقع أن يصل الإنتاج من النفط الخام في العام 2013م (2.3) مليون برميل يوميا(الأوابك، 2011)، ولكن وكنتيجة لما حصل من تدهور في الاقتصاد الليبي بسبب إغلاق الموانئ النفطية في يوليو2013م وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمي,وصل معدل الإنتاج خلال ديسمبر من العام 2014 م الى(489) ألف برميل في اليوم, الأمر الذي ساهم في انخفاض الإيرادات إلى(14.3) مليار دولار.

لقد شكل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية السمة الأبرز بعد العام 1969م وتراجع دور القطاع الخاص وخصوصاً في قطاع إنتاج النفط والغاز حيث تم تأميم الشركات النفطية العاملة في ليبيا تأميماً كلياً وجزئياً، وذلك من خلال تحويل عقود الامتياز القائمة إلى عقود مشاركة ثم عقود استكشاف ومشاركة وتم انشاء مجموعة من الشركات الوطنية الجديدة والمملوكة بالكامل للدولة(محمود، 2005).

وعلى صعيد التخطيط الاقتصادي والاستفادة من العوائد النفطية, نفدت الدولة منذ العام 1969م مجموعة من خطط التنمية الاقتصادية، ولكن وبعد انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات

تحولت الدولة إلى تنفيذ البرامج السنوية في التخطيط كدليل على تأثر الاقتصاد الليبي بالتقلب في أسعار النفط, ويمكن توضيح هذه الخطط والبرامج في الآتي(الشويرف والبيباص، 2016):

1- البرامج السنوية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1970-1972) .
2- الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973- 1975) .
3- الخطة الخمسية الأولي (1976-1980) .
4- الخطة الخمسية الثانية (1981-1985) .
5- فترة العمل بالبرامج السنوية من العام 1986 وحتى الآن .

وفيما يتعلق بعلاقة ليبيا مع العالم الخارجي فإن الاقتصاد الليبي يعد من الاقتصاديات المنكشفة على العالم الخارجي حيث أن التجارة الخارجية تمثل أكثر من (70%) في المتوسط، الأمر الذي يعكس درجة الاعتماد على العالم الخارجي ومحدودية الطاقات الإنتاجية المحلية في تلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات(الفارسي، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي 1976-2001، 2005).

ثانياً: تطور الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي:

يعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من الدعائم الأساسية التي تستكشف التطور الاقتصادي ومسيرته التنموية وذلك لتعبيره عن "القيمة السوقية الإجمالية لما ينتج داخل الاقتصاد القومي من سلع وخدمات اقتصادية نهائية وخلال فترة زمنية مداها سنة واحدة"(عوض، 2013)، وبذلك لا يشمل تشكيله إهلاك السلع الرأسمالية والموارد الطبيعية، كما لا يشمل صافي العوامل من الخارج، وهو ما يميزه عن الاقتصاد القومي الإجمالي.

وسيتم عرض التطور في الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا من خلال مرحلتين, تمثل المرحلة الأولى التطور الحاصل في الناتج المحلي خلال الفترة من 2000-2010م, في حين توضح المرحلة الثانية التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الليبي خلال الفترة من 2011- 2014م .

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 -2010م) :

من خلال بيانات الجدول رقم (1) وجدول رقم (2) يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد حقق نمواً قدره (29.1%) خلال سنة 2000م ليصل إلى(18456.9) مليون دينار مقابل (14285.8) مليون دينار خلال سنة 1999 م، وقد كان للتحسن الذي طرأ على أسعار النفط خلال سنة 2000م بالغ الأثر في ذلك، حيث بلغ متوسط سعر بيع النفط الليبي للبرميل الواحد (27.6) دولار، حيث ارتفع ناتج قطاع النفط بنسبة (138.5%) .

بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2001م بنسبة (– 2.0%) ليصل إلى (18079.1) مليون دينار مقابل (18456.9) مليون دينار سنة 2000م، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض ناتج قطاع النفط من (7761.9) مليون دينار سنة 2000م إلى نحو (6784.2) مليون دينار سنة 2001م، والذ تأثر بدوره بالانخفاض في أسعار بيع النفط الليبي خلال هذه السنة الى وصلت الى نحو (23.1) دولار في المتوسط للبرميل الواحد.

ولقد عاد الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع لسنة 2002 م فحقق زيادة بنسبة (43.3%) ليصل إلى (25914.1) مليون دينار، وذلك بعد أن سجل انخفاضاً سنة 2001م، ولقد كان لقطاع النفط الأثر المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2002م حيث نما هذا القطاع بنسبة (100.9%) ليصل إلى (13630.6) مليون دينار، وكذلك حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً ملحوظاً خلال سنة 2003م حيث زاد الناتج بنسبة (44.1%) ليصل إلى نحو (37360.7) مليون دينار مقابل (25914.1) مليون دينار خلال سنة 2002م.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع النفط كان له الأثر الملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث نما بنسبة (57.8%) ليصل إلى (2154.4) مليون دينار، ويرجع سبب هذا النمو في زيادة أسعار بيع النفط الليبي خلال سنة 2002و 2004 حيث زادت الأسعار على التوالي (24.3) و(28.2) دولار للبرميل.

وكذلك حقق الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004 م نمواً بلغ (28.7%) ليصل إلى (48105.4) مليون دينار، ويعزي هذا النمو إلى زيادة الكميات المنتجة من النفط وارتفاع أسعاره خلال سنة 2004 م حيث وصلت الى 36 دولار للبرميل الواحد، ولقد واصل الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع حيث حقق نمو بنسبة (38.1%) سنة 2005 م، ويعود هذا النمو إلى نشاط قطاع النفط الذي نما بنسبة (49.8%)، نتيجة للزيادة غير المسبوقة لأسعار النفط في الأسواق الدولية حيث ارتفعسعر بيع برميل النفط الليبي الى (50.6) دولار.

ولقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً متزايداً خلال سنة 2007 م بنسبة (14.8%) ليصل إلى (92.7) مليار دينار مقابل (80.7) مليار دينار خلال سنة 2006م ويعود هذا النمو إلى الزيادة المتحققة في قطاع النفط بنسبة (5.4%).

في حين واصل الناتج المحلي الإجمالي في النمو حيث نما بنسبة (25.8%) ليصل إلى (116.7) مليار دينار خلال سنة 2008م مقارنة بنحو (92.7) مليار دينار خلال سنة 2007 م، ويعود هذا النمو إلى الزيادة المتحققة في نشاط قطاع النفط الذي نما بنسبة (30.3%) ليصل إلى (81.2) مليار دينار مقابل (62.3) مليار دينار خلال سنة 2007م وهذه الزيادة ناتجة عن الارتفاع

الكبير في أسعار النفط، حيث سجلت أسعار بيع برميل النفط الليبي خلال هذه السنة الى (96.4) دولار للبرميل مقابل (71.6) دولار سنة 2007 م.

ولقد سجلت سنة 2009م معدلات نمو منخفضة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-26.8%) ليصل إلى (86.3) مليار دينار مقابل (116.7) مليار دينار لسنة 2008م، ويعود التراجع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009م مقارنة بما كانت عليه في السنوات الماضية إلى انخفاض معدل النمو في نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي بحوالي (-41.9%)، وهذا الانخفاض كان نتيجة طبيعية لتراجع الكميات المنتجة من النفط الخام بسبب التزام ليبيا بقرارات منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج للحد من تدهور أسعار النفط، حيث انخفض سعر بيع برميل النفط الليبي الى (61.4) دولار مقابل (96.4) دولار سنة 2008م في اعقاب الأزمة المالية التي شهدها العالم في تلك الفترة .

ولقد عاد الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع لسنة 2010 م فحقق زيادة بنسبة (18.8%) ليصل إلى (102.5) مليار دينار وذلك بعد أن سجل انخفاضاً سنة 2009م، ويعود هذا النمو إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، حيث زادت قيمة الناتج المحلي النفطي من (47.1) مليار دينار لسنة 2009م إلى(60.8) مليار دينار لسنة 2010م أي بمعدل نمو نسبته (29.1%)، حيث زادت اسعار بيع النفط الليبي خلال هذه السنة الى 79.5 دولار للبرميل.

الجدول رقم (1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ليبيا خلال الفترة (2000-2010م)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	ناتج قطاع النفط	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
2000	18456.9	7761.9	% 29.1
2001	18079.1	6784.2	- %2.0
2002	25914.1	13630.6	% 43.3
2003	37360.7	21514.4	% 44.1
2004	48105.4	30848.4	% 28.7
2005	66450.7	46205.7	% 38.1
2006	80729.9	58358.1	% 21.5
2007	92693.6	62282.6	% 14.8
2008	116639.9	81149.8	%25.8
2009	86289.0	47087.1	%26.0-
2010	102538.2	60814.5	%18.8

المصدر : النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة.

ويمكن توضيح هذا الانخفاض والارتفاع في قيمة الناتج المحلي مقارنة بالانخفاض والارتفاع في ناتج قطاع النفط من خلال الشكل التالي .

الشكل رقم (1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي خلال الفترة

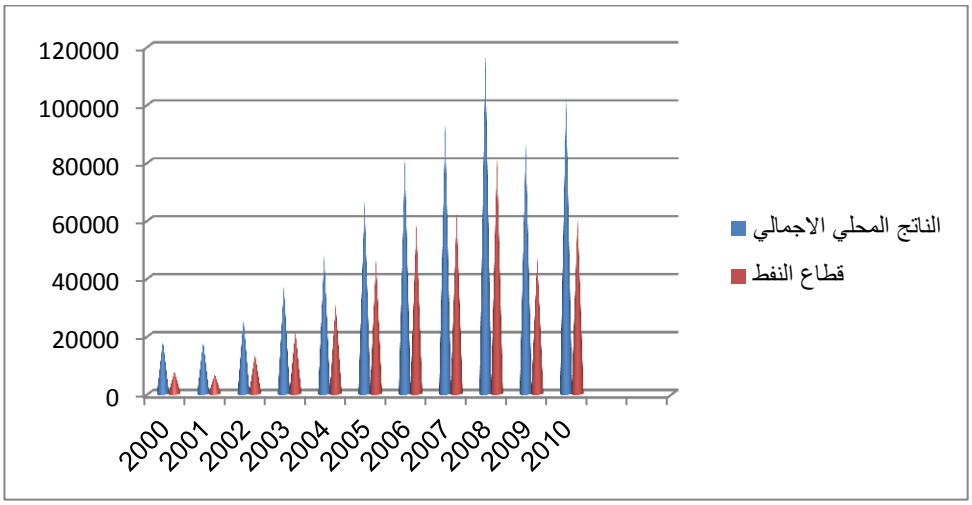

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على جدول رقم (1) .

جدول رقم (2)

متوسط أسعار النفط الخام الليبي خلال الفترة (2000 -2012 م)

(دولار/ برميل)

السنة	السعر	السنة	السعر
2000	27.6	2008	96.4
2001	23.1	2009	61.4
2002	24.3	2010	79.5
2003	28.2	2011	101.9
2004	36.0	2012	110.5
2005	50.6	2013	108.7
2006	61.0	2014	99
2007	71.6	---	----

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة .

شكل رقم (2)

متوسط أسعار النفط الخام الليبي خلال الفترة (2000 –2012 م)

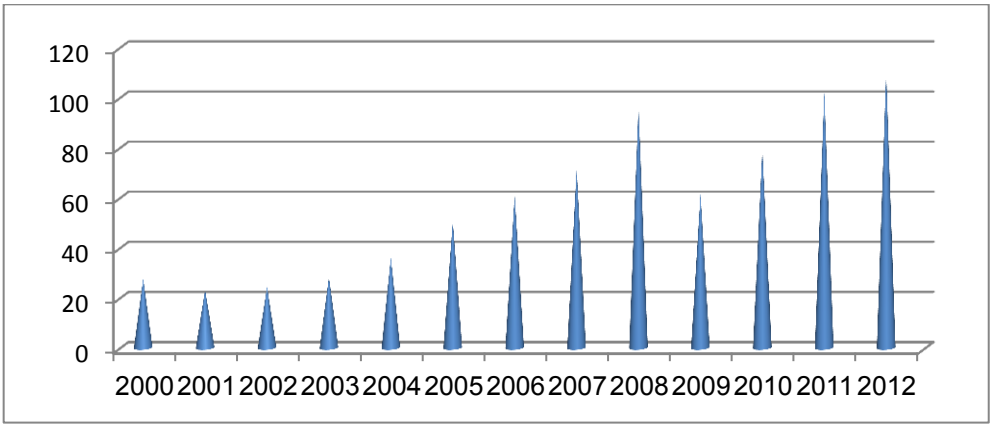

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (2) .

2- تطور الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 -2014م) :

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد انخفض من (92,9782) مليار دينار سنة 2010م إلى (47,5495) مليار دينار سنة 2011م، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل أهمها: الظروف السياسية التي تعرضت لها ليبيا سنة 2011م، وتردي الوضع الأمني، والدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية، الانخفاض الحاد في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، كل هذه الأسباب وغيرها كان لها الأثر السلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي بمعدل خسارة (48.9%)، كما أدى التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (16809) دينار خلال سنة 2010 إلى (6970) دينار خلال سنة 2011 م.

و تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أن الاقتصاد الليبي سنة 2012م أظهر بوادر تعافي قوية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (47,5495) مليار دينار سنة 2011م إلى (112,5910) مليار دينار سنة 2012م بمعدل نمو موجب بلغت نسبته (136.8%)، ويرجع سبب هذا النمو إلى استئناف شركات النفط عملها وزيادة إنتاج وصادرات النفط والغاز الطبيعي، وكذلك التوسع في الإنفاق العام، كما أدى النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (6970) دينار خلال سنة 2011 إلى (18537.3) دينار خلال سنة 2012 م.

ويلاحظ من الجدول كذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (112,5910) مليار دينار سنة 2012م إلى(79,9526) مليار دينار سنة 2013م، بمعدل انخفاض بلغت نسبته (28.10%)؛ ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى مجموعة من الأسباب أهمها تأثير الاحتجاجات والنزاعات الإدارية على إنتاج النفط، وبحلول يوليو 2013م تم إغلاق بعض المنشآت النفطية والغازية وانخفضت الصادرات من النفط الخام بشكل كبير.

كذلك تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (79,9526) مليار دينار سنة 2013م، إلى (43,0302) مليار دينار سنة 2014م، بمعدل انخفاض بلغت نسبته (85.8%)، ويرجع سبب هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى الانقسام بين الحكومتين، والتنافس على المؤسسات المالية (مصرف ليبيا المركزي) والنفطية والاستثمارية (المؤسسة لوطنية للنفط، والمؤسسة الليبية للاستثمار)، وسيطرة بعض الجهات على حقول النفط ومواني التصدير، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات, بالاضافة الى الأزمة التي بدأت تشهدها أسعار النفط العالمي وانخفاضه في اواخر 2014 الى ما دون (100) دولار للبرميل .

جدول رقم (3)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ليبيا خلال الفترة (2011 – 2014 م)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الزيادة المتحققة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
2010	92978.2	ـــــ	ـــــ
2011	47549.5	45428.7-	%48.9-
2012	112591.0	65041.5	%136.8
2013	79952.6	32638.4-	%28.10-
2014	43030.2	36922.4-	%85.8-

المصدر :النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، المجلد 55، الربع الرابع، 2015م

ولأجل توضيح حجم الاختلال في تطور الناتج المحلي خلال 2011-2014 يمكن الاستعانة بالرسم البياني كما بالشكل (3)، والذي يوضح مدى الانخفاض في حجم الناتج خلال 2011م، ثم مرحلة الارتفاع في العام 2012 وهي أكبر قيمة منذ العام 2011 وحتى الوقت الحالي .

الشكل رقم (3)

تطور الناتج المحلي بالأسعار الجارية في ليبيا خلال الفترة (2011 – 2015 م)

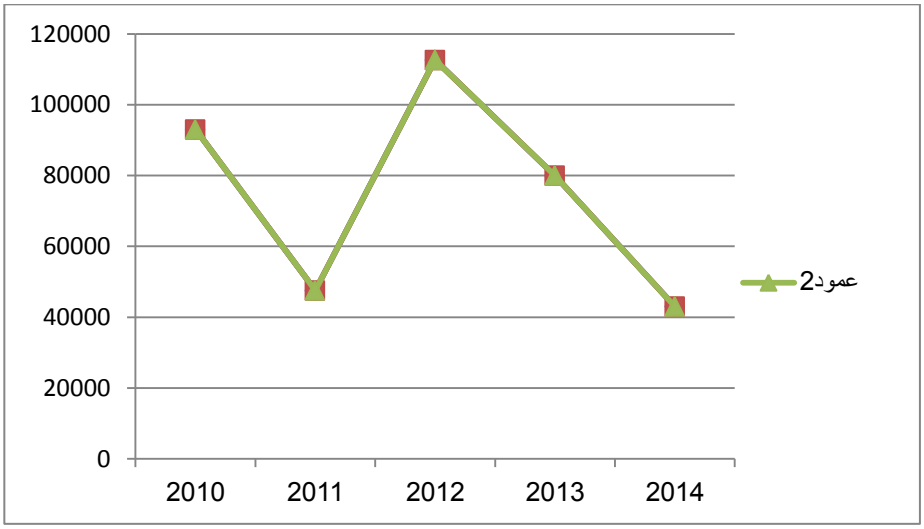

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) .

3- تطور الناتج المحلي في قطاع النفط في ليبيا خلال الفترة (2011 -2014م) :

يعتمد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة علي النفط في أغلب فعالياته فهو المصدر الرئيسي – إن لم يكن المصدر الوحيد– للدخل من العملات الأجنبية، كذلك اعتماده شبه الكامل علي عوائد هذا القطاع في تمويل برامج وخطط وميزانيات التنمية(*)، وتغطية جزء كبير من النفقات التسييرية، كما يمثل المصدر الرئيسي للاحتياطي من العملات الأجنبية .

ويمكن التدليل علي هيمنة قطاع النفط علي مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال المؤشرات التالية(الزني، 2007):

1- الاعتماد شبه الكامل علي عوائد النفط التي زادت عن 85%.

2- السيطرة شبه الكاملة للصادرات النفطية، وتدني مساهمة الصادرات السلعية الأخرى والتي غلبت عليها الصادرات من المشتقات النفطية.

إن سنة 2011 كانت سنة استثنائية لقطاع النفط كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى في ليبيا، حيث تأثرت المواقع الحيوية من القطاع بشكل واضح من آثار الحرب والاضطرابات التي مرت بها ليبيا خلال هذه السنة والتي أدت إلى إغلاق بعض الآبار النفطية بشكل كامل وتوقف

*تنص التشريعات القانونية أن 85% من خطة التنمية تمول من الإيرادات النفطية.

إنتاجها، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بخطوط نقل المواد الخام إلى الساحل الشمالي من البلاد مما أدى إلى توقف المصانع التكرارية.

ومن خلال الجدول رقم (4) نلاحظ التراجع الحاد في إنتاج النفط من (1.4) مليون برميل يومياً خلال العام 2012م إلى (928) ألف برميل في اليوم خلال العام 2013م، ليسجل أدنى مستوى له في الربع الثاني من العام 2014م عند مستوى (212) ألف برميل يومياً,ليعود ويرتفع خلال الربع الثالث من العام 2014م وحتى شهر أكتوبر إلى (842) ألف برميل يومياً ؛بسبب استئناف التصدير من بعض الموانئ بشرق البلاد، ولكن سرعان ما انخفض الإنتاج في شهر ديسمبر إلى (489) ألف برميل يومياً بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني وهو ذات السبب الذي احدث تراجعاً حاداً في معدل الإنتاج بنسبة (73%) عن سنة 2012 م .

جدول رقم (4)

تطور إنتاج النفط الخام في ليبيا يومياً

(مليون برميل)

الفترة	معدل الإنتاج
2011	0.49
2012	1.4
2013	0.928
الربع الأول 2014	0.371
الربع الثاني 2014	0.222
الربع الثالث 2014	0.614
أكتوبر 2014	0.887
نوفمبر 2014	0.842
ديسمبر 2014	0.489

*المصدر: النشرة الشهرية لمنظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) والكتاب الإحصائي لمنظمة أوبك لسنة 2015 الصادر في يناير 2016 .

شكل رقم (4)

معدل إنتاج النفط اليومي

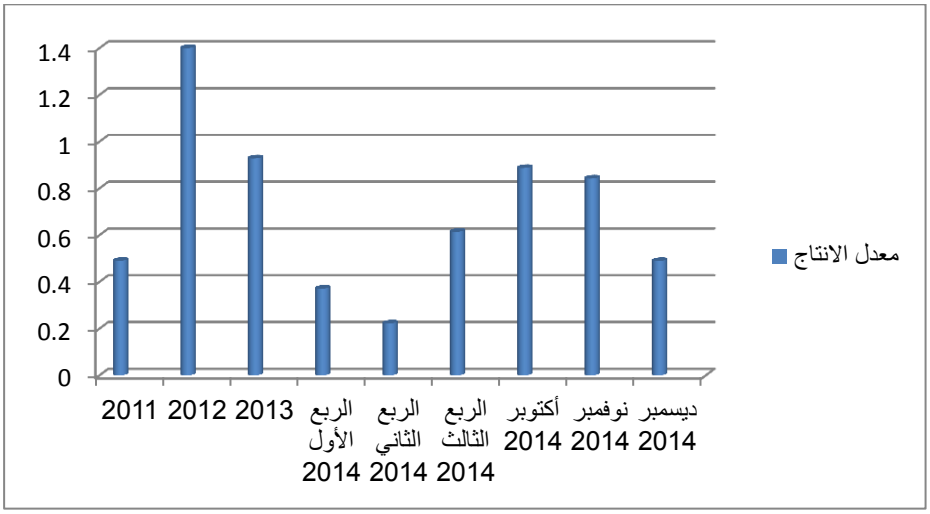

المصدر : إعداد الباحثان بناءً على بيانات الجدول رقم (2) .

وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى انخفاض الناتج المحلي النفطي من(67,8035) مليار دينار سنة 2010م إلى (29,7617)مليار سنة 2011م بمعدل انخفاض (56.1%) ويرجع هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، بينما سجل الناتج المحلي النفطي ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2012م، حيث ارتفع إلى (85,670.1) مليار دينار، بمعدل نمو بلغ (187.9%) وهي أعلى قيمة بلغها من بداية أحداث 2011 وحتى الوقت الحالي؛ويعود سبب هذا الارتفاع إلى عودة شركات النفط إلى الإنتاج حيث سجل إنتاج النفط خلال سنة 2012م (530.7)مليون برميل وبنسبة ارتفاع (197.1%) مقابل(178.6)مليون برميل سنة 2011م.

وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى انخفاض الناتج المحلي النفطي من(85,6701) مليار دينار سنة 2012م إلى (57,970.4)مليار سنة 2013م بمعدل انخفاض (32.3%)؛ ويرجع سبب هذا الانخفاض في الناتج النفطي إلى النزاعات على الحقول النفطية، حيث أن خلال النصف الأول من سنة 2013م كان متوسط الإنتاج اليومي للنفط عند معدلاته الطبيعية ليصل إلى (1.45) مليون برميل، إلا إن هذه المعدلات تدهورت بشكل كبير خلال النصف الثاني من السنة متأثرة بالاضطرابات الأمنية، وكذلك الصراعات على حقول النفط مما أدى إلى إغلاق معظم الموانئ والحقول النفطية بحلول شهر يوليو 2013م حيث بدأت معدلات الإنتاج في الانهيار لتصل إلى دون مستوى (230) ألف برميل في شهري نوفمبر وديسمبر من العام 2013، وانخفض متوسط الإنتاج اليومي للعام ككل دون المليون برميل، بسبب توقف الإنتاج والتصدير في موانئ شرق البلاد الزويتينة والسدرة وراس الأنوف وحقول الشرارة والفيل والحماده.

وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى انخفاض الناتج المحلي النفطي من(57,9704) مليار دينار سنة 2013م إلى (24,4994) مليار سنة 2014م بمعدل انخفاض (57.7%)؛ ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى استمرار الصراع من اجل السيطرة على المنشآت النفطية وإغلاقها، مما تسبب في انخفاض إنتاج النفط، حيث انخفض من (362.6) مليون برميل سنة 2013م إلى (175.2) مليون برميل سنة 2014 بمعدل انخفاض بلغ (51.7%)(المنظمة الليبية للسياسات الاستراتيجية، 2016).

جدول رقم (5)

تطور الناتج المحلي النفطي بالأسعار الجارية في ليبيا خلال الفترة (2011 – 2014 م)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي النفطي	الزيادة المتحققة	معدل النمو في الناتج النفطي %
2010	67803.5	————	————
2011	29761.7	38041.8-	56.1-
2012	85670.1	55908.4	187.9
2013	57970.4	27700-	32.3-
2014	24499.4	33471-	57.7-

المصدر : النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، المجلد 55، الربع الرابع، 2015م

شكل رقم (5)

تطور الناتج المحلي النفطي بالأسعار الجارية في ليبيا خلال الفترة (2011 – 2014 م)

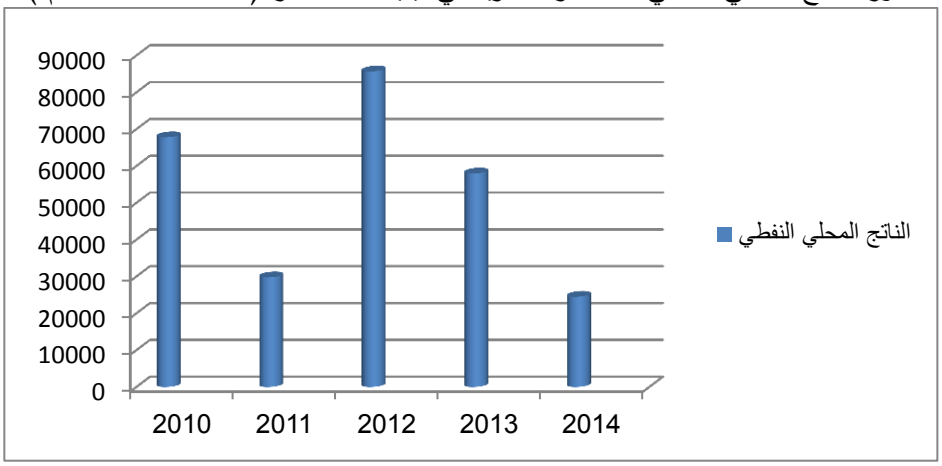

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) .

النتائج والتوصيات

أولا/ النتائج :

توصل هذا البحث الى مجموعة من النتائج

1- إن التحليل السابق يؤكد النمو في الناتج المحلي الجمالي متذبذب نتيجة لتذبذب أسعار النفط.
2- انبتت نتائج التحليل استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي على عوائد النفط مما يجعله عرضة لتقلبات السوق، وهو الأمر الذي يجعل تمويل برامج التنمية مرهوناً بمدى استقرار السوق.
3- هناك علاقة طردية بين السعر النفط ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الليبي.
4- لا يزال الاقتصاد الليبي يعتمد على سياسة الريع النفطية.
5- تراجع معدلات النمو في الاقتصاد الليبي سنة 2011 وتضرر جميع قطاعاته بسبب الحروب والخلافات السياسية ودور إنتاج النفط الذي كان يتجاوز 1.6 مليون برميل يوميا، وزيادة نسبة التضخم نتيجة لان الاقتصاد الليبي يعتمد على قطاع النفط الذي يشكل حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً/ التوصيات

1- السعي في إيجاد مصادر بديلة للدخل والناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر لتمويل مشروعات التنمية.
2- العمل عل تطوير قطاع النفط وتدريب العمالة المستخدمة فيه، وعدم الاعتماد شبه الكامل على العمالة الأجنبية في هذا القطاع، وذلك لرفع مستوى الإنتاج فيه .
3- العمل على رفع القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد الليبي لتقليل الاعتماد على قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع :

أولاً: الكتب :

1- طالب عوض. (2013). *مدخل الى الاقتصاد الكلي*. عمان: الجامعة الأردنية.

ثانياً: التقارير :

1- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي. أعداد متفرقة .
2- المنظمة الليبية للسياسات الاستراتيجية. (2016). تقرير واقع النفط الليبي والاثار القتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره. طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات الاستراتيجية.

3- منظمة الأوابك. (2011). *التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوابك*. منظمة الأوابك.

ثانياً: الدوريات :

1- عيسى الفارسي. (2001). القطاع النفطي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي 1970-1995. مجلة البحوث الاقتصادية، الصفحات.

2- عيسى الفارسي. (2005). التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي 1976-2001. *مجلة البحوث الاقتصادية*.

3- محمد عمر الشويرف، ونجاح الطاهر البيباص. (يونيو, 2016). أهمية القطاع الصناعة التحويلية في ليبيا. *مجلة أفاق اقتصادية*.

4- مصطفى بكار محمود. (2005). استثمارات الجماهيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الربع عقود الماضية (1963-2001) تحليلات نظرية واستنتاجات عملية. *مجلة البحوث الاقتصادية*.

رابعاً: المؤتمرات والندوات :

1- عبدالباري شوشان الزني. (2007). خصائص وسمات الاقتصاد الليبي. *ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية:الفرص والتحديات*. طرابلس.

استخدام اسلوب التحليل الهرمي(AHP)

لقـــياس جودة أداء المصارف في ليبيـا بطريقة المحاكاة

د. فخـر الدين عبد السلام عبد المطلب

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

ملـــخص الدراسة

ان المقياس الرئيسي لجودة الخدمة المصرفية هو رضا الزبون ومن الصعوبة قياس هذا الرضا اذ تظهر الكثير من المشكلات نتيجة فقدان الفهم الصحيح لتوقعات الزبون مما يؤدي الى الفشل في تسليم الخدمة المصرفية بالشكل المطلوب والوقت المحدد وهنا تظهر اهمية ادراك توقعات واحتياجات الزبائن وتعليمهم واخبارهم بطبيعة الخدمات المصرفية التي يشترونها من مصارفهم.

لقد حظيت إدارة الجودة الشاملة بالاهتمام الشديد ووجدت معظم الدراسات أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة ينعكس بشكل إيجابي على أداء أي منظمة تطبقها، وذلك عبر انخفاض التكاليف وتحسن الأداء وتحسين العلاقة بين العاملين وارتفاع مستوى الرضا الوظيفي بينهم. ونظراً لأن المصارف التجارية من أكثر منظمات الأعمال تأثيرا على اقتصاديات الدول لما لها من دور مؤثر في عمليات التمويل والاستثمار للقطاعات الاقتصادية والمالية المختلفة, فهذه المؤسسات المصرفية تحتاج إلى الاستفادة من مجتمع المعرفة والتكنولوجيا بشكل كبير لتواكب أداء المؤسسات المالية العالمية وعلى هذا الأساس تأتي فكرة هذه الدراسة لتسليط الضوء على توضيح كيفية استخدام طريقة Analytical Hierarchy Process (AHP) التي تسمح للمصارف التجارية بتحقيق التفوق في الأداء. الورقة تركز على خمسة من عناصر إدارة الجودة الشاملة وهي (الوقاية من الأخطاء, تدريب وتنمية خبرات القوى العاملة, التركيز على الزبون, التركيز على العمليات والنتائج معاً والتحسين المستمر). والتي تشكل الأساس لوضع نموذج لقياس الأداء المتميز للمصارف التجارية العاملة بليبيا. ومع العلم ان الباحث قدم الدراسة على سبيل المحاكاة ليتم تطبيقها على المصارف التجارية. هذه الدراسة تستخدم المقارنات الثنائية بين المصارف لمساعدة صانع القرار الذي يمكن أن يستخدم النتائج المتحصل عليها لتحديد أي مصرف ينبغي تحسينه لتحقيق ميزة تنافسية وليساعد للقضاء على نقاط الضعف بالمصارف التجارية قيد الدراسة.

المقدمة

ان علم الادارة الحديث يتبنى منهج الابتكار والابداع في احداث تغييرات جذرية في مفهوم العمل الاداري والتحول من الادارة التقليدية الى ادارة التغيير، وادارة المعرفة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مما لا شك فيه أن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات ساهم ويساهم في تعزيز قدرة المؤسسات على الابتكار عبر إدخال تحسينات أساسية على سير الأعمال والاستراتيجيات الإدارية.

ان التميز في تقديم الخدمة المصرفية يحتاج الى الالتزام من جميع المعنيين الخدمة المصرفية فكلمة التميز بها العديد من الغموض والمعاني المختلفة مثلها مثل كلمة الجودة، فالجودة تم تعريفها في قاموس ويستر وقاموس أكسفورد باسم (درجة التميز) ولتحقيق التميز تتطلب المنظمات طرق موضوعية لقياس مدى النجاح الذي يقومون به ومراقبة التغيرات التي مر عليها الزمن من أجل معرفة أي جزء من الأداء لا يزال بحاجة إلى عناية فورية [Moullin, 2002]. ونظراً لأهمية القطاع المصرفي فان قياس أدائه وتقويم فاعليته واختبار جودة خدماته وتلمس واكتشاف جوانب القصور فيه تعد أحد السبل الهامة للرقي به وتطويره والنهوض به من اجل تحقيق أهداف التنمية والمساهمة الفاعلة في الاقتصاد الوطني.

لقد ادى الاهتمام المتزايد بتحسين الجودة الى الانتقال من التركيز على المنتوج وأهمية إنتاجه بمواصفات تلبي رغبات المواطنين، الى اعتبار الجودة ما هي إلا محصّلة للأداء الجيّد لمختلف وظائف المؤسسة وانشطتها الإنتاجية ،المالية ،التسويقية، ونتيجة للاستغلال الأمثل لمواردها وأصولها المالية والبشرية والتكنولوجية. فالنظرة الحديثة للجودة تشتمل على الأبعاد الاستراتيجية والتنظيمية ،والتجارية ،والمالية والبشرية ممّا أدى إلى بروز ما يعرف بالجودة الشاملة المرتبطة بجميع وظائف المؤسسة لا بالمنتج فقط ،وأن تطبيقها يتّم من قبل جميع الأفراد لا المختصين بالجودة.

ان الجودة بالأساس ليست هدفاً في حد ذاتها، وانما هي وسيلة لتحقيق الرضا المطلق والمستمر للزبون من كل ما يقدم له من منتوجات. فإدارة الجودة الشاملة تعدت اليوم مرحلة الفلسفة والتطبيقات الخاصة بمراقبة وتأكيد الجودة . لقد أصبحت استراتيجية قائمة على تغيير المعتقدات الرئيسية والقيم الثقافية السائدة في المؤسسة باستخدام الحماس ومشاركة وتعبئة كل الأفراد فيها وتوجيههم نحو الامتياز في أداء الأعمال بشكل صحيح

من أول مرّة. فإدارة الجودة الشاملة عبارة عن تطبيق أو سلسلة من العمليات المترابطة فيما بينها والتي تؤدي الى بلوغ نتيجة لها قيمة أكبر.

وتشتمل إدارة الجودة الشاملة على عدد من المرتكزات الرئيسية هي (منصور, 2008, ص88):

1- التركيز على الزبون.
2- التركيز على العمليات والنتائج معاً.
3- الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها.
4- تدريب وتنمية خبرات القوى العاملة.
5- التحسين المستمر.

مشكلة الدراسة

لقد تعرضت الخدمات المصرفية للتطور التدريجي النوعي والكمي إلا أنها في نفس الوقت لم تسلم من الانتقادات من قبل العديد من عملائها الأمر الذي يدفعها إلى تطوير وتحسين خدماتها لمعالجة تلك الانتقادات. لذا فان قياس جودة الخدمات التي تقدمها هذه المصارف من خلال دراسة علمية اصبح مطلبا مهما وذلك لتلمس جوانب القصور والضعف في هذه الخدمة والمساعدة على دعمها وتطويرها خاصة وان خدمات هذا القطاع على حد علم الباحث لم تخضع لهذا النوع من الدراسة. ومن خلال مشاهدات الباحث لواقع عمل المصارف التجارية ومن خلال الضعف الواضح فى اداءها وعدم رضا العملاء عن خدماتها فقد رائ الباحث تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

ماهي أفضل السبل لتحديد نقاط القوة والضعف في المصارف التجارية باستخدام عناصر ادارة الجودة الشاملة وعملية التحليل الهرمى؟

ما هو المصرف الأفضل والأقل أداء من بين المصارف قيد الدراسة؟

هل يوفر النموذج المقترح معلومات مهمة لمتخذي القرار من خلال معرفة نقاط القوة والضعف في المصارف؟

هذه المشكلة تم دراستها بطريقة المحاكاة تحاول المحاكاة أن تمثل وتقدم الصفات المميزة لنظام مجرد بوساطة سلوك نظام آخر يحاكي الأول. وهي محاولة إعادة عملية ما في ظروف اصطناعية مشابهة إلى حد ما للظروف الطبيعية وتهدف المحاكاة إلى دراسة

وبناء نماذج و/أو برمجيات لتقليد نظام حقيقي قائم أو مزمع إنشاء، وذلك بهدف دراسة النتائج المتوقعة.

اهداف الدراسة

هذا البحث يسعى لقياس جودة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية بليبيا تحقيقاً للأهداف التالية:

- وضع نموذج مقترح لقياس الاداء في مجال المصارف التجارية بليبيا باستخدام عناصر الجودة الشاملة.
- إبراز دور الجودة الشاملة في زيادة فاعلية الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية الليبية.
- دراسة العلاقة بين عناصر الجودة الشاملة وتحسين فاعلية الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية الليبية.
- تحديد درجة أهمية عناصر الجودة الشاملة بالنسبة للتميز فى الاداء.
- لتحديد نقاط القوة والضعف في المصارف التجارية باستخدام عناصر ادارة الجودة الشاملة وعملية التحليل الهرمى AHP.
- مساعدة متخذي القرار لتحسين الاداء ومعرفة المصرف الذي يحتاج لتحسين فورى.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات الاتية:

- أهمية القطاع المصرفي للمجتمع ومن ثم دعم الدور الذى يجب ان يضطلع به فى تقديم خدمة متميزة وتصحيح مسار هذا القطاع.
- استخدام نموذج مقترح يمكن ان يساعد متخذ القرار لتحسين المصارف التجارية في ليبيا لتكون جاهزة لتحديات هذا العصر.

مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في تسع مصارف تجارية مقترحة وقد تم ترقيمها ببرنامج AHP من رقم 1 الى 9 حسب الترتيب.

كما تم اختيار عدد 18 شخص (مدير ومساعد مدير) لهذه المصارف التجارية بالإضافة الى المدير المسئول عن هذه المصارف بالمصرف المركزي مع ملاحظة ان هذا برنامج

AHPمصمم فقط لمتخذى القرار ومصمم وفقا للمقارنات الثنائية ولا يمكن اختيار اكثر من هذا العدد.

نبده مختصرة عن المصارف في ليبيا

أولا:- نشأة المصارف في ليبيا (نبده تاريخية),

كان القطاع المصرفي في ليبيا قبل 1969م يتكون من:

1 – المصارف التجارية

- مصرف الصحارى
- بنك النهضة العربية
- الشركة المصرفية الإفريقية
- بنك روما
- بنك نابولي
- البنك التجاري
- بنك شمال إفريقيا
- بنك باركليز
- البنك العربي

2 – المصارف المتخصصة .

- البنك الزراعي الوطني الليبي
- البنك الصناعي العقاري الليبي

وبتاريخ 1969/11/13م أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بتلييب جميع المصارف الأجنبية العاملة في البلاد , وبموجب هذا القرار تم تحويل فروع المصارف الأجنبية الأربعة (بنك باركليز , وبنك روما , والبنك العربي , وبنك نابلي) إلى مصارف ليبية تملك الدولة نسبة 51% من رأسمالها واستبدلت أسمائها على النحو الأتي :-

- مصرف الجمهورية بذلاً من بنك باركليز .
- مصرف الآمة بذلاً من بنك روما .
- مصرف العروبة بذلاً من البنك العربي .
- مصرف الاستقلال بذلاً من بنك نابولي .

وبتاريخ 1970/12/22م صدر القانون رقم (153) بتأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية وإعادة تنظيمها حيث آلت إلى الدولة الليبية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي , وتم دمج المصارف التجارية السابقة والعاملة في خمس مصارف رئيسية فقط على النحو الآتي:

1 – المصرف التجاري الوطني , وتكون بدمج كل من :

- أدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي.

• – مصرف الاستقلال . • – مصرف العروبة.

2 – مصرف الوحدة , وتكون بدمج كل من:

• مصرف النهضة العربية. • مصرف شمال إفريقيا.

• البنك التجاري. • مصرف القافلة الأهلي.

• الشركة المصرفية الإفريقية.

3 – مصرف الجمهورية ومصرف الأمة , واحتفظ هذان المصرفان باسميهما إلى حين صدور قرار بدمجهما في مصرف واحد وسمى بمصرف الجمهورية عام (2007م).

4 – مصرف الصحارى , أحتفظ أيضا باسمه ولم يدمج به أي مصرف أخر .

وبناء على القانون (1) لسنة 1993م بشان المصارف والنقد والائتمان وأجاز في مادته (53) تأسيس مصارف تجارية مملوكة للإفراد الطبيعيين والاعتباريين الليبيين فقط , وبذلك تكونت المصارف التالية :–

• مصرف التجارة والتنمية ,تأسس في 1996/6/9م .

• المؤسسة المصرفية الأهلية ,تأسست أيضا في 1996/6/9م .

• مصرف الأمان للتجارة والاستثمار ,أفتتح في 2003/7/12م .

• مصرف الإجماع العربي , افتتح في 2003/8/2م .

• مصرف الوفاء 2004م.

عملية التحليل الهرمي AHP

عملية التحليل الهرمي AHP هي نظرية عامة للقياس وهي أسلوب يمكن استخدامه في المجالات التطبيقية والإنسانية [Saaty,1989] . AHP تم تطويرها بواسطة Saaty أعوام (1980–1990–1994). هذا الأسلوب يستخدم عملية المقارنات الثنائية لتحديد الأهمية النسبية للبدائل المختلفة للمساعدة في تحديد المشكلة وصنع القرار وهو يشمل تحليل المشكلة المعقدة وغير المنظمة إلى مجموعة من المتغيرات التي يتم تنظيمها في شكل تسلسل هرمي [Chow,2005]. [Chin,2002] أشار إلى أن هذا البرنامج هو أسلوب قوي لحل المشاكل المعقدة واتخاذ القرارات.

إن برنامج AHP يمكن ان يكون مفيد لعملية صنع القرار من خلال السماح لصناع القرار بتقييم المعايير المختلفة وإيجاد بدائل مختلفة [Saad and Gindy,2007] .

لأكثر من عقدين من الزمن استخدم برنامج AHP كجزء من المنهج الدراسي وكأسلوب لصنع القرار في العديد من كليات الهندسة والأعمال التجارية في دول مختلفة [Shahin

and Mahbod,2007]. بالإضافة إلى ذلك [Udo,2000] أشار إلى أن هذه التقنية قد اعتمدت العديد من التطبيقات مثل تقييم أداء الأعمال اختيار المشاريع ومراجعة الحسابات، السياسة العامة، التسويق، الرعاية الصحية، والنقل ومجالات أخرى مختلفة.

أول خطوة في عملية التحليل الهرمي هي صياغة المسألة أو القضية المطروحة هرمياً. بهذه الطريقة يتمكن المشاركون من استكشاف جوانب المسألة ومظاهرها على جميع المستويات، من العام إلى التفاصيل، ثم التعبير عنها بطرق متعددة المستويات التي ستطلبها عملية التحليل الهرمي. وكلما تقدمنا في بناء هذا الهرم، كلما ازداد فهمنا للمسألة ومحيطها وقرينتها، أو ما ننسجه من افكار وشعور تجاه الاثنين معاً.

النموذج المقترح لقياس الأداء

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو وضع نموذج لجودة أداء المصارف التجارية بليبيا باستخدام عناصر إدارة الجودة الشاملة بهدف تحديد درجة أهمية هذه العناصر بالنسبة للتميز في الأداء وكذلك معرفة المجالات التي تتطلب اهتماماً فورياً وتحديد نقاط القوة والضعف بالمنظمات قيد الدراسة.

تصميم النموذج المقترح

في هذا النموذج تم اختيار جودة أداء المصارف ليكون الهدف الرئيسي المطلوب تحقيقه.

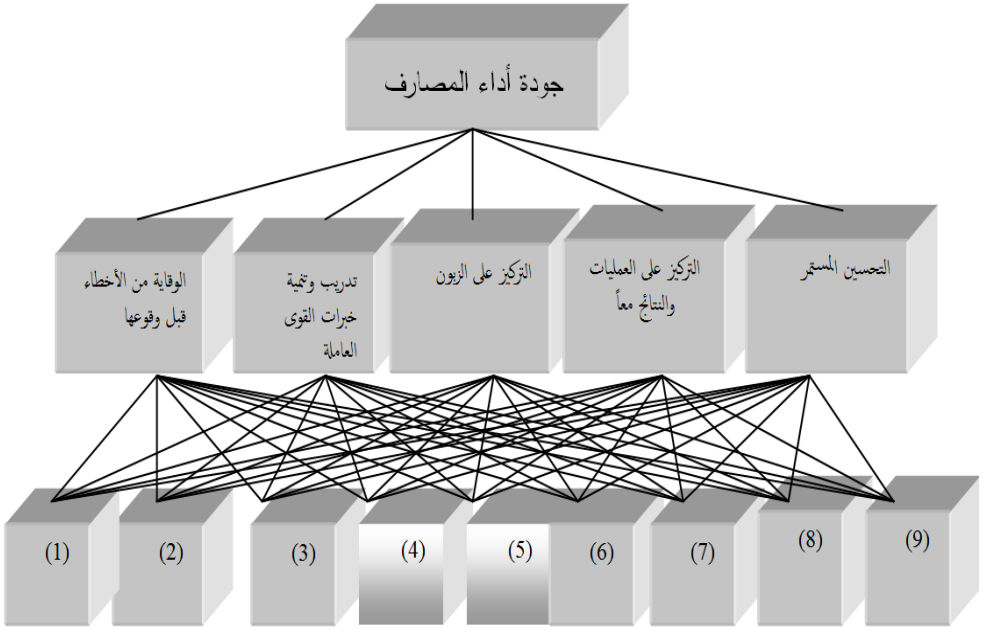

الشكل 1 نموذج مقترح لقياس جودة أداء المصارف التجارية

النموذج يتكون من ثلاثة مستويات كما هو مبين في الشكل 1 المستوى الأعلى في التسلسل الهرمي يتكون من الهدف وهو الجودة في الأداء. المستوى الثاني يتكون من خمسة من عناصر الجودة الشاملة وهي (الوقاية من الأخطاء – تدريب وتنمية خبرات القوى العاملة– التركيز على الزبون– التركيز على العمليات والنتائج معاً – التحسين المستمر). المستوى الثالث يتكون من تسع مصارف تجارية.

تطبيق النموذج المقترح

من أجل التحقق من صحة النموذج، تسع مصارف تجارية على سبيل المثال (المحاكاة) تم اختيارها لهذا الغرض وفقاً للنموذج المبين أعلاه، تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين: القسم الأول صمم لاكتشاف المناطق التي تحتاج إلى تحسين فوري وما هو البديل الأكثر أهمية فيما يتعلق بجودة الإداء وبأي وزن نسبي . هذه البيانات تم جمعها على سبيل المثال من 18 مدير بالمنظمات قيد الدراسة .

القسم الثاني من الاستبيان (المستوى الثالث من التسلسل الهرمي) يهدف إلى المقارنة بين تسع مصارف تجارية لتوضيح ما هو البديل الأفضل أداء فيما يتعلق بعناصر الجودة الشاملة المذكورة أعلاه وبأي وزن نسبي .

طبيعة أسئلة الاستبيان خاصة بالإدارة العليا (متخذي القرار) بالمنظمات قيد الدراسة.

من المفترض ان يتم عقد اجتماع مع المسئولين بالمصارف قيد الدراسة لتوضيح المقاصد والأهداف الواردة بالاستبيان وكذلك توضيح المقصود بالجودة في الأداء وعناصر الجودة الشاملة وعوامل نجاحها.

مثال لأسئلة القسم الأول: من فضلك اختار رقم واحد فقط من كل عبارة:

أهمية قصوى أقل أهمية أهمية قصوى

9	8	7	6	5	4	3	2	1	2	3	4	5	6	7	8	9

ما هو البديل الأكثر أهمية بالنسبة لجودة الخدمة:

الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها تدريب وتنمية خبرات القوى العاملة

9	8	7	6	5	4	3	2	1	2	3	4	5	6	7	8	9

مثال لأسئلة القسم الثاني: ضع دائرة واحدة فقط باتجاه المصرف الأفضل أداء حسب رأيك

ما هو المصرف الأفضل أداء فيما يتعلق الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها.

المصرف 1 ⟵ المصرف2

9	8	7	6	5	4	3	2	1	2	3	4	5	6	7	8	9

المصرف 1 ⟵ المصرف 3

9	8	7	6	5	4	3	2	1	2	3	4	5	6	7	8	9

في هذا النموذج يتم عقد مقارنات ثنائية بين البدائل المختلفة بقيم تتراوح بين (1–9) على اعتبار أن الأرقام تعطي تفاوتاً أعمق من الألفاظ انظر الجدول رقم (1).

الجدول 1 : جدول مقارنة

القيمة	درجة الأهمية
1	تساوي الأهمية
3	أهمية متوسطة
5	أهمية قوية
7	أهمية قوية جداً
9	أهمية قصوى
2، 4، 6، 8	(درجات وسطية بين القيم السابقة)

النتائج والمناقشة

لتوضيح وتحديد المجالات والمناطق التي تتطلب اهتماماً فورياً وعلاقتها بالجودة في الأداء يلاحظ أن جدول (2) يعرض المقارنات الثنائية والتي تم الحصول عليها بطريقة آلية برنامج AHP من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المقارنة الثنائية بالنسبة للمستوى الثاني تبين عناصر الجودة الشاملة في الأعلى وعلى اليسار وبالاستناد إلى أحكام العينة نجد أن المصفوفة بالجدول (2) تبين القيم العددية (استناداً إلى الأرقام التسعة مختلفة الأهمية النسبية) مما يشير إلى أهمية عناصر إدارة الجودة الشاملة على اليسار إلى الأهمية النسبية لهذه العناصر في الجزء العلوي.

هذا الجدول يشير إلى أن القيمة العالية في اليسار أكثر أهمية من العناصر الموجودة في الجزء العلوي.

جدول 2: يعرض المقارنات الثنائية التي تم الحصول عليها بطريقة آلية برنامج AHP

التحسين	التركيز على العمليات والنتائج معاً	التركيز على الزبون	تدريب وتنمية خبرات القوى العاملة	عناصر الجودة الشاملة
1	1.1	1.1	1.4	الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها
1	1.1	1.3		تدريب وتنمية خبرات القوى العاملة
1.1	1.6			التركيز على الزبون
1.2				التركيز على العمليات والنتائج معاً

يبين الشكل (2) أوزان العناصر ذات الأولوية للجودة الشاملة ونسبة عدم الاتساق inconsistency ratio (IR) لهذا المستوى كانت 0.02.

(Forman Selly,2001) أشار إلى أن التضارب حول نسبة 10% أو أقل عادة ما يعتبر مقبولاً.

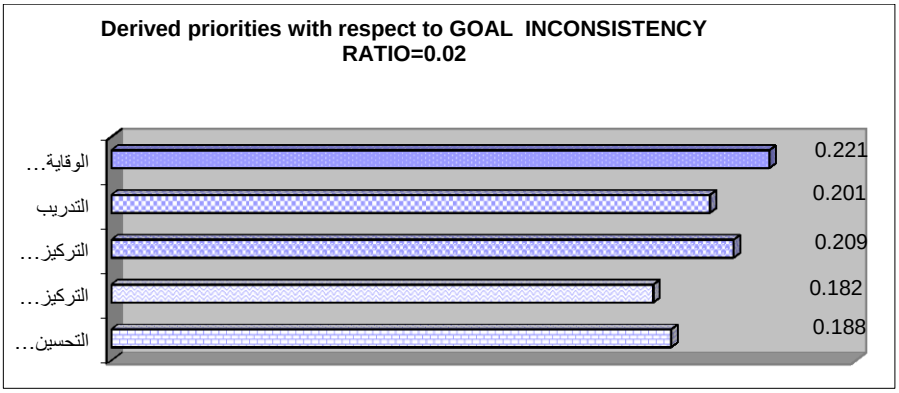

الشكل 2: أوزان العناصر ذات الأولوية للجودة الشاملة

كما هو مبين في الجدول (2) والشكل (2) نجد أن القيادة هي أهم عنصر من عناصر المستوى الثاني بوزن نسبي 0.221 ومن خلال الجدول (2) والشكل (2) نجد أن:

* الوقاية من الأخطاء = 1.4 مرة أكثر أهمية من التدريب والتعليم .
* الوقاية من الأخطاء = 1.1 مرة أكثر أهمية من التركيز على الزبون.
* الوقاية من الأخطاء = 1.1 مرة أكثر أهمية من التركيز على العمليات والنتائج معاً.
* الوقاية من الأخطاء لا تقل أهمية عن التحسين المستمر.العنصر الثاني المهم في هذا المستوى هو التركيز على الزبون بوزن نسبي 0.209 تم التدريب والتطوير بوزن نسبي 0.201 تم التحسين المستمر بوزن نسبي 0.188 وأخيراً التركيز على العمليات والنتائج معاً بوزن نسبي 0.182 . بالإشارة إلى الجدول (2) نجد أيضاً ما يلي:

التدريب والتعليم = 1.3 مرة أكثر أهمية من التركيز على الزبون .

التدريب والتعليم = 1.3 مرة أكثر أهمية من التركيز على العمليات والنتائج معاً.

التدريب والتعليم لا يقل أهمية عن التحسين المستمر.

التركيز على الزبون= 1.6 مرة أكثر أهمية من التركيز على العمليات والنتائج معاً.

التركيز على الزبون= 1.1 مرة أكثر أهمية من التحسين المستمر.

التركيز على العمليات والنتائج معاً = 1.2 مرة أكثر أهمية من التحسين المستمر.

الوقاية من الأخطاء تعتبر من أهم العناصر بالنسبة لتميزها في الأداء وهذا ليس مستغرباً لأن التميز في الأداء لا يمكن تحقيقه بدون مشاركة فاعلة واقتناع من الإدارة العليا بالمنظمة بالسيطرة على الاخطاء قبل وقوعها [Tummala and Tang, 1996]. فيما يتعلق بالمستوى الثالث من التسلسل الهرمي ومن خلال الاستبيان طلب من المسئول عن المصارف التجارية إجراء مقارنات ثنائية لعدد (9) مصارف تجارية وعلاقتها بعناصر الجودة سالفة الذكر .

الشكل التالي يظهر الأوزان النسبية ذات الأولوية للمستوى الثالث والذي يبين أداء هذه المصارف وما هو المصرف الافضل اداء بالعلاقة بعناصر الجودة الشاملة الموجودة بالمستوى الثاني وتوضح أيضاً نسبة عدم الاتساق IR لهذا المستوى والتي كانت أقل من 0.1.

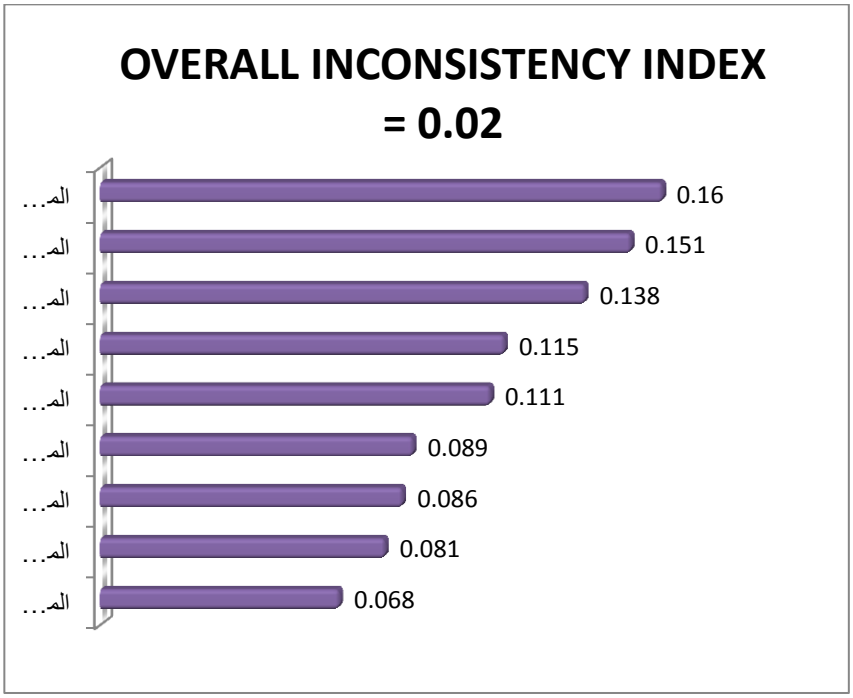

الشكل (3) يوضح ملخص لنتائج التقييم الكلي للمصارف قيد الدراسة

هذه النتائج التي اتضحت من خلال تحليل وتفسير البيانات وهي:-

من خلال أوزان الأوليات المستوى الثالث نجد أن المصرف رقم (9) هو الأفضل أداء بالنسبة إلى ثلاثة عناصر من العناصر الخمسة. وهذه العناصر هي: الوقاية من الاخطاء بوزن نسبي 0.043، التدريب والتعليم بوزن نسبي 0.034 والتركيز على الزبون بالاشتراك مع المصرف رقم (7) بوزن نسبي 0.031 . من ناحية أخرى، المصرف رقم (7) الأفضل أداء بالنسبة إلى عنصرين من العناصر الخمسة السابقة الذكر. وهذه العناصر هي: التركيز على الزبون بوزن نسبي 0.31 والتحسين المستمر بوزن نسبي 0.031.

هذه النتائج تبين ما هو المصرف الأفضل والأقل أداء وكذلك توفر معلومات مهمة لمتخذي القرار من خلال معرفة نقاط القوة والضعف في المصارف. بالإضافة لذلك يمكن توضيح النقاط التالية:

- يعتبر تطبيق أساليب الجودة الشاملة وعملية التحليل الهرمي أحد الأدوات الهامة التي تعمل على زيادة أداء المصارف التجارية الليبية.
- وجود علاقة وثيقة بين تطبيق أساليب الجودة الشاملة وعملية التحليل الهرمي وتحسين جودة اداء الخدمات المصرفية.
- توجد علاقة طردية بين إدراك المسئولين لأهمية تطبيق أساليب الجودة الشاملة وعملية التحليل الهرمي وجوده الخدمات المصرفية.
- تؤثر المتطلبات المادية والبشرية لتطبيق أساليب الجودة الشاملة وعملية التحليل الهرمي على جودة الخدمات المصرفية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها سيتم عرض مجموعة من التوصيات التي تعد بمثابة توجيهات مستقبلية لتسليط الضوء على أهمية استخدام طريقة Analytical Hierarchy Process التي تسمح للمصارف التجارية بتحقيق التفوق في الأداء من خلال التركيز على عناصر إدارة الجودة الشاملة وفيما يلي اهم هذه التوصيات :-

- زيادة الاهتمام بتطبيق إدارة الجودة الشاملة لدورها الكبير في زيادة أداء المصارف التجارية.
- ضرورة إدراك المسؤولين بأهمية إدارة الجودة الشاملة لتفعيل دورها في زيادة جودة الخدمات المصرفية.
- توفير كافة المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

واخيرا هذه الورقة قَدمت نموذج مقترح لقياس أداء المصارف التجارية بليبيا باستخدام برنامج عملية التحليل الهرمي AHP. النموذج يفترض ان يتم التحقيق منه والمصادقة عليه عن طريق المصارف المقترحة فهو يساعد متخذي القرار لتحسين أداء مصارفهم من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ومعرفة المناطق التي تحتاج إلى تحسين فوري. بالإضافة إلى ذلك هذا النموذج متوقع أن يساعد قطاع المصارف بليبيا لمقارنة أداء هذه المصارف لمعرفة المصرف الأفضل أداء وكذلك معرفة المصرف الذي يحتاج إلى تحسين عاجل في ظل عناصر الجودة الشاملة.

المراجعالمصادر و

- M. Moullin, Delivering Excellence in Health and Social Care, Open University Press, Buckingham, Philadelphia, 2002.
- T. L. Saaty, The Analytical Hierarchy Process, Mc Graw-Hill, New York, NY, 1980.
- C. C. Chow and P. Luk,: "A strategic service quality approach using analytic hierarchy process", Managing Service Quality, Vol. 15 No. 3, pp. 278-289, 2005.
- K. S. Chin, K. F. Pun, Y. Xu and J. S. F. Chan: " An AHP based study of critical factors for TQM implementation in Shanghai manufacturing industries", Technovation, Vol. 11, No. 22, pp. 707-715, 2002.
- S. Saad and N.Gindy:" Future shape of the responsive manufacturing enterprise", Benchmarking: An International Journal, Vol. 14, No. 1, pp. 140-152, 2007.
- Shahin and M Mahbod: "Prioritization of key performance indicators an integration of analytical hierarchy process and goal setting", International Journal of Productivity and Performance Management, Vol. 56, No. 3, pp. 226-240, 2007.

- G. G. Udo: "Using analytic hierarchy process to analyze the information technology outsourcing decision", Industrial Management & Data Systems, Vol. 100, No. 9, pp 421-429, 2000.
- E. H. Forman and M. A. Selly, Decision by objectives: how to convince others that you are right River Edge, N.J.: World Scientific, 2001.
- V. M. Tummala and. C. L. Tang: "Strategic Quality Management, Malcolm Baldrige and European Quality Awards and ISO 9000
- Certification, Core Concepts and Comparative Analysis", International Journal of Quality & Reliability Management, Vol. 13, No. 4, pp. 8-38, 1996.
- **منصور ،طاهر محسن ،والخفاجي ،نعمه عباس ،"قراءات في الفكر الاداري المعاصر"،عمان ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008،ص88**
- **سونيا محمد البكرى " إدارة الإنتاج والعمليات " الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة 1999 .**

دور سعر إعادة الخصم في التأثير على عرض النقود في الاقتصاد الليبي

دراسة قياسية خلال الفترة 2005-2015م

د. حافظ الزين عبدالله

أ. محمد مفتاح حبيب

1- خطة البحث (المنهجية)[1]:

تشمل الخطة العديد من النقاط المهمة حول موضوع البحث[2]، وتتمثل هذه النقاط في الآتي:

1-1 - مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في سؤال مهم وهو: ما هو دور سعر إعادة الخصم كأحد أدوات السياسة النقدية الكمية في التأثير على عرض النقود في الاقتصاد الليبي؟ وهل يمكن قياسه؛ لكي يتضح حجم ذلك التأثير خلال فترة البحث؟.

1-1- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في محاولة توضيح العلاقة بين سعر إعادة الخصم وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث، وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية والقياس الاقتصادي لمتغيرات البحث؛ **للخروج بمجموعة من الاستنتاجات**، ويهدف البحث أيضاً إلى رسم سياسة اقتصادية للجهات المختصة تُساعد في اتخاذ القرارات السليمة، والتحقق من صحة فرضيات البحث التي ستعرض لاحقاً.

1-2- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أن النتائج التي سيتم التوصل إليها ستعود على الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث بالفائدة، حيث يمكن الاستعانة بها في تحديد وتخطيط سياسات مستقبلية للمهتمين بموضوع السياسة النقدية في ليبيا، وتكمن أهمية البحث أيضاً، في انه إضافة علمية للمهتمين بالجانب الاقتصادي بشكل عام، وحافز لهم على زيادة البحث في هذا المجال.

---

[1]- هي التصور المسبق (المستقبلي) لطريقة تنفيذ البحث.

[2] - د.علي محمد منصور: **مناهج البحث العلمي- مفاهيم- طرق- أسس**، ط1 [طرابلس: توزيع دار الرواد، 2007م]، ص ص 74 – 79.

1-3- فرضيات البحث:

بما انه تمت صياغة المشكلة البحثية على شكل سؤال، **إذا ستكون الفروض عبارة عن إجابات محتملة على السؤال الذي تمثله المشكلة**، عليه سيتم التحقق من واختبار الفرضيتان الآتيتان كما يلي:

أ-(**الفرض العدم Ho**): عدم وجود دور لسعر إعادة الخصم كأحد أدوات السياسة النقدية الكمية للتأثير على عرض النقود في الاقتصاد الليبي، ولا يمكن قياسه؛ لمعرفة حجم ذلك التأثير.

ب-(**الفرض البديل H1**): يوجد دور لسعر إعادة الخصم كأحد أدوات السياسة النقدية الكمية للتأثير على عرض النقود في الاقتصاد الليبي، ويمكن قياسه؛ ويمكن معرفة حجم ذلك التأثير، الأمر الذي يمكن من خلاله اشتقاق العديد من الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: وجود تأثير قوي لسعر إعادة الخصم على عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.

الفرضية الفرعية الثانية: وجود تأثير ضعيف لسعر إعادة الخصم على عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.

1-4- منهج البحث:

سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على منهجين اثنين، وهما:

أ- المنهج الوصفي:

وذلك من خلال ما يتوفر للباحث من معلومات وبيانات إحصائية تحقق الغرض والمعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة المذكورة (المتغيرات)، حيث سيتم وصف المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من خلال البيانات المتوفرة منها في مختلف المصادر والمراجع خلال فترة البحث.

ب- المنهج التحليلي الكمي:

للتحقق من صحة الفرضيات تم استعمال المنهج التحليلي الكمي المتمثل في تقدير معادلة انحدار خطي بسيط توضح اثر سعر إعادة الخصم كمتغير مستقل على عرض النقود في الاقتصاد الليبي كمتغير تابع (معتمد)، وذلك باستخدام نموذج خطي بسيط مبني على صيغة **الدالة الآتية:**

Money Supply= f(Rediscount Rate).....(1)

أي أن:

$Y_t=f(X_1)$.....(2)

يُمكن من خلال **الدالة السابقة** وضع العلاقة بين المتغيرات في صورة المعادلة الآتية:

$Y_{2005-2015}= \alpha + b_1X_1 + u$.....(3)

حيث:

Y= قيمة عرض النقود في الاقتصاد الليبي كمتغير تابع خلال الفترة 2005-2015م.

α = القيمة الثابتة لعرض النقود في الاقتصاد الليبي، وهي قيمة المتغير التابع (عرض النقود) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (سعر إعادة الخصم) مساوية للصفر.

b_1= قيمة معامل انحدار Yكمتغير تابع على X_1 كمتغير مستقل، وهي مقدار التغير في قيمة عرض النقود في ليبيا نتيجة للتغير في قيمة سعر إعادة الخصم بمقدار وحدة واحدة.

U= حد الخطأ العشوائي.

1-5- حدود البحث والدراسة:

تتمثل حدود البحث المكانية في ليبيا، وتمتد الحدود الزمنية خلال الفترة 2005 إلى 2015م.

1-6- أدوات البحث:

وهي الوسائل والمقاييس التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، وهي:

أ- بعض المراجع المختلفة، والنشرات الإحصائية والاقتصادية.

ب- بعض الملاحظات.

ج- برنامج gretl، وبرنامج Eviews للتحليل الاقتصادي والإحصائي.

1-7- مجتمع البحث:

ستكون الدراسة على بيانات الاقتصاد الليبي الخاصة بقيم سعر إعادة الخصم، وقيم عرض النقود في ليبيا ي خلال فترة الدراسة.

1-8- تقسيمات البحث:

سيتم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة أجزاء وهي كالآتي:

أ- الجزء الأول: خطة البحث (المنهجية)

ب- الجزء الثاني: مدخل مفاهيمي لمتغيرات البحث.

ج- الجزء الثالث: الإطار العملي (التطبيقي)

د- الجزء الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

2- مدخل مفاهيمي لمتغيرات البحث:

2-1- مفهوم سعر إعادة الخصم Rediscount Rate: هو عبارة عن أحد الأدوات الكمية للسياسة النقدية، التي يستعملها المصرف المركزي للتأثير على حجم الائتمان المصرفي التي تمنحه المصارف التجارية لعملائها[1]، وبشكل أدق فإن سعر إعادة الخصم هو السعر الذي يحصل عليه المصرف المركزي مقابل تقديم القروض للبنوك التجارية، أو إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها تلك البنوك[2]، وإن العلاقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة على تلك القروض التي تمنحها البنوك التجارية هي علاقة طردية، (كلما زاد سعر إعادة الخصم فإن المصارف التجارية سوف ترفع من سعر الفائدة على القروض الممنوحة للعملاء)، كما تعتبر تلك العلاقة اتجاه تفسيري فيما يتعلق بمنح الائتمان، ما إذا كانت سياسة (توسعية أم انكماشية).

فالمصرف المركزي يعتمد سياسة نقدية انكماشية عندما يُريد أن يحد من قدرة المصارف التجارية على منح القروض، وذلك من خلال قيامه برفع تكلفة الاقتراض منه المتمثلة في رفع سعر إعادة الخصم، وكنتيجة طبيعية تقوم البنوك التجارية بنقل ذا العبء الى عملائها المتعاملين معها، وذلك من خلال زيادة أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبلها، ويلجأ المصرف المركزي الى استخدام هذه السياسة الانكماشية عندما يكون الوضع الاقتصادي يعاني من وجود ظاهرة التضخم، والمتمثلة في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. وفي حالة أخرى معاكسة لما سبق، فإن المصرف المركزي يعتمد سياسة نقدية توسعية يُريد من خلالها زيادة قدرة المصارف التجارية على منح القروض، وذلك من خلال قيامه بتخفيض تكلفة الاقتراض منه المتمثلة في تخفيض سعر إعادة الخصم، وبالتالي ستقوم المصارف التجارية بتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبلها، ويلجأ المصرف المركزي الى استخدام هذه السياسة التوسعية عندما يكون الوضع الاقتصادي يعاني من مشكلة ركود أو كساد. وبذلك يمكن للمصرف المركزي التحكم في عرض النقود بطريقة غير مباشرة من خلال آلية سعر إعادة الخصم.

---

[1] - د. حمزة محمد الزبيدي: **إدارة المصارف**، ط1، [عمان: منشورات مؤسسة الرواق، 2000م]، ص255.

[2] - د. محمد الصالح الحناوي: **المؤسسات المالية- البورصة والبنوك التجارية**، ط1، [القاهرة: منشورات الدار الجامعية، 1998م]، ص218.

2-2- مفهوم عرض النقود Money Supply: هناك العديد من التعريفات التي توضح مفهوم عرض النقود في العديد من المصادر المختلفة، فيُعرف عرض النقود على أنه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويُقصد بالنقود المتداولة كافة أشكال النقود التي بحوزة الأفراد أو المؤسسات، حيث هناك العديد من التصنيفات لمفهوم عرض النقود، تتمثل في الآتي:

أ- **عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1):** يتكون من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي لذى الجمهور Currency in Circulation (CC)، بالإضافة إلى الودائع الجارية لذى الجهاز المصرفي Demand Deposit (DD)، ويتم إيجاده بالمعادلة الآتية[1]:

$$M1= CC + DD.....(1)$$

ب- **عرض النقود بالمفهوم الواسع M2:** يشمل هذا المفهوم عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1)، مضافاً إليه الودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية التي عليها فوائد، والموجودة لذى المصارف التجارية والخزينة العامة، ويُطلق على هذا المفهوم مصطلح السيولة المحلية، ويتم إيجاده وفقاً للمعادلة الآتية[2]:

$$M2= M1 + DD1.....(2)$$

حيث أن:

DD1= الودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية.

ج- عرض النقود بالمعنى الأوسع M3[3]: يضم هذا المفهوم بالإضافة الى مفهوم عرض النقود بالمفهوم الضيق M1، وبالمفهوم الواسع M2، كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول، ويُطلق على هذا لمفهوم مصطلح السيولة الإجمالية، ويتم إيجاده وفقاً للمعادلة الآتية:

$$M3=M1 + M2 + TD + B.....(3)$$

حيث أن:

TD= الودائع لأجل.

B= الودائع وسندات الدين القابلة للتداول.

---

[1] - د. عزمي وصفي عوض، **"تقديرات عرض النقود في فلسطين"**،(مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، م20، ع1، يناير2012م)، ص ص37-67.

[2] - د. مجدي شهاب: **الاقتصاد النقدي**، ط1، [بيروت: منشورات الدار الجامعية، 1995م]، ص210.

[3] - د. طارق محمد الأعرج: **اقتصاديات النقود والبنوك- تحليلي ونظري**، ط1، [عمان: منشورات دار وائل للنشر، 2005م]، ص ص44-45.

د- عرض النقود بالمعنى الموسع M4[1]: يتضمن هذا المفهوم بالإضافة لمفهوم السيولة المحلية الإجمالية، سندات الخزينة العامة القابلة للتداول، والصادرة عن الدولة، والموجودة عند غير الماليين.

2-3- مكونات عرض النقود في الاقتصاد الليبي: عند النظر إلى الوثائق الرسمية الصادرة من السلطات النقدية في ليبيا (المصرف المركزي) والبحث فيها، يلاحظ بأن عرض النقود في الاقتصاد الليبي يتكون من الآتي:

أ- **النقود Money:** وتنقسم إلى عملة لدى الجمهور، وودائع تحت الطلب بما فيها ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي.

ب- **شبه النقود Quasi-Money:** وتنقسم إلى ودائع لأجل بما فيها ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، وودائع ادخارية، والتأمين النقدي.

3- الإطار العملي (التطبيقي).

سيتم التعامل مع المتغيرات (المتغير المستقل X الذي يعبر عن قيم سعر إعادة الخصم في ليبيا، والمتغير التابع Y الذي يعبر عن قيم عرض النقود في ليبيا) خلال فترة البحث استناداً الى البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (1)

سعر إعادة الخصم وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 2005-2015م

(عرض النقود/ القيمة بالمليون دينار ليبي)

السنوات	سعر إعادة الخصم	عرض النقود	معدل نمو عرض النقود %
2005	5%	17096.3	—
2006	5%	19655.9	15.0
2007	5%	26982.1	37.3
2008	5%	39744.5	47.3
2009	4%	44161.3	11.1
2010	4%	46350.7	5.0
2011	4%	57940.9	25.0
2012	3%	63840.5	10.2
2013	3%	69005.9	8.1
2014	3%	69404.7	0.6
2015	3%	78606.3	13.3

المصدر: **موقع مصرف ليبيا المركزي**، https://cbl.gov.ly، تاريخ الزيارة 16-2-2017م، ساعة الزيارة 10 م.

[1] - د. عبد النعيم محمد مبارك: **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، ط1، [بيروت: منشورات الدار الجامعية، 1995م]، ص65.

شكل بياني رقم (1)
معدل نمو عرض النقود خلال الفترة 2005 - 2015م

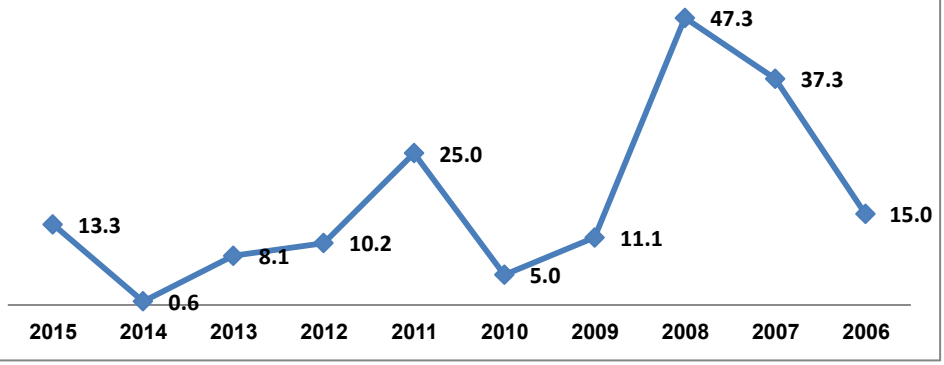

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج Microsoft Excel

عند رسم شكل الانتشار من خلال استعمال البيانات الخاصة بالمتغيرين X,Y تم الحصول على الشكل البياني الآتي:

شكل بياني رقم (2)

نوع العلاقة بين سعر إعادة الخصم وعرض النقود خلال الفترة 2005-2015م

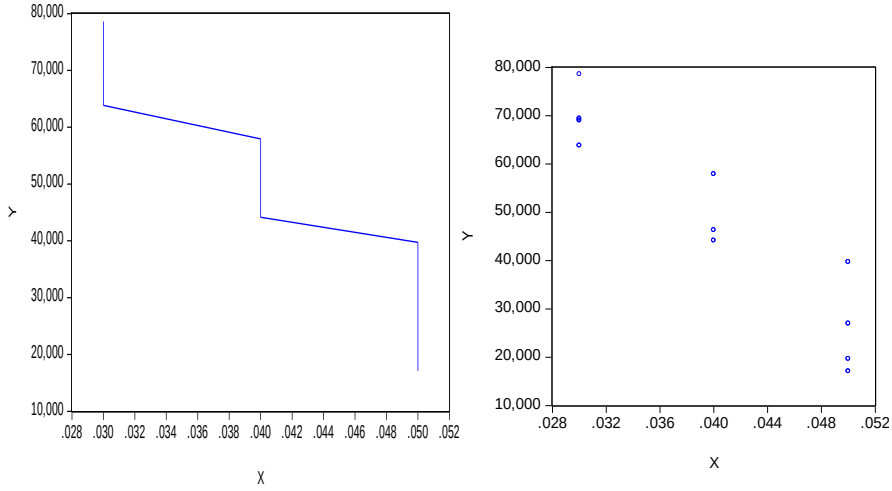

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews

يلاحظ بأن دالة عرض النقود التي توضح تأثير سعر إعادة الخصم في عرض النقود غير خطية، لذلك يجب استخدام الصيغة غير الخطية في تقدير النموذج الخاص بهذا البحث، ويتضح من خلال الرسم أيضاً بأن النموذج المناسب لقياس هذه العلاقة هو نموذج صيغة الدالة الأسية المشتقة من محولا بوكس – كوكس (Box – Cox Transformation)، اللذان يُستخدمان في تحديد الصيغ المختلفة التي يمكن أن تقيس العلاقة غير الخطية البسيطة بين المتغيرين، ويمكن تقدير معادلة عرض النقود كعلاقة بين سعر إعادة الخصم وقيمة عرض النقود باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية من خلال الصيغة الآتية[1]:

$$Y^*_{2005-2015} = \alpha\ X^{*b} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث:

b= قيمة مرونة عرض النقود بالنسبة لتغيرات سعر إعادة الخصم.

ويمكن تحويل المعادلة غير الخطية السابقة إلى صيغة خطية عن طريق تحويلها الى الصورة اللوغاريتمية كالآتي:

$$Y^*_{2005-2015} = \alpha^* - bX^* + U \ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث:

*Y= لوغاريتم قيم المتغير Y، والتي تعبر عن عرض النقود خلال فترة البحث.

*X= لوغاريتم قيم المتغير X، والتي تعبر عن سعر إعادة الخصم خلال فترة البحث.

*α= لوغاريتم ثابت قيمة عرض النقود خلال فترة البحث، وهي قيمة عرض النقود عندما تكون قيمة سعر إعادة الخصم مساوية للصفر.

U= حد الخطأ العشوائي.

وبعد إجراء عملية التقدير باستخدام برنامج (Gretl) للتحليل الاقتصادي، تم الحصول على النتائج الآتية:

Model 1: OLS estimates using the 11 observations 2005–2015

Dependent variable: Y

[1] - د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط 3 [الإسكندرية: منشورات الدار الجامعية، 2008-2009م]، ص 223.

	p-value	*t-statistic*	*Std. Error*	*Coefficient*	*Variable*
**	0.02422	2.7044	0.607597	1.64318	Const
***	0.00084	-4.9054	0.433195	-2.125	X

Mean of dependent variable = 4.61818

Standard deviation of dep. var. = 0.222792

Sum of squared residuals = 0.135114

Standard error of residuals = 0.122526

Unadjusted R^2 = 0.727793

Adjusted R^2 = 0.697548

Degrees of freedom = 9

Durbin-Watson statistic = 1.26051

First-order autocorrelation coeff. = 0.211178

Log-likelihood = 8.58912

Akaike information criterion = -13.1782

Schwarz Bayesian criterion = -12.3824

Hannan-Quinn criterion = -13.6799

من خلال هذه المخرجات يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (5) في صورتها الرقمية كالآتي:

$Y^*_{2005-2015}$=1.643 – 2.125X*.....(6)

وحيث أن α*= 1.643، فإنه يمكن إرجاعها الى قيمتها الطبيعية بحيث تصبح

α= $\alpha = e^{1.643}(2.718) = 5.169$

عليه يمكن كتابة المعادلة رقم (4) غير الخطية في صورتها الرقمية كالآتي:

$Y^*_{2005-2015}$= 5.169 $X^{(-2.125)}$.....(7)

4- الاستنتاجات والتوصيات:

4-1- الاستنتاجات: توصل هذا البحث من خلال الإطار العملي الى اهم الاستنتاجات الآتية:

أ- إثبات صحة الفرض البديل H1 الذي ينص على الآتي: يوجد دور لسعر إعادة الخصم كأحد أدوات السياسة النقدية الكمية للتأثير على عرض النقود في الاقتصاد الليبي، ويمكن قياسه؛ ويمكن معرفة حجم ذلك التأثير.

ب- إن العلاقة بين سعر إعادة الخصم وعرض النقود خلال فترة البحث هي علاقة عكسية (متفقة مع واقع النظرية الاقتصادية)، حيث زيادة سعر إعادة الخصم بوحدة واحدة، سيؤدي الى تخفيض عرض النقود بمقدار وحدتين تقريباً، أي زيادة سعر الخصم بنسبة 1% ستؤدي الى تخفيض عرض النقود بمقدار 2 مليون دينار تقريباً.

ج- إن 69% تقريباً من التغيرات الحاصلة في عرض النقود سببها تغيرات سعر إعادة الخصم، وإن 31% من التغيرات الأخرى الحاصلة في عرض النقود سببها العوامل الأخرى غير المدرجة بالنموذج.

4-2- التوصيات: بالاعتماد على ما تم الوصول اليه من استنتاجات يقترح هذا البحث الآتي:

أ- العمل على زيادة تفعيل دور أدوات السياسة النقدية الكمية وخصوصاً سعر إعادة الخصم التي تهدف الى التأثر في عرض النقود؛ لخلق نوع من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ب- العمل على زيادة تفعيل دور السياسة النقدية بما يتناسب مع واقع الاقتصاد الليبي، والتركيز على اختيار الأدوات المناسبة ذات التأثير الأقوى بشأن إمكانية علاج ظاهرة التضخم التي يُعاني منها الاقتصاد الليبي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1- حمزة محمد الزبيدي: **إدارة المصارف**، ط1،[عمان: منشورات مؤسسة الرواق، 2000م].

2- طارق محمد الأعرج: **اقتصاديات النقود والبنوك- تحليلي ونظري**، ط1، [عمان: منشورات دار وائل للنشر، 2005م].

3- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **الحديث الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، ط 3 [الإسكندرية: منشورات الدار الجامعية، 2008-2009م].

4- عبد النعيم محمد مبارك: **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، ط1، [بيروت: منشورات الدار الجامعية، 1995م].

5- علي محمد منصور: **مناهج البحث العلمي- مفاهيم- طرق- أسس**، ط1 [طرابلس: توزيع دار الرواد، 2007م].

6- مجدي شهاب: **الاقتصاد النقدي**، ط1، [بيروت: منشورات الدار الجامعية، 1995م].

7- محمد الصالح الحناوي: **المؤسسات المالية- البورصة والبنوك التجارية**، ط1،[القاهرة: منشورات الدار الجامعية، 1998م].

ثانياً: الورقات البحثية:

1- عزمي وصفي عوض، "**تقديرات عرض النقود في فلسطين**"،(مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، م20، ع1، يناير 2012م).

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

1- موقع مصرف ليبيا المركزي، https://cbl.gov.ly.

الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية والمصرفية في ليبيا

أ . مفتاح عمر مفتاح

م. طارق عبدالباري الصغير

المقدمة

الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعى يعتمد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط وبشكل مباشر بنسبة 95% والباقي بصورة غير مباشرة حيث لايمكن الحصول على ال 5% الباقية بدون النفط حسب السياسات المتبعة الى الأن ولذلك فإن الاقتصاد الليبي ليس اقتصادا حقيقياً يعتمد على الإنتاج والإبداع رغم توفر الإمكانيات في حال إستغلالها كما ينبغى فإن النفط يمكن أن يتراجع في فترة قصيرة إلى ما لايزيد عن 10% من الدخل القومى وخير دليل على ذلك تصنيف صندوق النقد الدولي ليبيا كسابع دولة في العالم في الفرص الاقتصادية وهى واقعياً أكثر من ذلك بكثير لأن الفرص التى جعلت منها في هذا الترتيب هى فرص معطلة وفي حال تحريكها أو إستغلالها سوف تنتج عنها فرص أخرى.

أما عالميا فإن الاقتصاد إنتقل من النظام التقليدي الى النظام الرقمي (الإلكتروني) وقد أصبح يتطور ويرتقي إلى ما يسمى ب(الاقتصاد الذكي) مترافقاً لإنتقال الحكومات من التقليدية الى الإلكترونية ثم إلى الحكومات الذكية فالاقتصاد الرقمى إهتم بالسرعة والدقة والإنتشار وتخفيض التكلفة, بينما مرحلة الاقتصاد الذكى أصبحت من أولوياتها الإضافية المراقبة والبحث والتحليل والإختيار.

والاقتصاد الليبي في مفترق طرق أما القفز الى مرحلة الذكاء ويمتلك كل المقومات لذلك او البقاء في التقليدية والتى لا يمكن إلا وصفها بالتجديف على رمال الساحل والاقتصاد الذكى لايمكن الدخول إليه بدون مصارف ذكية وهو ما نحاول تقديمه في نموذج هو الأول من نوعه في المنطقة العربية والمتمثل في (مصرف اليقين)، وتتركز أهمية الدراسة في معرفة التطورات الالكترونية والتفرقة بين المصارف التقليدية والمصارف الرقمية وتتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي وهو (ماهي الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية والمصرفية في الاقتصاد الليبي)؟، وقد استخدم الباحثان الاسلوب الوصفي التحليلي كمنهجية للدراسة

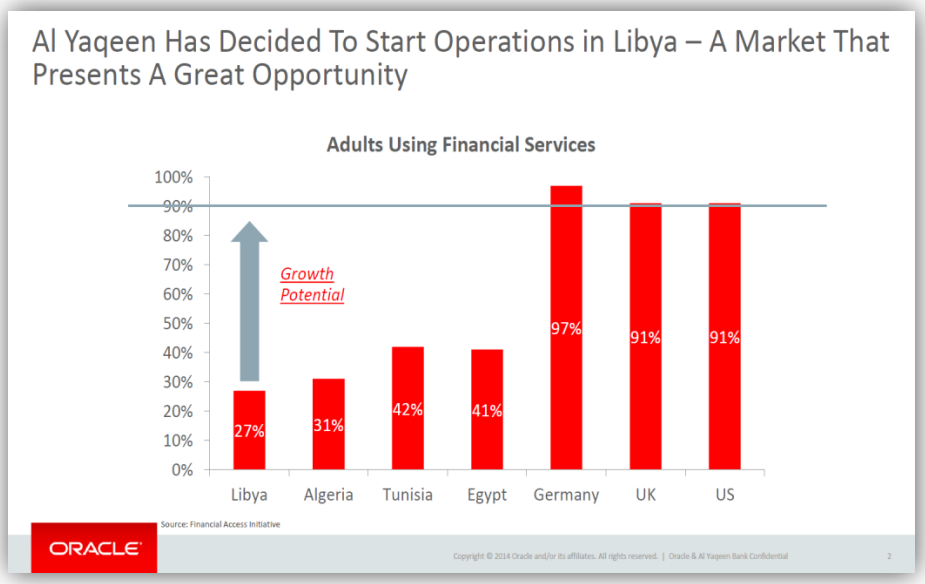

فى المصرفية الذكية الإستفادة المستمرة من كل دينار بينما يوجد حالياً 31 مليار دينار خارج المصارف والإستفادة منها محدودة جداً.

و من أهم العوامل المؤدية إلي تطبيق المصرف الذكي والاقتصاد الذكي إعادة النظر في قانون النشاط الاقتصادي رقم 23/2010 وقانون المصارف رقم 1/2005 وتعديله بالقانون رقم 46/2012.

و عندما نبحث أو نتكلم عن الاقتصاد الذكي لا نتحدث عن شيء إفتراضي ولكن نتحدث عن نظام أصبح مطبق فعلياً وحقق نتائج مذهلة وأن التخلف عنه سيخلق مسافة أبعد وأسرع توسعاً وأكثر تكلفة عن تخلفنا عن مراحل إستخدام التكنولوجيا سابقاً وأن إستعجالنا في الإنضمام في هذه المرحلة سيعوضنا كثيراً عن مراحل الكسل السابقة.

التطورات الالكترونية في ليبيا

مع بداية العام 2017، نشهد إتجاهات جديدة ناشئة في مجال التجارة الإلكترونية تبناها المجتمع الليبي وهي فكرة التسوق الإلكتروني مع تجار إلكترونيين محليين إستطاعو جذب مشترين محليين مثل السوق المفتوح OpenSouq أو عبر صفحات التواصل الاجتماعي والذي ساهم بشكل لافت في إبراز أهم المحطات الانتاجية والتجارية في ليبيا، ولكن أيضًا مع التجار الإلكترونيين الدوليين الذين يلبون احتياجات المستهلكين المحليين أو حتى ينشئون متاجر عبر الأسواق إلكترونية

مثل أمازون Amazon، وذلك في ظل النمو الكبير الذي تشهده التجارة الإلكترونية العابرة للحدود, ويستخدم المتسوّقون التكنولوجيا بجميع أشكالها لتصفّح الويب والتسوّق، بخاصة عبر هواتفهم الذكية, والتي كادت تصبح في كل يد ليبية, وبفضل تلك الإتجاهات التي تحدث ثورةً في التجارة في ليبيا، تفقد المحادثات حول البيع بالتجزئة على الإنترنت وخارجها أهميتها بسرعة بسبب عدم توافر مكملات التجارة الالكترونية من إعتماد وسائل دفع وقبض حديثة سريعة وآمنة وفعالة. وعدم توفر مؤسسة مصرفية تقدم خدماتها المالية والإئتمانية والتي تضمن المعاملات المالية وفق الضوابط والتشريعات المحلية والعالمية وتساهم في النمو وإحداث فرص جديدة للدخل القومي بتنوع النشاط التجاري المحلي والعالمي.

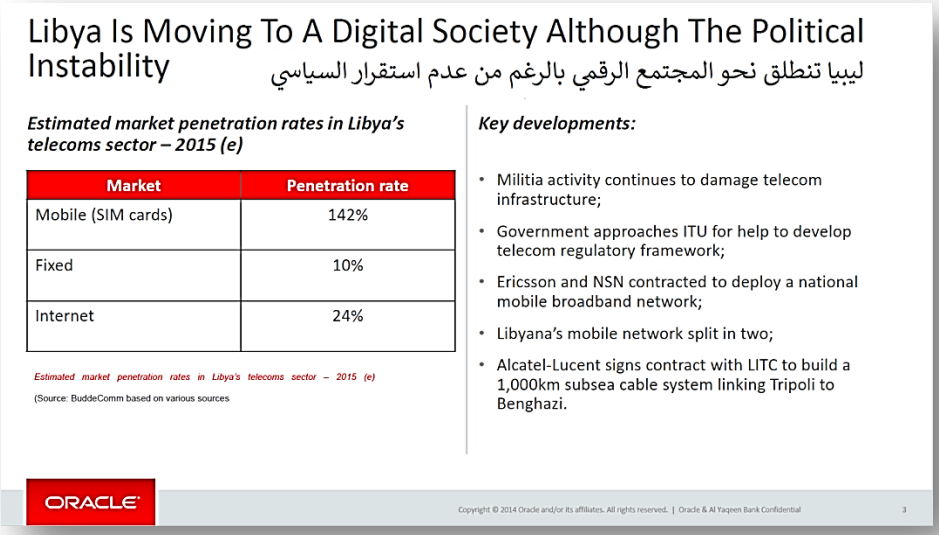

Libya Is Moving To A Digital Society Although The Political Instability

ليبيا تنطلق نحو المجتمع الرقمي بالرغم من عدم استقرار السياسي

Estimated market penetration rates in Libya's telecoms sector – 2015 (e)

Market	Penetration rate
Mobile (SIM cards)	142%
Fixed	10%
Internet	24%

Estimated market penetration rates in Libya's telecoms sector – 2015 (e)

(Source: BuddeComm based on various sources

Key developments:

- Militia activity continues to damage telecom infrastructure;
- Government approaches ITU for help to develop telecom regulatory framework;
- Ericsson and NSN contracted to deploy a national mobile broadband network;
- Libyana's mobile network split in two;
- Alcatel-Lucent signs contract with LITC to build a 1,000km subsea cable system linking Tripoli to Benghazi.

ORACLE

Copyright © 2014 Oracle and/or its affiliates. All rights reserved. | Oracle & Al Yaqeen Bank Confidential 3

المصرف الرقمي أو رقمنة المصرف؟

قبل التطرق الى الرقمية المصرفية وسبل الوصول اليها وتطويرها لابد من الرجوع الى الانظمة المصرفية التقليدية الحالية والتي هي واقع الحال في بلادنا وإن إختلف معنا البعض بتسميتها تقليدية بسبب أنها استخدمت ولا تزال تسخدم أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات وأنفقت عليها عشرات الملايين من أكبر الشركات في المجال, إلا إنها لا تزال تقليدية تكنولوجياً أو ما يسمى رقمنة المصرف ولا يجعلها مصارف رقمية بالشكل الصحيح.

التعريف الحديث للمصرف التقليدي

هو مصرف يعتمد على نظام الفرع Branch–based bank في التواصل مع زبائنه حيث لا يمكن للزبون أن يتحصل على معظم خدماته المصرفية إلا بالتواجد الفعلي أمام موظف المصرف, وفي أفضل الحالات يمكنه العبور إلى الفرع والذي به حسابه المصرفي عبر فرع من نفس المصرف, وإن كان هذا الأمر قد مرت عليه أزمنة عديدة في الدول الأخرى, إلا إنه بالرغم من ذلك لا يزال الكثير من المصارف لا يقدم هذه الخدمة حتى, وإن كانت أنظمته المعلوماتية تتيح له ذلك. أيضاً رؤية المصارف لنمو الاقتصاد الليبي تكاد تكون بلا هدف, حيث إعتمدت معظم المصارف التجارية منذ تأسيسها على الفوائد الإتمانية وفقدانها أي استرتيجية إستثمارية تساهم في النمو الاقتصادي, وقد ساهمت للأسف في ترسيخ صورة أصبح من الصعب تغييرها في ذهن المواطن والمؤسسات المحلية وهي أن المصرف هو عبارة عن خزنة أموال تحت الطلب, بالرغم من عجز المصارف في الوقت الراهن على تلبية طلب الزبون أمواله المودعة لديه, ونحن لسنا بصدد ذكر الأسباب أو العلاجات الممكنة لهذه المشكلات في هذه الورقة.

و بما أن الاقتصاد المحلي يعتمد على أهم الركائز والمتمثلة في البنوك أو المصارف كلاعب أساسي وحيوي, فإذا كان أنظمة المصارف تقليدية فإنه بالتأكيد سيكون اقتصاداً تقليدياً غير قابل للتطوير وعاجز على تلبية متطلبات العصر ومتغيراته المستجدة, خاصة بمعاملاته الورقية أو الشبه ورقية حتى وان كانت تصدر من أنظمة معلوماتية وإعتماده على النقود والعملات في معاملاته المالية وتبادلاته التجارية المحلية والعالمية.

جيل الأجهزة المحمولة

هذا ما نسمعه اليوم وهذا هو عصر "المستهلك الإلكتروني" الذي يحمل معه دائمًا جهازًا متصلاً بشبكة الإنترنت أينما كان, ونحن نرى الأن جيلاً جديداً من المتسوقين أو المستهلكين أو التجار، جيل ستكون تجربته الأولى مع التجارة الإلكترونية من خلال الأجهزة المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي.سيتوجّب على باعة التجزئة الذين يسعون إلى جذب مستهلكين إلكترونيين وملمّين بكل ما هو رقمي، أن يقدّموا لهم تجربةً متعددة القنوات على الإنترنت عبر الهواتف المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي وداخل المتاجر.

و ما زال معظم باعة التجزئة في ليبيا في المراحل الأولى من تجربتهم على الإنترنت، ويملكون فرصة مهمة للتقدم بأشواط على نظرائهم الدوليين. وتُعرَف ليبيا بتاريخها العريق في مجال التجارة والتبادل التجاري في منطقة شمال أفريقيا ساحلياً وصحراوياً وفي مجموعة السلع الواسعة التي تُقدّمها للمستهلكين. حيث يمكن للقنوات الإلكترونية والمحمولة أن تشكّل طريقةً جديدة يعتمدها هؤلاء التجار للوصول إلى جمهور أوسع.

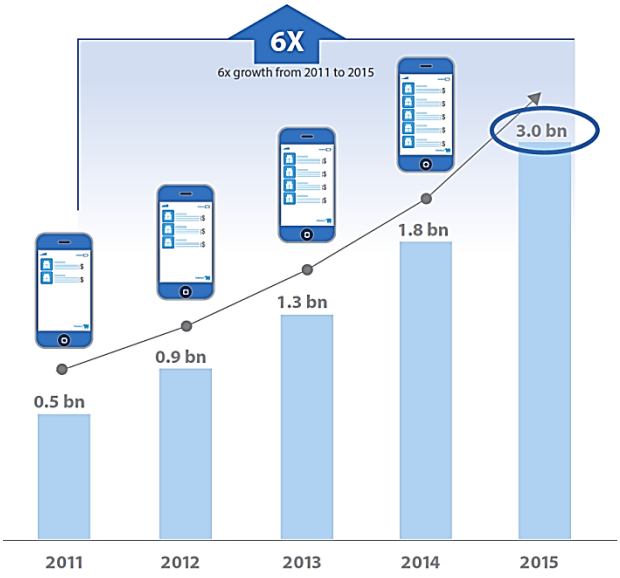

و في الأمس القريب كان يتناقل بين أوسط المجتمع الليبي بحتمية تعلم تقنيات الحاسوب واستخدماته لتجنب الأمية الحديثة وهي عدم معرفة استخدام الكمبيوتر والأنترنت, لكننا ما نراه في يومنا هذا وجود جيل يجيد التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وبدون حاسوب أو لوحة مفاتيح أو فأرة , و ذلك من خلال أجهزة باللمس صغيرة وذكية رخيصة نسبياً وتؤدي كافة الأغراض ترفيهية كانت أو

دراسية أو حتى على صعيد المعاملات التجارية وهي أجهزة النقال الذكية أو اللوحية, والتي لا يكاد يخلو بيت ليبي منها وأصبحت جزء حياتنا اليومية, ووسيلة الحصول على كافة المنافع من حالة الطقس للأخبار لأسعار العملات الرسمية والموازية وللبيع والشراء وغيرها.

التجارة الإلكترونية المحلية

إلى جانب الزيادة في عدد مستخدمي التجارة الإلكترونية محلياً، تشهد التجارة الإلكترونية في ليبيا ازدهارًا وذلك في أساليب العرض والطلب, لكنها تعاني من أهم مكملاتها وهي إتمام إجراءتها المالية سواء كانت بالدفع أو القبض أو ضمان التسليم والاستلام.

و يعود ذلك إلى فقر السوق الليبي الإلكتروني للقاعدة المالية الأساسية وهي المدفوعات الوطنية عبر الأنظمة الإلكترونية والتي أهم ركائزها هو نظام المدفوعات الوطنية والمصارف التجارية وشركات الوساطة المالية, والتي لا نخفي بأن المؤسسات المسئولة تحاول جاهداً الظهور إلى السطح لتفعيل خدماتها الالكترونية ولكن الصعوبات والعقبات لا تزال هي المسيطر على الموقف ولسنا بصدد مناقشتها في هذه الورقة.

الأسباب الرئيسية لتفضيل التسوق الإلكتروني

الملاءمة وانخفاض الأسعار وتنوع الخيارات والمصادر وسرعة الوصول هي الحوافز الرئيسية التي تدفع بالمستهلكين إلى القيام بعمليات شراء محلية إلكترونياً عبر الإنترنت بالنسبة لباعة التجزئة المحليين, الرسالة واضحة, أصبح سكان ليبيا مستعدين أكثر من أي وقت مضى لاستخدام محفظتهم الرقمية إن وجدت من أجل شراء مجموعة واسعة من المنتجات عبر الإنترنت فيما يتمتعون بفرصة التسوق في أي وقت وأي مكان من دون الاضطرار إلى دخول متجر وفقر السيولة في المصارف ولا نستطيع إخفاء خطورة تداولها.

مشاغل المتسوقين الإلكترونيين الرئيسية

يشكّل الأمان مصدر قلق لكل المتسوقين الإلكترونيين وأصحاب التجارة، سواء أتى ذلك على شكل إحتيال في الدفع أو عدم التسليم أو التزوير, وذلك نجم من إستخدام بدائل عن المعاملات المصرفية الرقمية مثل تبادل شفرات كروت الدفع المسبق بمختلف أنواعها كوسيلة للتعامل مابين الأطراف البعيدة أو حتى في المجتمعات والتي لا ترغب في الظهور العلني وتحتفظ بخصوصيتها، مما يزيد الحاجة إلى حل بسيط وآمن للدفع من أجل الحصول على خدمات مالية ومصرفية عبر قنوات تقنية أصبح متاحة على أوسع نطاق في الرقعة الجغرافية للدولة الليبية وإن تفاوتت نوعيتها ودوام توفرها ما بين الأقاليم حتى وإن فقدت أهم ركائزها وهي الطاقة الكهربائية فلا يزال الأمل متوفر

عبر شبكات النقال والإنترنت والذي نسبياً لا يزال يستمر في العمل ولو بكفاءة أقل من الاعتياد, لكن يظل يوفر للمواطن خدمة لا يستطيع توفيرها أكبر فروع المصارف المنتشرة في انحاء البلاد.

التجارة الالكترونية الليبية بين الواقع وتطبيق الحلم

إذا كان من الواقع الحالي في بلادنا ليبيا حصول المواطن على احتياجات وسلع من دول قد لا يعلم موقعها جغرافيا ولا يتقن لغتها قد تمكن من شراء سلع ومنتجات بل سيارات وألات تصنيع وانتاج وتوفرت له بدون الحاجة الى السفر أو التنقل بواسطة بطاقات مصرفية وبطاقات شراء إلكتروني انتشرت على نطاق واسع مثل أمازون وكاش يو وباي بال, فسيكون طبيق الحلم مسألة إرادة وعزم على تحقيقه على أرض بلاده والتي يقيم فيها ويتقن لغتها, بل سيصبح أهم الداعمين لها والمشجعين على تفعيلها.

المصرف الرقمي

وهو المصرف والذي يتيح لعملاءه سواء من الأفراد والمؤسسات والمستهلكين أو تجار تجزئة أو شركات كبرى للتعامل معه رقمياً من خلال وسائل التكنولوجية الذكية والمتثملة في الحواسيب والأجهزة الذكية والألات المصرفية الحديثة والاتصالات المتاحة من انترنت وشبكات لاسلكية, وهو يتيح الخدمات التالية:

المصرف الرقمي = المصرف الذكي

الفرق ما بين المصرف التقليدي والمصرف الرقمي

المقارنة	المصرف التقليدي	المصرف الرقمي
الزمان(وقت الخدمة)	أثناء الدوام ودون العطلات	على مدار الساعة 7/24
المكان	الفرع	في اي مكان أو بلد
مباشرة الاجراءات والعمليات	عبر موظف المصرف ومن الشباك	ذاتية
سرعة انجاز العملية	حسب أداء الموظف	سريعة وآلية وقد تكون لحظية
الاعتمادية	تحتاج لبعض العلاقات أحياناً	لا توجد اعتمادية
الانتظار والدور	الزحام وكثرة الاوراق	قد لا تحتاج لزيارة الفرع لسنوات
تكلفة الخدمات	عالية	لا تكاد تذكر بعد التأسيس
سرية المعلومات	لا توجد	تعتمد على بنية التقنية المستخدمة
الحصول على المعلومة	صعب وأحياناً غير ممكن	بسهولة ويسر
التكلفة والنفقات	مستمرة ومتزايدة	أقل كلفة

ما هي الاحتياجات اللازمة للمصرف الرقمي الذكي؟

1- تقليل المصروفات

a. تقليل مصروفات المصرف يخدم كلا من:

i. **الزبون:** والذي سيتحصل على الخدمة بأقل الأسعار والتكاليف.

ii. **المصرف:** والذي تزيد إيراداته ويعيد استثمارها في التطوير.

b. إستخدام تقنيات وأساليب تقنية حديثة كوسيلة لتقليل المصروفات, وتقليل الاعتمادية على العناصر البشرية الروتينية وإقتصارها على الأعمال الابداعية والابتكارية والتي يتميز بها العنصر البشري.

c. الاستفادة من الموارد المتاحة من تقنيات لدى الغير مثل هواتف الزبائن والموظفين, والتي توفر بدورها توفير وشراء معدات وتقنيات قد تزيد من كلفة الخدمة.

2- تبسيط أنظمة التقنية

a. بتبني أنظمة رقمية سهلة وبسيطة في الاستخدام وفي متناول مختلف الشرائح.

b. توفير أنظمة سهل إقتناءها والحصول عليها بأسعار رخيصة أو مجانية.

3- **تقليل المخاطر**

a. استخدام أحدث التقنيات في محاربة وتفادي الكوارث الإلكترونية.

b. جعلها كمهمة متواصلة ومستمرة في التطوير والتحسين ومواكبة التحديات والمستجدات للبقاء أكثر أمنا وسلامة.

4- استصدار لوائح وقوانين عمل أكثر فعالية

a. تبني لوائح وقوانين تخدم القطاع بطريقة أكثر فعالية من قبل وتفادي البيروقراطيات والتحوطات الزائدة والتي أثبت فشلها في النظام المصرفي التقليدي.

b. قوانين تخدم الزبون والمصرف ضمن الشريعة الاسلامية قولا وتطبيقاً ولا تتعارض مع سيادة قانون والاقتصاد الوطني وتحارب الفساد المالي والاداري بأشكاله.

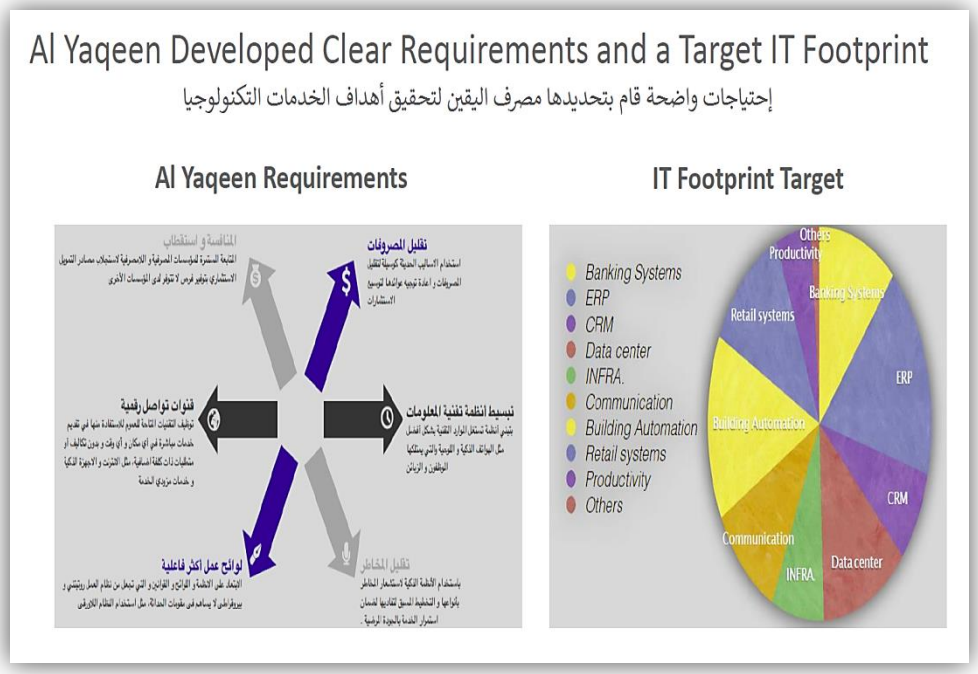

تصميم بيئة التقنية المعلوماتية المصرفية تتغير وفق احتياجات المستخدم

وفق دراسة أجراها مصرف أمريكا Bank of America من تجميع معلومات عن مستخدمين تقنية الأجهزة الذكية المحمولة وجدت أن:

- 91% من الأشخاص يرون بأن الهاتف الذكي ضروري جداً.
- 91% يرون أن الهاتف الذكي أهم من السيارة.
- 91% يرون أن الهاتف الذكي أهم من مستحضرات العناية بالمظهر.
- 60% يرون أن الهاتف الذكي أهم من القهوة.
- 76% يرون أن الهاتف الذكي أهم من جهاز التلفزيون.

وقد تتوافق بعض هذه المعطيات من مجتمعنا نظراً للتقارب التكنولوجي والذي جعل العالم كقرية صغيرة.

فيعتبر تجاهل ما يأخذ معظم وقت سكان الأرض وهو التقنية والتي توفرها الانظمة الذكية أمر غير منطقي, والذي يجب أن يبنى عليه أي نظام يواكب متطلبات العصر الحالي والمستقبل

لابد من أن يضع في إعتبارته "أسلوب وإهتمامات الاشخاص بالتقنية واستقطابهم من البيئة والتي يرتاحون في استخدامها وينفقون على اقتناءها والتواصل فيها", وفي عصرنا هذا تتمثل في

1- الأجهزة الذكية بأنواعها وأشكالها وموديلاتها المتعددة Smart Phones
2- شبكات التواصل الاجتماعي Social Insights
3- شبكات التجارة الالكترونية e-Comerce
4- الحوسبة السحابية Cloud Computing

مخطط رحلة الزبون الى المصرفية الرقمية

1- **الوصول إلي الزبون:** يكون عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتي هي أفضل بيئة للتتواصل مع شرائح المجتمع الليبي المختلفة في الوقت الحالي.

2- **التعريف بالخدمة:** بعد استقطاب الزبون يتم التعريف بعرض الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية والتي تلبي احتيجات الزبون أو المؤسسة بطريقة ميسرة.

3- **تهيئة الخدمة:** يتم بالمشاركة مع الزبون تجميع البيانات اللازمة لتوصيل الزبون للخدمة

4- **تقديم النصيحة والاستشارة:** تقديم عرض الخدمة النهائي والذي يناسب امكانيات الزبون وتطلعاته.

5- **توصيل الخدمة:** منح الزبون الخدمة وتمكينه من الاستفادة منها.

6- **متابعة الزبون:** بالتواصل معه.

7- **خدمة الزبون:** تقديم خدمات الدعم على مدار الساعة.

8- **تحقيق الهدف والعودة لتحقيق الاهداف التالية.**

الخدمات المصرفية الرقمية

1- خدمة المصرف النقال

من خلال تطبيقات يتم توفيرها في متاجر التطبيقات المعروفة مثل ادنرويد وايوس IOS, ANDROID وبالشراكة مع مزودي خدمات الاتصالات

توفير الخدمة يكون عبر انترنت الوايفاي WiFi أو الانترنت الجيل الثالث والرابع G3, G4 أو عبر الرسائل القصيرة والآمنة Secure SMS

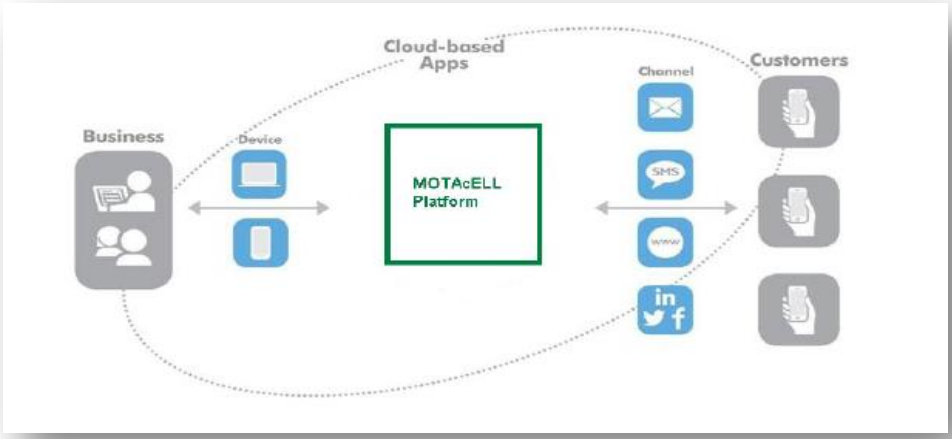

2- حساب الادارة المالية الذاتية

حيث يمكن للزبون أن يقوم بتبويب حسابه المصرفية الى حسابات فرعية تكون وفق ميزانية أو هيكلية محاسبية مبسطة تساعده في ادارة نشاطه التجاري دون الحاجة الى أنظمة محاسبية معقدة والحصول على قوائم مالية وتقارير, مع امكانية تسوية حساباته بشكل دقيق قد لا تستطيع المنظومات المحاسبية انجازها وبدقة متناهية وبسرية تامة.

3- الدفع الحالي

باستخدام تقنية NFC والتي توفرها الاجهزة الذكية الحديثة والتي هي الأن كبديل عن الكروت البلاستيكية والتي تكون عرضة للضياع والسرقة, حيث يتم تخزين بيانات البطاقات الإئتمانية في الجهاز الذكي ثم يتم استخدام الجهاز كبطاقة للدفع عند نقطة المبيعات مع امكانية استخدام المعرفات الحيوية مثل البصمة لتأكيد الهوية منعاً للتحايل أو السرقة, وهذه التقنية هي الأكثر انتشاراً في الوقت الحالي.

4- الصك الإلكتروني

وهي عبارة عن صكوك يتم اصدارها من خلال تطبيق عبر جهاز الهاتف الذكي أو عبر تطبيق مباشر في الحاسوب, بحيث يمكن إرسال بيانات الصك المصدر الى أقرب فرع أو جهاز اصدار صكوك آلي للمستفيد وخاصة عندما يكون المستفيد في مدينة أخرى, ويستطيع المستفيد الحصول على الصك بمجرد اثبات كود الصك المرسل إليه من صاحب الحساب عبر وسائل الاتصالات المتاحة والتي من أبسطها خدمة الرسائل القصيرة أو البريد الالكتروني.

النتائج:

1- دقة وشفافية شبه مطلقة للمصارف الذكية ويمكن الاعتماد على إحصائياته ونتائجه.

2- باستخدام المصارف الذكية نستطيع التخلص من كل المصروفات المصاحبة لاستخدام العملة الورقية والقرطاسية.

3- المصرف الذكي لا يطلب من الزبون الحضور الى فروع المصرف ولكن المصرف هو من يصاحب الزبون ليذهب معه إلى حيث ينجز أهدافه.

4- ارتفاع تكلفة طباعة النقود ونقلها وحراستها وتخزينها والتأمين عليها وحراستها وتوزيعها بالنسبة للمصارف التقليدية.

5- البطء وانعدام الدقة وضعف الشفافية للمصارف التقليدية.

6- صعوبة تقديم الخدمة وعرقلة عمل الأفراد والمؤسسات للمصارف التقليدية.

7- لايمكن الاعتماد على الإحصائيات والنتائج لضعف الدقة والشفافية للمصارف التقليدية.

تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الليبي

(الميـزان التـجاري)

أ. مريـم رمضان عبد الرحـيم المخـزوم

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

المقدمة

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك نشاطا تجارياً او استثمارياً حيت يحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية بسبب استخدامه كهدف اوبساطه كمؤشر علي تنافسيه الدول من خلال تأثيره علي مكونات الاقتصاد القومي .

ويكتسب اهميه سعر الصرف من زياده الاهتمام العالمي والاقليمي والمحلي حيت يزاد بشكل متزايد علي صعيد الفكر والتنظير او علي صعيد الفعل والممارسة حيت تتصدر هذه القضية اهتمامات الباحثين والاكاديميين والمهتمين والمنظمات الدولية ولإقليميه .

كما اصبحت قضيه سعر الصرف وانخفاض قيمه الدينار الليبي في ليبيا احد اهم القضايا الحيوية والجوهرية في سياسه المجتمع الليبي ،واصبح من اولويات واهداف الدولة الليبية والسلطات النقدية والمالية هي معالجه هده الازمه ووضع الحلول المناسبة لها .

حيت انخفاض قيمه الدينار الليبي امام العملات الأجنبية وخاصه الدولار الدي وصل سعر الي 7دنانير ليبية مقابل الدولار الواحد في السوق الموازية في الربع الثاني في سنه 2016، وهدا التدهور في قيمه الدينار الليبي لم يحدث مند 60 عاماً.

وبالتالي فان هدا الوضع المتأزم ادي الي جمله من الاثار الاجتماعية والاقتصادية والتي انعكس سلبا علي الحالة الاقتصادية العامة للدولة وعلي المواطنين ممتثله في اختلالات الميزانية الدولة وميزان مدفوعاتها وتراجع في الناتج القومي .

وتُحضي ازمه الدينار الليبي بأهمية خاصه وعلي درجه عالية من الحساسية، كونها تمس مباشرة المواطن الليبي مستقبله وحاضره وكذلك ترتبط هده الظاهرة في الاقتصاد الوطني بالعديد من القضايا كقضيه التنمية والأمن، مما يجعل منها اشكاليه هامه تحفز الباحثين وتدفعهم للاقتراب منها ودراستها الأمر الذي دفعنا الي تسليط الضوء عليها وتحليلها في المحاور الأتية :-

المحور الاول :- سعر الصرف وانواعه وانظمته.

المحور الثاني:- ميزان المدفوعات واهميته .

المحور الثالث :- تأثير سعر الصرف علي ميزان التجاري .

المحور الرابع :- السوق الموازية (السوداء)واثرها علي سعر الصرف

المحور الاول :- مفهوم سعر الصرفوانواعه

1- تعريف سعر الصرف"Exchange Rate"

((سعر الصرف من الأدوات التقليدية للسياسة وهو من أنجح وسائل السياسة النقدية وخاصة في البلدان المسبوقة اقتصاديا وذلك لحاجة المصارف التجارية في تلك البلدان إلى الاقتراض وإعادة الحجم لأوراقها التجارية لدي المصرف المركزي ويؤثر سعر الصرف في تحديد طلب البلدان على الاحتياطيات الدولية فالبلد يتبع سعر الصرف الثابت, يضع من ضمن أهدافه النقدية الدفاع عن استقرار هذا السعر))[1].

((ويعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات من عملة أجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية أو بالعكس, أي هو قيمة عملة بدلالة عملة أخري. ويمكن أن يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في تحسين أو الحفاظ علي القدرة التنافسية الخارجية ومن ثم الحد من العجز في الحساب الجاري وفي ميزان المدفوعات الذي يمكن الوصول به إلى مستويات يمكن تحملها على المدى المتوسط دون التضحية بالنمو الاقتصادي المحلي وأسعارها في السوق العالمي)) [2].

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، كما تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصاً في تلك البلدان النامية[3].

2- أنواع سعر الصرف

أ- **الصرف النقدي(العاجل):** تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف. ويطبق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وقد يتغير سعر الصرف باستمرار خلال اليوم تبعاً

(1) -عبد المنعم البيه, م النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا, منشورات الجامعة الليبية, بنغازي, 1970 ف, ص491.

(2) -د/ سامي عفيف حاتم, دراسات في الاقتصاد الدولي, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 1996 ف, الطبعة الرابعة, ص131-132.

(3) – د/ صلاح الدين حامد- سياسات أسعار الصرف، مجله إضاءات – معهد الدارسات المصرفية – الكويت – 2011- يونيو – العدد 12، ص3.

لعرض العملات والطلب عليها. وهناك سعران للصرف: سعر البيع وسعر الشراء, ويكون سعر البيع عادة أعلي من سعر الشراء, ويتحدد وفق الطلب والعرض[1].

عند تبادل العملات في مركز مالي معين, فقد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما, ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة, وتسمي الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

ب- **الصرف الآجل:** تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من لصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات, حيث يكون سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد هو سعر الصرف بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد.

ج- **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس عملة احدي البلدان التي يمكن تبدلها بقيمة عملة بلد آخر, أي سعر العملة الجاري. ويتم تحديده تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما, ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعا لتغير الطلب والعرض. وينقسم إلى سعر الصرف الرسمي (السعر المعمول به في ما يخص التبادلات التجارية الرسمية) وسعر الصرف الموازي (السعر المعمول به في الأسواق الموازية) وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف أسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

د- **سعر الصرف الحقيقي:** هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وهو محسوب كمؤشر, التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات.

ه- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخري في فترة زمنية ما, وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى[2].

(1) – د/ صلاح الدين حامد- سياسات أسعار الصرف، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، يوليو 2011، العدد الثاني عشر، ص2.
(2) – د/ صلاح الدين حامد- سياسات أسعار الصرف، مرجع سابق، ص3.

3- أهداف سعر الصرف

أ- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوي التضخم المستورد وتحسين في مستوى تنافسية المؤسسات. وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

ب- تخصيص الموارد: يؤدي تحويل سعر الصرف الحقيقي إلي تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية المواجهة إلى التصدير, وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولة بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

جـ-توزيع الدخل: يؤدي دور سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية, فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض القوة الشرائية, فإن ذلك يجعله أكثر ربحية, ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تخفض القدرة الشرائية للعمال. والعكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي, فإن ذلك يؤدي إلي ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

د- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية, مما يشجع الصادرات. كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات[1].

هـ- المساعدات الأجنبية: التي تقدمها الدول المانحة إلى الدول المستفيدة بعملتها.

ثالثاً: أسواق صرف العملات

سعر الصرف يتحدد فيما يعرف بسوق الصرف الأجنبي وهو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض الصرف الأجنبي طالباً للعملة المحلية والطلب على الصرف الأجنبي عرضاً للعملة الوطنية[2].

❖ **سوق الصرف الأجنبي**

هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعني تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية, فهو التلاقي بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه.

(1) – د/ صلاح الدين حامد- سياسات أسعار الصرف، مرجع سابق، ص4.
(2)– د/ سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، بالدار المصدرية اللبنانية، القاهرة، 1996ف، الطبعة الرابعة، ص131.

1 _ أنواع سوق الصرف الأجنبي

هناك نوعان لسوق الصرف هما:

النوع الأول: أسواق الصرف الحاضرة Spot Exchange Rate:- وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة.

النوع الثاني: أسواق الصرف الآجلة Forward Exchange Market:- وهي التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة أي التي يتم فيها الاتفاق على بيع وشراء عملة أجنبية طبقاً للسعر الآجل على أن يؤجل إتمام التسليم والاستلام إلى حين حلول الفترة المتفق عليها[1].

وبصفة عامة يمكن التفرقة بين النوعين من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية على النحو الآتي:-

أ _ المضاربة (Speculation):

يقصد بالمضاربة في سوق الصرف الآجلة بأن المتعاملون في هذا السوق قد يتوقعون ارتفاع سعر إحدى العملات في المستقبل فإنهم في هذه الحالة سيتوجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يرتفع سعرها والعكس إذا تصور المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي إن سعر احدي العملات سينخفض فإنهم سيلجئون إلي بيع هذه العملة وشرائها فيما بعد, والاستفادة من فرق السعرين.

لذلك فإن المضارب في سوق الصرف الأجنبي يتخذ لنفسه موقفاً محدداً ومكشوفاً بالنسبة للعملة التي يضارب عليها في المستقبل.

ب _ المراجحة(arbitrage):

يقصد بالمراجحة في أسواق الصرف الآجلة بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح, والاستفادة من فارق السعرين في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفض سعرها وبيعها في السوق المرتفع سعرها.

ومن هنا يمكن القول بأن المراجحة على عكس المضاربة ويمكن حصر الاختلاف فيمل بينهما في ثلاث نقاط وهي:-

- **الوقت:** فيما يحاول المراجح الاستفادة من اختلاف قائم في أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة في وقت واحد نجد أن المضارب يحصر نشاطه في سوق واحد مع اختلاف الوقت بين السوق الحاضرة والآجلة.

(1)- فرانس ونيلام، نقله إلى العربية محمد عزيز، ومحمود سعيد الفاخري، الاقتصاد الدولي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1991ف، الطبعة الاولى، ص150-151.

– **درجة التأكد:** يقوم المحكم بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معين ومحدد في أسواق الصرف. أما المضارب فإنه يتوقع اتجاهاً معيناً ويأمل أن تتحقق توقعاته في هذا المجال.

– **تعدد الأسواق:** تقتضي عمليات التعامل في أكثر من سوق واحد للصرف. أما المضاربة فيمكن أن تتم في سوق واحد للصرف[1].

2- المتدخلونالرئيسيون في سوق الصرف

أ- البنك المركزي:– يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوح على العملات الأجنبية من جهة, وتنفيذ أوامر الحكومة من جهة أخرى, ويكون هذا التدخل في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى.

ب- البنوك التجارية والمؤسسات المالية:– حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها أو لحسابها الخاص. حيث تقوم هذه المراكز بجمع أوامر الزبائن, ويقومون بالمقلصات, ويحولون الفائض من عرض أو طلب للعملات الصعبة.

ج- سماسرة الصرف:– هم وسطاء نشطون يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين, ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات. ومن أمثلة الوسطاء المستقلون بروكرز.

أهم العملات الصعبة المتداولة دولياً

أ- الدولار الأمريكي:– يستمد أهميته من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20% من الصادرات العالمية.

ب- اليورو الأوروبي:– وقوته من قوة العملات التي حل محلها مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 21% من احتياطيات الدول من العملة الصعبة سنة 1983. وكذلك من قوة الاقتصاد العالمي الذي تمثله دول منطقة اليورو.

ج- الين الياباني:– حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و8% من التجارة العالمية.

د- الجنية الإسترليني:– تظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار الأميركي

ه- الفرنك السويسري:– تأتي قوته من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دولياً, فضلاً عن كون سويسرا ساحة مالية كبيرة نتيجة سياسية الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية.

(1) – د/ سامي عفيف حاتم، مرجع سابق, ص135-136.

أنظمة سعر الصرف [1]

قبل التطرق لأنظمه سعر الصرف لابد من اعطاء صورة مبسطه عن تطور نطام النقدي الدولي .

أولاً:تطور النظام النقدي الدولي

(The Evolution Of International Monetary Arrangements)

أن نظام النقد الدولي الحالي وليد عملية تطور مستمر لذلك فأن تحليل النظم الدقيقة السابقة سوف يساعدنا على فهم النظام الحالي المختلط.

1-نظام الذهب (The Gold Standard):-

لقد لعب الذهب عبر التاريخ دوراً هاماً في النظام النقدي على المستويين المحلي والدولي. ففيما قبل الجرب العالمية الأولي كانت معظم العملات مرتبطة بالذهب. أي أن كل دولة تجدد قيمة عملتها بالذهب. وعلى سبيل المثال فإن خلال الشطر الأعظم من هذه الفترة فإن وزارة المالية الأمريكية كانت مستعدة دائماً لتحويل الدولارات التي يمتلكها المواطنون والأجانب بسعر ثابت قدره 20,67 دولار لكل اونسه (تساوي 28,35 جراماً) من الذهب. وحيث أن كل عملة قد ربطت بالذهب فإن العالم في الواقع كان لديه عملة عامة Common Currency. فحيث أن الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي والفرنك الإسترليني والعملات الأخرى يمكن تحويلها إلى ذهب فوراً فقد كانت أكثر قليلاً من شهادة ذهب Cold Certificates.

ورغم بساطة ذلك النظام إلا أنه يتسم بعدد من النقائض **أولها** أن الموارد الحقيقية ترتبط باستخراج الذهب لذلك فإنه يمكن أن تتحول بين الدول التي يقوم بينها التبادل. **ثانياً** كلما تزايدت أهمية قطاع التجارة الخارجية يزداد الطلب على تبادل العملات. ولما كان عرض الذهب ثابتاً من الناحية العملية فإنه لا يمكن إشباع هذا الطلب النامي. **ثالثاً** لقد وضع نظام الذهب قيداً خانقاً على قدرة مخططي السياسة النقدية من خلال استعمال العملة المغطاة بالذهب في المعاملات المحلية والدولية وقد كان هذا مفيداً خلال فترات التضخم. ومع ذلك فإن عدم الاقتناع قد نشأ عندما أدى انخفاض رصيد الذهب لدى دولة ما(بسبب العجز التجاري) إلى توليد ضغوط لخفض الأسعار فضلاً عن انخفاض مستوى التوظف والدخل. ولقد نما التبادل بين الدول, وألغي نظام الذهب في عام 1914.

[1] جيمس جوار تيني- ريجارد استروب, الاقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص, ترجمة وتعريب: د/ عبد الفتاح الرحمن_ د/ عبد العظيم محمد, دار المريخ للنشر 1420ه / 1999م, الرياض, المملكة العربية السعودية.564565

2-أسعار الصرف الثابت ونظام ما بعد الحرب (Fixed Exchange Rates And The Postware System)

لم تكن الجهود التي بذلت في أعقاب الحرب العالمية الأولى لإرساء نظام نقدي عالمي مجدي. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية التقي ممثلو الدول الرأسمالية في بيتونوودزونيوهبشير لإرساء قواعد نظام جديد. وقد أقاموا نظاماً لأسعار الصرف الثابتة وانشئوا صندوق النقد الدولي (IMF) يتولى الرقابة على هذا النظام ويعمل كبنك مركزي دولي. وقد عمل صندوق النقد الدولي على إرساء نظام أسعار صرف ثابتة نسبياً يستند إلى التعاون الدولي.

والأساس الذي يقوم عليه نظام سعر الصرف الثابت هو أن تقوم أية دولة بدفع قيمة وارداتها من عائد صادراتها عادة على أنه في أوقات معينة قد تجد الدولة أن الأفضل لها هو أن تقترض (أو تقرض) أرصدة مالية لمواجهة عجز (أو فائض) تجاري. وعندما تتغير الظروف الاقتصادية للدولة المدينة, ويتحول عجزها التجاري إلى فائض فإنها تتمكن من سداد الأرصدة التي اقترضتها. وعلى ذلك إذا أمكن إقامة نظام للاحتياطيات الدولية فإنه يمكن إنشاء نظام يستند على ركيزتين هما: أسعار صرف مستقرة والتعاون الدولي.

وقد انشأ صندوق النقد الدولي مثل هذا النظام. فقد التزمت كل دول عضو في إيداع قدر معين من عملتها في حساب احتياطي يمسكه الصندوق. وعلى ذلك أصبح لدى صندوق لنقد الدولي قدراً كبيراً من الدولارات, والفرنكات, والجنيهات الستراينية, والماركات وغيرها من عملات الدول الأعضاء. ويتم إقراض هذه الاحتياطيات عند الحاجة إلى الدول التي تعاني عجزاً في موازين مدفوعاتها. وعندما تقدم القروض تحث الدول المقترضة على أن تقوم بعمل تصحيحي. أي تتبني سياسات داخلية تؤدي في نهاية الأمر إلى إزالة عجز المدفوعات. وفضلاً عن ذلك ومن خلال السماح للدول الأعضاء بالسحب من الاحتياطيات النقدية والذهبية أنشأ الصندوق حقوق السحب الخاصة (SDRs) وهو نوع جديد من الاحتياطي الدولي. وقد خصص صندوق النقد الدولي قدراً معيناً من حقوق السحب الخاصة لكل دولة عضو, كما أقر استخدام هذه الاحتياطيات الجديدة بدلاً من الذهب والعملات الأجنبية في الوفاء بالديون الدولية أو تحقيق استقرار أسعار الصرف.

3-عمل نظام أسعار الصرف الثابتة

لقد عمل نظام أسعار الصرف الثابتة بكفاءة عالية سنوات كثيرة ومع ذلك فقد صاحبته مشاكل باستمرار.

وليس بخافي أن تحديد سعر عملة ما في سوق الصرف, مثل بقية الأسعار يؤدي إلى وجود فائض أو قصور. ومع تغير ظروف السوق فإن سعر الصرف الذي يحقق التعادل بين الكمية المعروضة من كل عملة من الكمية المطلوبة يتغير كذلك. فإذا قومت عملة دولة ما بأعلى من قيمتها عند السعر الثابت فإن ذلك يؤدى إلى وجود عجز مستمر في حساب المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية.

وبديهي أنه في ظل نظام صندوق النقد الدولي فإنه يمكن للدولة التي تواجه عجزاً أن تسحب من احتياطاتها الدولية (ما في حوزتها ممن عملات أجنبية, ذهب, وحقوق سحب خاصة لدى صندوق النقد الدولي, على سبيل المثال). ومع ذلك فإنه أية دولة تستمر في السحب من احتياطاتها الدولية فوف تستنزفها بسرعة, وإذا ما انتهت الاحتياطيات الدولية فإن هذه الدولة تعجز عن الاحتفاظ بثبات سعر الصرف.

4-الدولار كعملة دولية(The Dollar As An International Currency)(1)

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية كان الدولار هو أقوى عملة في العالم وأكثرها احتراماً. وقد عملت وزارة المالية الأمريكية التي كانت تملك معظم إنتاج الذهب العالمي على استبدال الدولارات لدى الأجانب (وليس لمواطني الولايات المتحدة) بالذهب عند سعر صرف ثابت هو 35 دولار للاونسة. وكان الدولار على مستوى العالم يعادل الذهب تماماً.

وفي نهاية الأربعينيات والخمسينيات تطور الدولار ليصبح عملة دولية من الناحية العملية. وعلى سبيل المثال يمكن لمصدر برازيلي أن يبيع 100 ألف رطل من القهوة إلى تاجر جملة في ألمانيا الغربية مقابل 50 ألف دولار. ورجال الأعمال على مستوى العالم كله حازوا أرصدة دولاريه لأن معظم المبادلات الدولية تتم بالدولار. وفي أثناء هذه المدة كانت حيازة الدولار بالتأكيد إستراتيجية وقائية. وكانت القوة الشرائية للدولار في الولايات المتحدة مستقرة نسبياً. وكان الدولار وسيلة تبادل كثير من السلع على مستوى الولايات المتحدة والعالم. وفضلاً عن ذلك فإن الأجانب كان يمكنهم استبدال الدولارات بالذهب إذا رغبوا في ذلك.

لنمو التجارة الدولية زاد الرصيد الخارجي من الدولارات. المصارف الأجنبية لم تقبل ودائع بالدولار فقط ولكنها عقدت القروض استناداً إلى ما لديها من دولارات ولقد كان استخدام الدولار كعملة دولية أمراً رائعاً بالنسبة للمواطنين الأمريكيين والأفراد والمنظمات التي لديها توازن في الدولار والذي حققته نتيجة لما سبق وعرضته من سلع وخدمات على المواطنين الأمريكيين ذلك أن الأفراد والمؤسسات

(1) مرجع سابق ص 565

التي تملك أرصدة دولاريه سبق أن قدمت سلعاً وخدمات إلى مواطني الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على هذه الأرصدة الدولاريه. وما دامت الدول الأخرى تستخدم الدولار كعملة دولية فإن مواطني الولايات المتحدة يتمكنون من تحقيق منافع من الساعات وأجهزة الراديو والسيارات وغيرها من السلع التي يعرضها الأجانب مقابل كل شيء كان أرخص نسبياً هو الدولار الورقي.

على أن المشاكل تطورت في نهاية الأمر بالنسبة للدولار ونظام سعر الصرف الثابت فمع تزايد قوة الاقتصاديات الأخرى وخاصة اقتصاد ألمانيا الغربية, واليابان بدأ الوضع المتميز للدولار يتضاءل. كما بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يتدهور ببطء. ومن ذلك الوقت, فإنه مع نمو البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي فإنه أصبح من الضروري إلغاء السياسة المقيدة. وخلال ذلك تزايدت أرصدت الدولار في الخارج وأهتم المضاربون إلى حد كبير بما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على استبدال الدولارات التي يحوزها الأجانب بالذهب. وقد استبدل الكثيرون دولاراتهم بالذهب. وعلى ذلك أنخفض ما لدى وزارة الخزانة في الوليات المتحدة من الذهب من 651 مليون اونسة في عام 1950 إلى 509 مليون اونسة في عام 1960 ثم 394 مليون اونسة في عام 1965 وعندما بلغ المخزون من الذهب لديها 296 مليون اونسة في عام 1968 قررت الحكومة أن توقف هذا الانخفاض. فقررت وقف عملية استبدال الدولارات بالذهب. وكل هذه العوامل فضلاً عن استمرار عجز ميزان المدفوعات في الحساب الجاري وحساب رأس المال أدت إلى فقدان ثقة الأجانب في الدولار.

5-النظام الحالي (سعر صرف مرن مع التدخل الحكومي عند الضرورة)(1)

في عام 1971 كان توازن ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية متعارض مع رغبة إدارة الرئيس نيكسون فيما يتعلق بإتباع سياسة توسعية شاملة قبل انتخابات عام 1972. وفي أغسطس 1971, في نفس الوقت الذي فرضت فيه القيود على الأجور والأسعار أوقف الرئيس نيكسون التحويل بين الذهب والدولار. وقد عوم الدولار في مواجهة عملات رئيسية أخرى في سوق الصرف الأجنبي. وبعد انخفاض الدولار بنسبة 17% بالنسبة إلى الين الياباني و14% في مواجهة المارك الألماني تم توقيع اتفاق جديد بشأن أسعار الصرف الثابتة في عام 1971. وهذه الاتفاقية لم يكتب لها البقاء طويلاً. فعندما واجه ميزان المدفوعات مشاكل في أوائل 1973 تم تعويم الدولار مرة أخرى.

(1) مرجع سابق ص 564

ويكمن وصف النظام المعمول به منذ سنة 1973 بأنه تعويم مدار للدولار Managed Float(أو سعر صرف مرن). ويشار أحياناً أنه تعويم رديء Dirty Float حيث أن السلطات النقدية المركزية في كثير من الدول تتدخل أحياناً. وتسمح أغلب الحكومات بحدوث تقلبات في مدى معتدل (وليكن 10% ارتفاعاً أو انخفاضاً). ومع ذلك فإنه إذا اتضح أن التغير في سعر الصرف قد يكون أكبر فإن الحكومات تستخدم غالباً احتياطاتها عند تدخلها. وعلى سبيل المثال عندما انخفضت قيمة الدولار التبادلية بشدة في عام 1978 فإن إدارة الرئيس كارتر سعت إلى الاقتراض من حكومة اليابان وحكومة ألمانيا الغربية, وإلى الحصول على احتياطيات إضافية من صندوق النقد الدولي لدعم الدولار ويزعم مؤيدو نظام التعويم المدار أنه يوفر استقراراً نسبياً لسعر الصرف ويسمح للمزايا التي يحققها سعر الصرف المرن بأن تستمر طويلاً.

ثانيا: أنظمة الصرف الأجنبي

يوجد نظامان للصرف الأجنبي هما نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن.

1 _ نظام سعر الصرف الثابتة (المستقر):

تتفق البلدان المتبعة لهذا النظام علي المحافظة على أسعار صرف عملاتهم ثابتة عند مستوي معين. ويمكنها أن تغير قيم هذه العملات على نطاق ضيق جداً وعندما يرغمها لوضع الاقتصادي على ذلك في ظل قاعدة الذهب وتثبيت قيمة العملات بالنسبة إلى الذهب وإلى أن توقف العمل بنظام "بريتين" و"ودز" في أوائل السبعينيات كانت كل دولة من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تحدد قيمة عملتها بالنسبة إلى الذهب أو للدولار الأمريكي, وملزمة بالاتفاق الذي ينص على تثبيت القيمة السوقية لعملتها بما لا يتعدى+ −1 من القيمة المتفق عليها مسبقاً.

مزايا أنظمة سعر الصرف الثابتة

_ ضرورة استقرار أسعار الصرف لإحداث تنمية اقتصادية ونمو منهجي في التجارة الخارجية.

_ إن اتصاف الدول النامية بأنها غالباً ما تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها يلزمها إتباع نظام سعر الصرف المستقر, لتفادي تخفيض عملتها.

_ استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية.

_ استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى منع المضاربة.

_ إن استقرار أسعار الصرف يعتبر عاملاً مهماً لنمو سوق النقد الدولية وكذلك سوق رأس المال الدولي[1].

(1) – د/ عطية المهدي الفيتوري، مرجع سابق، ص219-220.

2 _ نظام أسعار الصرف المرنة (المتغيرة)

في ظل هذا النظام تتحدد أسعار الصرف بحرية في السوق المفتوحة عن طريق التعامل الخاص وقد يختلف السعر من يوم لآخر.

فوجود فائض في ميزان المدفوعات يترتب عليه فائض في الطلب على العملة المحلية وبالتالي يتهجه سعر صرف العملة المحلية للارتفاع.

من جهة أخري وجود عجز في ميزان المدفوعات, وهذه التذبذبات التلقائية في أسعار الصرف المتطابقة مع التغيرات في وضع ميزان المدفوعات تؤدي إلى التوازن التلقائي فيه ويتم التوازن التلقائي فيه. ويتم التوازن التلقائي في حالة وجود فائض, لأن ارتفاع أسعار الصرف يجعل السلع الأجنبية رخيصة مقومة بالعملة المحلية بينهما يجعل أسعار السلع المحلية المقومة بالعملة الأجنبية مرتفعة الثمن.

وهذا بالطبع يؤدي إلى تشجيع الواردات والحد من الصادرات مما يؤدي في النهاية إلي إعادة التوزيع لميزان المدفوعات.

ومن جهة أخرى إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات, فإن يعر الصرف سوف ينخفض, وهذا يجعل السلع المحلية رخيصة مقومة بالعملة الأجنبية بينما تكون السلع الأجنبية غالية مقومة بالعملة المحلية, وهذا يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات وبالتالي يساعد على إعادة التوازن لميزان المدفوعات. هذه باختصار هي ميكانيكية نظام أسعار الصرف من الناحية النظرية[1].

مزايا وعيوب نظام أسعار الصرف المرنة

يمثل نظام الصرف المتغير حالة من عدم الاستقرار كما يخلق حالة من عدم التأكد والارتباك, حيث يشير إلى أن أسعار الصرف المتغيرة ليست بالضرورة غير مستقرة فربما يرجع ذلك إلى حالة عدم الاستقرار في الشروط الاقتصادية التي تحكم التجارة الدولية.

كما أن أسعار الصرف الجامدة بالرغم من أنها مستقرة ربما ينجم عنها عدم استقرار في الاقتصاد في ظل نظام أسعار الصرف المتغيرة وسوف يكون هناك مجال واسع للمضاربة وما ينجم عن ذلك من عدم استقرار في أسعار الصرف, في حين يجادل البعض بأن المضاربة تؤدي في العادة إلى إحداثا استقرار في الصرف وليس العكس, وفي هذا المجال يلاحظ "فريد مان" أنه إذا كانت المضاربة تثبت عدم استقرار, معني ذلك إن المضاربين يحققون خسائر في نشاطاتهم التجارية.

) – د/ عطية المهدي الفيتوري، مرجع سابق، ص219-220.1(

يسبب نظام أسعار الصرف المتغيرة "المرنة" اتجاهاً تضخمياً في الاقتصاد وعندما تنخفض قيمة العملة بسبب العجز في المدفوعات, حيث تكون الواردات مكلفة فإنه سوف يسبب تضخماً وفي وبشكل العام هو أن نظام أسعار الصرف المتغيرة قد يسبب آثار تضخمية في الاقتصاد[1].

المحور الثاني :- مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات

تتعدد تعريفات ميزان المدفوعات ولكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهو أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة[2].

ويلاحظ على هذا التعريف الملاحظات التالية:

- أن ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجل يصور في شكل حساب ذو جانبين، جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.
- يتم القيد في هذا السجل من خلال طريقة القيد المزدوج المعروضة في نظرية المحاسبة ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى ببنود الموازنة أو الشكلين لميزان المدفوعات.
- يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين فالمقيمون هم الأفراد أو المؤسسات الذين تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ويحصلون على دخولهم بصفة مستديمة من الدولة بصرف النظر عن جنسهم مثل وجود شخصا أجنبيا بينهم يقيم في ليبيا بصفة دائمة ويمارس نشاط اقتصادي مع الدول الأجنبية في هذه الحالة تعتبر معاملاته جزءا لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات للدولة المقيم فيها. أما غير المقيمين فهم الذين يقيمون إقامة مؤقتة مثل السائحين والدبلوماسيين وقوات الأمم المتحدة والهجرة للعمالة، وكل هؤلاء تسجل معاملاتهم في ميزان المدفوعات

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات

1- أنه يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليتهودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثماراتودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف

(1) –المرجع نفسه، ص223-224.
(2) –عبد المطلب عبد الحميد, النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص395.

2- -إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل.

2- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العروض النقدية يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية[1].

المحور الثالث :- تأثير سعر الصرف علي ميزان التجاري

اولا : تتطور سعر الصرف في ليبيا

أصبحت ليبيا عضواً بصندوق النقد الدولي منذ 17 سبتمبر 1958 ف وتم تحديد سعر التعادل المبتدئ في أغسطس 1959 ف فحدد بمقدار جنيه ليبي واحد = 2.8 دولاراً أمريكياً, واستمرار هذا السعر حتى عام 1970 ف, وفي عامي (71-1972 ف) أرتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار بحيث أصبح دينار ليبي واحد = 3.0400 دولار.

وفي عام 1973 ف فكت ارتباطها بالجنيه الإسترليني وارتبطت قيمة الدينار الليبي بالدولار الأميركي أي تبثث قيمة الدينار الليبي بالدولار الأميركي وحدد بمقدار:

دينار ليبي واحد = 3.3778 دولار أمريكي وأستمر هذا السعر حتى 17 مارس 1986 ف ويرجع عدم استمرار ربط قيمة الدينار بالدولار الأمريكي نتيجة انخفاض قيمة الدولار في الأسواق العالمية لذلك قامت ليبيا في 18 مارس 1986 بتثبيت الدينار الليبي بوحدة حقوق السحب الخاصة وذلك حددت قيمه الدينار الليبي بـ 2.80 من حقوق السحب الخاصة . [2]وعلي الفور ثم تخفيض قيمه الدينار الليبي بمعدل 7.25%وهو المدي الذي حدده مصرف ليبيا المركزي بتغير قيمه الدينار الليبي وبذلك اصبحت قيمه الدينار الليبي في منتصف سنه 1986 = 2.6046ح س خومند ذلك التاريخ بدا الدينار الليبي يفقد جزءا من قيمته كل سنتين او ثلاث حتي بداية 2002 عند صدور قرار

(1) –محمد سيد عابد, التجارة الدولية, مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص279- 280.
(2) عطيه المهدي الفيتوري –الاقتصاد الليبي – 2002- مركز بحوث العلوم الاقتصادية – ص 30

مصرف ليبيا المركزي بتوحيد سعر الصرف الدينار الليبي عند سعر 0.608 ح س خ . وبذلك اصبحت قيمه الدينار الليبي مقومه بالدولار الامريكي تساوي 0.8018 فقط . وهدا يعني ان الدينار الليبي فقد 76.7%من قيمته مقابل حقوق السحب الخاصة خلال الفترة 1986– 2002، بينما فقد الدينار الليبي 76.3%من قيمته مقابل الدولار الامريكي لنفس الفترة .

جدول رقم (1)

قيمه الدينار الليبي (1985–2002)

المصدر :- مركز بحوث العلوم الاقتصادية– الاقتصاد الليبي 2002 ف

السنه	قيمه الدينار بـ ح س خ	قيمه الدينار بـ $ الامريكي
1985	2.6046	3.3778
1995	1.9048	2.8314
1998	1.8765	2.6421
2000	1.4204	1.8507
2001	1.2240	1.5330
2002	0.6080	0.8018

بأن: دينار ليبي واحد = 2.6046 وحدة حقوق سحب خاصة وأستمر هذا التثبيت حتى نهاية عام 1991 فوقد قامت ليبيا بتخفيض القيمة للدينار الليبي على أساس حقوق السحب الخاصة في الأعوام (92–93–1994 ف) بنسبة (7.33%, 7.2%, 14.96%) على التوالي ولم تنخفض القيمة الخارجية للدينار الليبي بعدها بحيث أصبح دينار ليبي واحد = 1.9048 وحدة حقوق سحب خاصة[1].التخفيض في قيمه الدينار الليبي خلال فترة 17 سنه والذي افقده حوالي ثلاثة ارباع من قيمته كانت نتيجة الظروف الاقتصادية غير المواتية التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال نصف الثاني من الثمانيات والتسعينات نظرا لانخفاض ايرادات النفط من ناحيه وللحظر الامريكي علي

(1) –عبد المنعم البيه, النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا, منشورات الجامعة الليبية, بنغازي, 1970 ف, ص491.

* ملاحظة : قامت ليبيا أيضاً بتخفيض القيمة الخارجية للدينار الليبي في 1998/10/28 ف.

الاقتصاد الليبي من ناحيه اخري خلال فترة التسعينيات من ناحيه اخري ممادي الي تعرض ميزان المدفوعات الي اختلالات كانت معالجتها عن طريق تدخل الدولة في التجارة الخارجية والدي ادي الي خلق سوق الموازية للعملات .

ويتميز نظام الصرف في الاقتصاد الليبي بالسعر الواحد منذ بدأ العمل بسعر الصرف في عام (1952) وبالرغم مما طرأ من تطور على القيمة التبادلية للدينار الليبي إلا أنه ظل سعر صرف واحد "سعر الصرف الرسمي ساري المفعول"

وفي عام (1994) بدأ بنظام سعر الصرف المزدوج وهو سعر الصرف التجاري وأنشئت لهذا الغرض شركة للصرافة والخدمات المالية للتعامل بسعر الصرف التجاري وعلي أساسه أصبح هنالك ثلاثة أسعار للصرف في ليبيا وهي سعر الصرف الرسمي والتجاري والسوق الموازية[1].

وقام مصرف ليبيا المركزي في (14–12–1999) في إطار القضاء علي السوق الموازية والحد من التضخم بفتح نافذة لدى المصارف التجارية لبيع النقد الأجنبي .

ولمعالجه هده الاوضاع تعرض الدينار الليبي للتخفيض والدي كان اخره تخفيض الدي اقر اعتبارا من 2002/1/1 حيت تم تخفيض قيمه الدينار الليبي بحوالي 50%من قيمته

بجانب هدا التخفيض الكبير في قيمه الدينار الليبي ببداية 2002، فقد تم تطبيق سياسه غير مشدده في الرقابة علي الصرف الاجنبي بحيث سمح للمصارف التجارية ببيع العملة الأجنبية بالسعر الرسمي الذي حدده مصرف ليبيا المركزي في حدود 5000 دولار للشخص الواحد للأغراض الشخصية كما اصبح مسموحا أجراء التحويلات الشخصية بقيمه حددت بضعف المبلغ المسموح بيعه نقداً. كما تم السماح بفتح الاعتمادات وتخفيض الإجراءات المصرفية بشكل كبير نسبياً.

وقد واصل مصرف ليبيا المركزي تنفيذ هذا البرنامج بإحداث تعديلات متوالية وتدريجية تعمل على رفع قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية وفي المقابل قام المصرف أيضاً بإحداث تعديلات طفيفة ومتباعدة زمنياً تستهدف تخفيض قيمة الدينار في السوق الرسمية, وذلك بهدف تقريب القوة بين سعر الصرف للوصول إلى سعر صرف تعادلي يعكس القيمة الحقيقية للعملة الوطنية ويحافظ عليها[2]

(1) –إسماعيل إبراهيم الطراد, إدارة العملات الأجنبية, مطبعة الروزانا 2001,ص 63– 64

(2) –مجلة اتحاد المصارف العربية, ليبيا عملية تحويل اقتصادي واسعة, تشرين الثاني, نوفمبر, 2002,العدد264,ص26.

الجدول (2)

أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية

نهاية End of	العملات				currencies			
	الدولار الأميركي US Dollar		اليورو Euro		الجنية الإسترليني Sterling		فرنك سويسري Swiss Franc	
	الشراء Buying	البيع Selling	الشراء Buying	البيع Selling	الشراء Buying	البيع Selling	الشراء Buying	البيع Selling
2004	1.24440	1.25064	1.69339	1.70188	2.39186	2.40385	1.09591	1.10141
2005	1.34864	1.35540	1.59099	1.59897	2.32222	2.33386	1.02613	1.03128
2006	1.28178	1.28821	1.68669	1.69515	2.51370	2.52631	1.05081	1.05608
2007	1.22116	1.22728	1.79412	1.80312	2.44208	2.45432	1.08172	1.08714
2008	1.24540	1.25160	1.75570	1.76450	1.80530	1.81430	1.17990	1.18580
2009	1.23400	1.24020	1.76940	1.77830	1.95620	1.96600	1.18800	1.19390
2010	1.25120	1.25750	1.65580	1.66410	1.94110	1.95090	1.32730	1.33400
2011	1.25650	1.26280	1.62420	1.63230	1.94260	1.95230	1.33320	1.33990
2012	1.25330	1.25960	1.65320	1.66150	2.02510	2.03530	1.36950	137640
2013	1.25030	1.25660	1.72470	1.73330	2.06080	2.07110	1.40800	1.41510
2014	1.33120	1.33790	1.61800	1.62610	2.07150	2.08190	1.34540	1.35210
2015								
الربع الأول G1	1.39610	1.40310	1.50510	1.51260	2.06250	2.07290	1.43840	1.44560
الربع الثاني G2	1.37080	1.37770	1.53100	1.53870	2.15640	2.16720	1.47200	1.47930
الربع الثالث G3	1.37180	1.37870	1.53280	1.54040	2.12410	2.13470	1.41020	1.41730
2015.10.31	1.37950	1.38640	1.52250	1.53020	2.11200	2.12260	1.39820	1.40520
2015.11.30	1.40370	1.41070	1.48590	1.49330	2.11010	2.12070	1.36160	1.36840
2015.12.31	1.38940	1.39630	1.51860	1.52630	2.05920	2.06960	1.40290	1.40990

المصدر: مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والإحصاء , النشرة الاقتصادية-المجلد 55 – الربع الرابع

ثانيا : تأثير سعر الصرف على ميزان التجاري

سعر الصرف الأجنبي له تأثير مباشر علي ميزان التجاري (وعلي ميزان أي دولة), فهو يؤثر على الدخل وعلى الحساب الجاري لميزان التجاري من خلال التغيير الذي يطرأ على الواردات بشكل رئيسي, فنري أن سعر الصرف يتناسب مع العلاقة بين الأسعار الداخلية والخارجية (العالمية) فهناك علاقة طردية بينهما, فارتفاع أو انخفاض الأسعار الداخلية عن مستوي الأسعار الخارجية يؤدي إلى وجود فائض أو عجز في ميزان التجاري .

وإذا ركزنا على فترة التي مرت بها ليبيا وهي من سنة 2008 وحتى 2015 فسنري تقلبات كبير في سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الرئيسية الأخرى, وفي هذه السنوات حدث أكبر تقلبات لسعر صرف الدولار مقابل الدينار الليبي وهذا أثر بطريقة سلبية على الاقتصاد الوطني .

الجدول التالي يوضح لنا قيمه العجز في ميزان التجاري بناءا علي بيانات ميزان المدفوعات، فنلاحظ ان ميزان المدفوعات الليبي قد تحول من حاله فائض الذي كان يتميز بها خلال فترات طويله في السابقة الي حاله عجز في الآونة الاخيرة والذي تعزي اسبابه الي انخفاض الكبير في حجم الصادرات مع الزيادةالنسبية في الواردات حيت بلغ قيمه العجز في الميزان الكلي عام 2013 حوالي 8.6مليار تم ارتفع ليصل العجز الي 27.4في عام 2014 ثم انخفض قليلا وصل الي 16.3في عام 2015 [1]

الجدول رقم (3)

يوضح بيانات الميزان التجاري الليبي بناءا علي بيانات ميزان المدفوعات

السنه	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	61.6	31.8	29.7
2011	23.2	13.6	9.5
2012	76.8	32.2	44.6
2013	58.4	43.2	15.1
2014	24.5	38.6	-14.1
2015	14.9	22.6	-7.6

المصدر :- النشرة الاقتصادية الربع الثاني 2016

ومن هنا نلاحظ أنه كلما تغير سعر الصرف والذي قد ظهر في تغيرات أسعار الصادرات والواردات في الميزان فإن ذلك سيؤثر مباشرة على ميزان المدفوعات الليبي سواء بالفائض أو العجز حسب كيفية تغير سعر الصرف إذا كان في صالح ليبيا أو لا, لأنه كلما انخفض سعر صرف الدينار الليبي فإن قيمة الإيرادات ستنخفض وهذا ما سيؤثر علي الميزان بشكل خاص وعلي الاقتصاد بشكل عام, والعكس صحيح في حالت ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى.

ان تدهور قيمه الدينار الليبي "سعر الصرف " امام العملات الأخرى وخاصه الدولار وانخفاض قوته الشرائية، حيت تدبدب سعر الدينار الليبي صعودا وهبوطا في السوق الموازيةالليبية مع شح العملة الأجنبية داخل المصرف ليبيا المركزي، حيت هبط الدينار الليبي الى ادني مستوي له مند 60 عاما، وبالتالي فإن انهيار قيمه الدينار الليبي السريعة تعكس انهيار اقتصاديات الدولةالليبية في عدم قدرة المصرف المركزي من تدارك حجم الكارثةالمتوقعة للبلاد والجدير بالذكر انه بعد احداث مدينه سرت في عام 2013، حيت تعرضت شاحنه نقل اموال تابعه لمصرف ليبيا المركزي الي سطو مسلح وتم استلاء علي مبلغ 53مليون دينار ليبي و12 مليون من عملات اجنبيه "دولار ويورو "وبالتالي

[1] تقرير ديوان المحاسبة الليبي ،2015

الوضع الامني سبب صعوبة للمصرف المركزي الليبي في شراء كميات من العملة الأجنبية من الاسواق العالمية كأحد الخيارات المتاحة لحل ازمه الدولار[1] وتحرص الدولة الليبية علي عدم التدخل وبسط يدها لدعم الدينار الليبي امام العملات الأجنبية حتي لا تضحي بالاحتياطي النقدي الموجود لديها[2] مما ادي دلك الي اختلال في ميزان المدفوعات والعجز في السنوات الاخيرة، وتشير الارقام الي ان ميزان المدفوعات في ليبيا دخل مرحله العجز في الفترة 2015/2014/2013 بقيمه 8.6و27.4و16.3 مليار دينار علي التوالي وهدا العجز سوف تغطيه الدولةالليبية عن طريق الاحتياطي النقدي لدي المصرف المركزي نظرا لتوقف الصادرات النفطيةللدولة التي كانت تمول الميزانية بنسبه 90%.

ثالثاً:- السوق الموازية واثرها علي سعر الصرف.

بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية وانخفاض قيمه العملة الصعبة في المصرف المركزي نظرا لانخفاض الاحتياطيات الدولية من النقد الاجنبي، ظهرت ما يعرف بالسوق السوداء او السوق الموازية وهي ما زادت من حده الازمه خاصه في ظل استغلال التجار للموقف وعرض الاسعار للعملات بأسعار مرتفعة للغاية مقارنه بأسعار المصرف المركزي ، وبالتالي فان الموردون يطرون الي الشراء من هده الاسواق لان المصرف المركزي لم تعد لديه القدرة لتوفير العملة الصعبة لهم وهدا ما سبب في ازدهار السوق الموازية في الاقتصاد الليبي وزادات الاوضاع سوءاً.[(21)]

وتعد السوق الموازية من اكبر المخاطر التي تهدد استقرار الدينار الليبي، ولم يضع مصرف ليبيا المركزي خطه مدروسة لمعالجه الاوضاع الحالية حيت تقف السلطات النقدية المتمثلة في المصرف المركزي الليبي عاجزة امام ازمه الدينار الليبي والتي لها تأثير كبير اقتصادي واجتماعي علي حد سوا ويعود ذلك الحدرها الشديد من نفاذ الاحتياطي من العملة الصعبة. وفي ظرف سياسي واقتصادي صعب ومنغلق ادي الي انتعاش تجارة العملة في السوق الموازية بشكل كبير جدا، ويشير ذلك الي ان مصرف ليبيا المركزي لم يضع سياسات رشيده للمحافظة علي العملة، بل فتح الباب علي مصراعيه امام الشركات الوهمية التي تتحصل علي الدولار بالسعر الرسمي ومن تم تبيعه في السوق الموازية مما يودي الي انخفاض قوه شراء الدينار الليبي الدي وصل المستويات متدنية لم يصل لها منذ 60 عاما حيت بلغ سعر الدولار الامريكي 7 دينار الليبي .

[1] المنظمة الليبية للسياسات ولاستراتيجيات –تقرير ازمه الدينار الليبي - 2016
[2] سليمان الشحومي– الدينار الليبي وصراع كسر العضم – صحيفه الوسط الليبية – 2015
[(21)]مجله العربي الجديد – السوق السوداء تستحوذ علي النقد الاجنبي في ليبيا – 2015

فعلي الرغم كبر حجم الازمه في ليبيا وتفاقهما الان النفوس الضعيفة لم تتوقف بل زادت معدلات السرقة والتزوير ولاختلاس في الكثير من الاعمال، وهناك بعض الاعمال التي يتهم بها المصرف المركزي نفسه، والتي لعل من اهمها الاعتمادات والتحويلات التي منحها من قبل المصرف المركزي للقطاع الخاص والتي تقدر بداية عام 2016 وحتي نهايته 30-12-2016 بحوالي 4.5مليار دولار، وهده المبالغ الكبيرة التي تسربت من المصرف المركزي للخارج عادت الي ليبيا ولكنها ذهبت الي السوق الموازية "السوق السوداء "بأضعاف سعرها الاصلي، مما تسبب في تدهور قيمه العملة المحلية امام العملات الأخرى.

الخاتمة

وبعد هدا العرض السابق نري ان الاسباب التي ادت الي تدهور او انخفاض سعر صرف الدينار الليبي مختلفة ومتنوعه وتختلف من حيت درجه تأثيرها علي ميزان التجاري الليبي، فهناك اسباب اقتصاديه وسياسيه واجتماعيه وامنيه ساهمت في التأثير في ميزان التجاري وكذلك ظهور السوق الموازية "السوق السوداء "التي تعتبر من اكبر المخاطر التي تهدد الاقتصاد الليبي بصفه عامه وميزان التجاري بصفه خاصه .

وبالنظر الي مستقبل ليبيا تواجه عددا من التحديات تزداد قوة وضراوة نوعاً وكماً والحاحاً تمثل في بناء الاقتصاد الوطني يتسم بالقوة والكفاءة والشفافية، ويظل مستقبل ليبيا الاقتصادي رهناً بقدرة زعمائها الجدد علي مجابهه متطلبات حاسمه في الميادين الأتية :-

اولاً:-ضرورة توحيد السلطات النقدية في ليبيا والمتمثلة في مصرف ليبيا المركزي في طرابلس والبيضاء .

تانياً:- العمل علي سحب العملة النقدية من الجمهور والتي بلغت 25.8 مليار دينار ليبي، وتتم هده الخطوة عن طريق سياسات نقديه يضعها المصرف المركزي .

ثالثاً:- نري في علاج الازمه المالية الليبية (ازمه الدينار الليبي) يتطلب من السلطات النقدية بعد توحيدها عمل الاتي :-

1- تحديد (مؤقت لسعر الصرف الدولار في المصرف المركزي 1دولار = 2دينار)
2- اصدار بطاقات ائتمانيه (نظام الدفع المسبق) وبفئات متعددة وهو نظام عالمي ناجح ومتعارف عليه.

3- شراء هده البطاقة يكون متاحا للجميع دون أي عراقيل مصرفيه او قانونيه .

4- اعاده استقرار سعر الصرف والقضاء علي السوق الموازية (السوداء) .

5- تحتاج ليبيا خلال المرحلة المقبلة الي وضع استراتيجية تنموية شامله، من اجل استقرار الاقتصاد الوطني ويتطلب انجاح هدا الاستقرار الي ادارة فعاله، وقطاعاً مصرفياً ديناميكيا يضمن الوصول الي تمويل، واطاراً قانونياً وتنظيماً واضحاً يحمي حقوق الملكية، ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة، ونظاماً قضائياً منحاز يسهر علي تنفيد مقتضيات العقود، واليات مناسبه لتعزيز الثقه الاجتماعية في مجتمع افتقر الي مثل هده الثقة .

6- تطوير ادوات سياسه النقدية وسياسه التجارية حيت ان سياسه التجارية تسهم في دعم وتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية، وذلك بالعمل علي تفعيل الاجراءات اللازمة لدعم نشاط التصدير وبما يحقق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض العجز في ميزان التجاري

7- يجب ادارة عائدات النفط الليبية ادارة حكيمه تقوم علي الوضوح والشفافية والمصلحة الوطنية، من اجل تفادي ايه نزاعات مستقبليه حول موارد الدولة وذلك لبناء اقتصاد الليبي علي دعائم صلبه وتحقق شروط الحياه الكريمة لساكنيه، وبالتالي يأمل سكان ليبيا الدين لا يتجاوز عددهم7 ملايين، في بزوغ غدٍ افضل .

8- لاشك ان ليبيا تملك ما يكفي من الامكانيات المادية ولاقتصاديه لتحقيق الاستقرار، الا ان بلوغه لن يكون سهلاً فهو علي العكس من ذلك يفتح المجال امام تحديات عدّه لا يستهان بها .

أثر عرض النقود على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1992-2015) (منهج السببية)

أ . عامر فتح الله المبروك

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

مستخلص الدراسة.

يعد عرض النقود من الادوات المهمة التي تستخدمها السلطة النقدية لتوجيه هذه السياسة لتحقق الاستقرار الاقتصادي لذا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تطور عرض النقود وأثره على الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال المدة 1992 – 2015 . وبنيت هذه الدراسة على فرضية وجود علاقة متبادلة بين عرض النقود وكل من الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري. ولتحقيق ذلك فقد ثم اختيار عرض النقود بالمفهوم الموسع، وصافي الميزان التجاري ممثلا، والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال المدة (1992-2015). وقد ثم إجراء اختبار الاستقرارية على المتغيرات الثلاثة، وأظهرت النتائج أن المتغيرات الثلاثة ليست ساكنة عند المستوى، ولكنها سكنت واستقرت جميعها عند الفرق الأول،، وتوصلت نتائج الاختبار إلي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي وجود سببية على الأقل في اتجاه واحد. وبذلك يكون نموذج تصحيح الخطأ هو النموذج الأكثر ملائمة للدراسة. وبعد ذلك انتقلت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين عرض النقود وكل من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والميزان التجاري، وقد أوضحت نتائج اختبار السببية المبنية على نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود، كما أن اختبار السببية دل على وجود علاقة ذات اتجاه واحد وذلك من الميزان التجاري إلى عرض النقود. وبناء على نتائج الاختبارات السابقة استنتجت الدراسة أن:

التغيرات في عرض النقود تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير والطويل. كما أن التغير في الميزان التجاري يؤثر في عرض النقود في المدى القصير والطويل.

المقدمة:-

لاشك أن السياسة النقدية تعد جزءاً مهما من السياسات الاقتصادية الكلية، بسبب الدور الفعال الذي تؤديه في عملية تنظيم العرض النقدي من جانب، والتحكم في السيولة النقدية والإئتمان من جانب آخر، حيث اخذت السياسات النقدية مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، واصبح دورها كبير في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويظهر هذا بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة واستقرار الاسعار، وتدهور قيمة العملة المحلية، بعرض النقود .

وحيث توفرت الظروف الملائمة للسياسات النقدية تتدخل السلطات النقدية والمتمثلة في المصرف المركزي، بأدوات السياسة النقدية لتعمل على تكييف عرض النقود مع مستوى وحجم النشاط الاقتصادي، وعليه يُعد ضبط العرض النقدي ذو أهمية كبيرة لأي دولة، لهذا تعمل كل دولة على السيطرة علي المعروض النقدي بالاعتماد على سياسات معينة تتلائم والظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة، وهذا مايؤدي إلى التوازن والاستقرار الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:-

تعد السياسة النقدية من السياسات الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع الدول. واستخدام هذه السياسة يختلف من دولة إلى أخرى، حسب الظروف الاقتصادية لكل دولة، لذا تكمن مشكلة الدراسة في بيان أثر استخدام السياسة النقدية في ليبياوالمتمثلة في عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن هنا جاءت الدراسة لتجيب على التساؤلات الاتية:-

1- ماهو أثر عرض النقود على كل من الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاريفي ليبيا خلال مدة الدراسة ؟

2- ما مدى فاعلية السياسة النقدية في ليبيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال مدة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:-

1- يؤثر عرض النقود في الناتج المحلي الاجمالي وفي الميزان التجاري في الوقت الذي يؤثر فيه الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري على عرض النقود، أي أن هناك علاقة متبادلة بين متغيرات الدراسة.

2- إن أثر عرض النقود ايجابي يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في متغيرات الدراسة.

أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى:-

1- تحليل تطور العرض النقدي في ليبيا خلال مدة الدراسة.

3- توضيح أثر العرض النقدي على الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري في ليبيا خلال مدة الدراسة.

أهمية الدراسة:-

يعد عرض النقد الأداة الرئيسية المستخدمة من قبل المصرف المركزي لتوجيه سياساته النقدية والتي تكفل له تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي من خلال تأثيره على بعض المتغيرات الكلية. وعليه فإن أهمية هذه الدراسة جاءت لتوضيح أثر عرض النقود على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي.

منهجية الدراسة:-

تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي والاسلوب القياسي(منهج السببية)لتوضيح العلاقة طويلة المدى بين عرض النقود بالمفهوم الواسع MSوبين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية GDP من جهة وبين عرض انقود MS والميزان التجاري TB من جهة أخري .

1- الجانب النظري للدراسة.

1- 1- مفهوم عرض النقود .

لقد تطورت النظريات النقدية عبر مرور الزمن لتشمل عدة تعريفات لعرض **النقود** من بينها:-

- **عرض النقود بالمفهوم الضيق M1**

وهو عبارة عن الودائع تحث الطلب أو النقود المصرفية، وهي نقود تودع في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والتي يمكن لمُودِعِها كتابة شيك لسحبها في أي وقت، وتعرف هذه الاموال تقنياً باسم " ودائع تحت الطلب والودائع القابلة للسحب "(ساموبلسون واخرون -1995- 514) .

كذلك تعرف M1 بأنها العملة في التداول لدى الجمهور اضافةً للودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها الجمهور في المصارف والمؤسسات المالية. (ابدجمان – 1999- 207).

- **عرض النقود بالمفهوم الواسع M2**

تعرف على أنها عبارة عن M1 مضافاً إليها ودائع الادخار والودائع الآجلة بدون شهادات الإيداع الكبيرة. (سيجل- 1982 -101).

1- 2- السياسة النقدية المفهوم والأدوات

ظهر مفهوم السياسة النقدية في الادبيات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر، وتطور بعد ذلك ليبرز دور السياسة النقدية في حل أغلب المشاكل الاقتصادية.

- مفهوم السياسة النقدية :-

يقصد بالسياسة النقدية، تدخل السلطات النقدية، المتمثلة في المصرف المركزي، باستخدام أحد أو بعض أدوات السياسة النقدية المختلفة، لغرض تحقيق هدف اقتصادي معين (كتحقيق معدل نمواقتصادي معين)، أوحل مشكلة اقتصادية معينة، (كالتضخم والبطالة).

- أدوات السياسة النقدية:-

تشمل السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات المستخدمة من قبل السلطة النقدية، وتتمثل هذه الأدوات في :-

- الأدوات الكمية والغير مباشرة وتشمل:
  - الاحتياطي القانوني
  - سعر الخصم
  - عمليات السوق المفتوحة
- الأدوات النوعية والغير مباشرة وتشمل:
  - التمييز في معدلات الفائدة
  - الاقتراض لضمان سلعة أو انتاج
  - الاقناع الأدبي
  - التعليمات الصادرة من المصرف المركزي

مع الاشارة إلى أن الأدوات النوعية هي الاكثر شيوعا واستخداما من قبل السلطات النقدية في الاقتصاديات النامية، لأسباب منها عدم خبرة المصارف المركزية، عدم كفؤ أسواق المال بالإضافة إلى قلة الوعي المصرفي .

- **أهداف السياسة النقدية**

تسعى السلطة النقدية لأي دولة إلى محاولة تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية لعل من بينها:-

- تحقيق استقرارمستوى الأسعار، أي تلافي التضخم وتقليصه إلى ادنى مستوى.
- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.
- نحقيق التوظف الكامل، أي التقليل من مستويات البطالة .

1- 3 - العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي:-

بينت النظرية الاقتصادية أن هناك علاقة تربط عرض النقود ببعض المتغيرات الكلية، ولا شك أن تغير عرض النقد نتيجة لتطبيق أحد أدوات السياسة النقدية سوف يترك أثرا على الناتج المحلي الاجمالي . فعند اتباع السلطة النقدية لأي دولة سياسة نقدية توسعية فإنها تقوم بزيادة عرض النقود،

وهذه الزيادة ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام في الأسعار، وتدفع إلى انخفاض معدل الفائدة، وانخفاض سعر الفائدة سوف يؤدي إلى توسيع حجم الإئتمان، مما ينجم عنه زيادة الدخل والتي ستولد زيادة في الطلب الكلي، أي أنها تؤدي إلى زيادة أحد أو بعض أو كل مكوناته، وهذه الزيادة في الدخل والطلب الكلي، ستعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي، والعكس في حالة اتباع السلطة النقدية سياسة انكماشية . ومن ذلك كله يمكن القول أن لعرض النقود تأثير مهم على الناتج المحلي الاجمالي.

1- 4- العلاقة بين عرض النقود والميزان التجاري

إن الزيادة في عرض النقود الناتجة من ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة لاستخدام أحد ادوات السياسة النقدية الغير مباشرة، مثل خفض الاحتياطي القانوني أو خفض سعر الخصم، أو التوسع في منح القروض ، أو بسبب عمليات السوق المفتوحة، كلها سوف تؤدي إلى زيادة عرض النقود، أي زيادة القوة الشرائية للأفراد والشركات والمستثمرين، واتباع سياسة نقدية توسعية ستؤدي إلي انخفاض أسعار الفائدة مما يحفز المستثمرين إلى زيادة استثماراتهم، وهذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الدخل أي زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، أي زيادة الواردات مما يولد عجز في الميزان التجاري .(الغالبي .الجبوري,11.2008)

وزيادة عرض النقود بمعدلات يفوق نمو الناتج المحلي الاجمالي سوف يخلق فجوة تضخمية ينجم عنها الاتي.

- ارتفاع المستوى العام للأسعار يُخفض الطلب الأجنبي على الصادرات ويرفع الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي سيتولد عند هذه الحالة عجز في الميزان التجاري.
- ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض مما يؤثر على ميزان المدفوعات ككل، والعكس في حالة اتباع السلطات النقدية لسياسة توسعية أي تقليص عرض النقود.
- الطلب على النقود لأغراض المعاملات سوف يزداد لتغطية الزيادة الحاصلة في أسعار السلع والخدمات، وكذلك فإن ارتفاع الأسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لأغراض الاحتياط. وهكذا يزداد الطلب على النقود وتنخفض الفجوة بين الطلب على النقود والعرض، ومن ثم يقل أثر السياسة النقدية التوسعية على الاقتصاد القومي وميزان المدفوعات.

1-5- تطور عرض النقود في ليبيا

من الجدول رقم (1) نلاحظ أنه خلال المدة (1992-2002) شهد عرض النقود نمواً مستمر وبمعدلات مختلفة، وقد بلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه المدة (6.64%)، ويعزى هذا الارتفاع في النمو إلى زيادة مكونات عرض النقود المختلفة والعوامل المؤثرة فيه. اما خلال المدة الممتدة من (2003- 2010) فقد شهد عرض النقود انخفاضا في سنة 2003 بنسبة 18%، ثم عاد ليستمر في الارتفاع بعد ذلك بمعدلات مختلفة، وكان متوسط نمو هذه المدة(18.96%)، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة عرض النفود M1 وكذلك

ارتفاع الفوائض الكبيرة التي حققتها الخزانة العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات. ومن سنة 2011 وحتى نهاية مدة الدراسة استمر عرض النقود بالارتفاع بمعدلات متناقصة، وبلغ معدل النمو المتوسط في هده السنوات (11.42%)، وترجع هذه الزيادة إلى التغير التي طرأت على جميع مكونات القاعدة النقديةوالتي من بينها ارتفاع العملة لذا الجمهور خلال الخمس سنوات الاخيرة من الدراسة بسبب فقدان الثقة في المصارف التجارية والذي انعكس على الارتفاع الكبير في المستوى العام في الاسعار.

الجدول رقم (1)

تطور عرض النقود والناتج الاجمالي والميزان التجاري الليبي خلال مدة الدراسة (1992–2015)

T	MS	معدل النمو%	GDP	النمو %	TB	معدل النمو%
1992	6913.2		11555.9		1616.7	
1993	7268.0	5.13	11511.9	-0.38	766.3	-52.60
1994	8093.4	11.36	12146.5	5.51	1629.3	112.62
1995	8942.7	10.49	10672.3	-12.1	1493.6	-8.32
1996	8611.3	-3.70	12327.3	15.5	1663.9	11.40
1997	8998.9	4.50	13800.5	11.95	1317.0	-20.85
1998	9639.2	7.11	12610.6	-8.62	170.3	-87.0
1999	10181.4	5.62	14075.2	11.61	1753.6	929.7
2000	10486.7	3.00	17775.4	26.28	3310.1	88.76
2001	12334.7	17.62	17640.7	-0.75	2733.6	-17.41
2002	12987.3	5.30	24981.2	41.61	4591.3	67.95
2003	10639.1	-18.08	37360.7	49.55	9208.7	100.56
2004	11788.4	10.80	48105.4	28.75	12593.1	36.75
2005	14989.7	27.16	66450.7	38.13	23194.5	84.18
2006	17702.4	18.10	80729.9	21.48	28401.6	22.44
2007	24806.7	40.13	89260.3	10.56	32470.7	14.32
2008	37151.4	49.76	105728.4	18.45	51089.0	57.33
2009	44161.3	18.87	70493.3	-33.32	18816.0	-63.17
2010	46350.7	4.96	92978.2	31.89	29777.0	58.25
2011	57940.9	25	47549.5	-48.85	9590.0	-67.79
2012	63731.5	10	112591.0	136.78	44650.0	365.58
2013	69005.9	8.27	79952.6	-28.98	15199.7	-65.95
2014	69404.7	0.58	43030.2	-46.18	-14120.7	-192.90
2015	78606.3	13.25	39390	-08.45	-7687.6	-45.55

المصدر: مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي، اعداد مختلفة

2- التحليل القياسي :

2-1- اختبارات استقرار السلاسل الزمنية Stability Testing of Time Series

يهدف اختبار استقرار السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة،Unit root test)إلى تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من استقرارها ودرجة تكاملها. ويقصد بالسلسلة الزمنية الساكنة هي السلسلة التي تظل قيم متوسطاتها وتباينها ثابتة عبر الزمن(العبدلي، 2007، ص99)،وأن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمد على الفترة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير، أي الفروق (عطية، 2004، ص648).

سيتم اختبار جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع[1] (ADF) Augmented Dickey– Fuller، ويعتمد اختبار ديكي فوللر الموسع ADF على ثلاث عناصر وهي (صيغة النموذج المستخدم – حجم العينة – ومستوى المعنوية)، وتوجد ثلاث صيغ مختلفة لاختبار ADF كما هي مبينة في المعادلات التالية. (المرجع نفسه، ص608).

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum Pj\Delta Y_{t-j} + u_t \qquad \rightarrow 1$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} + \sum Pj\Delta Y_{t-j} + u_t \qquad \rightarrow 2$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \lambda Y_{t-1} + \sum Pj\Delta Y_{t-j} + u_t \qquad \rightarrow 3$$

تبين الصيغ السابقة أن الصيغة الأولى لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني. فيما تحتوي الصيغة الثانية على حد ثابت وبدون اتجاه زمني، والصيغة الثالثة على حدٍ ثابت واتجاه زمني.

حيث إن:

Δ= الفرق الأول للسلسلة.

Y_t= السلسلة الزمنية للمتغير المراد اختباره.

u_t = تعبر عن حد الخطأ في النموذج.

$\rho.\alpha.\beta.\lambda$ = المعاملات المراد تقديرها.

ولمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية (وجود جذر الوحدة) هناك بعض الفروض التي يجب اختبارها. وتتمثل في:

فرض العدم $H_0 : Y_t$

$$P = 1 \quad or \quad \lambda = 0$$

وقبول فرض العدم يعني أن السلسلة محل الاختبار غير مستقرة.

[1] ثم استثناء اختبار ديكي فوللر البسيط DF بسبب انخفاض قيمة DW ووجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي الأمر الذي لايجعلu_tمزعجا ابيض وبالتالي فشل اختبار DF .

الفرض البديل $H_1 : Y_t$

$$P\langle 1 \text{ or } \lambda\langle 0$$

وقبول الفرض البديل يعني أن السلسلة محل الاختبار مستقرة.

ويتم قبول الفرض البديل ورفض العدم إذا كانت : *tau المحسوبة > من tau الجدولية[1]. أي استقرار السلاسل الزمنية وعدم وجود جذر الوحدة.

ولاختبار استقرار سلاسل الدراسة سوف يقوم الباحثان باجراء اختبار جدر الوحدة لبيانات عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري في ليبيا خلال المدة (1992– 2015)، وذلك باستخدام صيغ اختبار ADF المبينة في المعادلات (1،2،3) وبالاستعانة ببرنامج Gretl .

بتطبيق الصيغ الثلاث السابقة على السلاسل الزمنية الممتدة من 1992 إلى 2015، لكل منعرض النقود)(MS، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)بالأسعار الجارية، والميزان التجاري (TB)، لاختبارمدى استقرارها وسكونها (اختبار جذر الوحدة)، وبالاستعانة ببرنامج Gretl، أمكن الحصول على النتائج المدرجة فيالجدول التالي.

جدول رقم (2)

نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل من عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري

المتغير		الصيغة I	الصيغة II	الصيغة III
الاختبار بدون فروق (في المستوى)				
عرض النقود MS		1.465	1.560	-0.725
الناتج المحلي الاجمالي GDP		-0.130	-0.638	-1.293
الميزان التجاري TB		-1.184	-1.434	-0.731
الاختبار بادراج الفجوة الأولى للفرق الأول				
عرض النقود MS		-0.931	-2.500	-3.768
الناتج المحلي الاجمالي GDP		-2.901	-2.929	-3.768
الميزان التجاري TB		-3.505	-3.416	-3.678
القيم الحرجة	%1	-2.50	-3.75	-4.38
	%5	-1.95	-3.00	-3.60
	%10	-1.60	-2.62	-3.24

1) نلاحظ أن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى وذلك لأنtauالمحسوبة اصغر من tau الجدولية عند مختلف مستويات المعنوية وبذلك لانستطيع رفض فرض العدم، أي أن السلاسل غير مستقرة.

[1]- لايمكن مقارنة tauالمحسوبة بقيم t الجدولية حتى في العينات الكبيرة، وإنما تقارن بقيم معدة خصيصا من قبل Dickey-Fuller لهذا يعرف هذا الاختبار باختبار DF .

2) اتصفت جميع السلاسل بالسكون والاستقرار بعد أخذ الفرق الأول، حيث استقرتسلسلة عرض النقودبازاحة ومتجه زمني عند مستوى معنوية 5%فكانت قيمة tau (المحسوبة) > من tau الجدولية، (3.768−(<)3.60−). بينما استقرتسلسلة الناتج المحلي الاجمالي بدون ازاحة عند مستوى معنوية 1%، حيث كان معامل الازاحة في الصيغة الأولى والثانية غير معنوي، وكان معامل المتجه الزمني في الصيغة الثالثة غير معنوي ايضا، ولهذا أُختيرت الصيغة الأولة للاختبار، وكانت قيمة tau (المحسوبة) > من tau الجدولية (2.901−) > (2.500−) . وسلسلة الميزان التجاري استقرت بدوت ازاحة ومتجه زمني ايضا،وعند مستوى معنوية 1%، فكانت قيمة tau المحسوبة (3.505−) > من tau الجدولية (2.50−).

3) إن جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى $Ct\sim I(1)$، لأنها سكنت جميعها عند اخذ الفرق الأول وهذا يعني أن احتمال وجود تكامل مشترك بينها.

2 – 2 اختبار التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه (تصاحب بين سلسلتين زمنيتين) $(Y_t.X_t)$أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن(عطية، 2005، ص670). ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا أخذت كلا على حده ولكنها تكون مستقرة كمجموعة.

فعندما تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة أو مستقرة يمكن استخدام طريقة التكامل المشترك باستخدام اختبار انجل جرانجر (Engle– Granger) وذلك لغرض اختبار وجود توازن طويل لأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها ومستقرة في الفرق (القدير، 2005، ص211)

وفي بعض النماذج فإنه يتم اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات علاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة Engle– Granger والمتكونة من خطوتين.

1) تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + u_t \qquad \rightarrow 4$$

2) اختبار سكون البواقي u_t (Residuals) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) باستخدام الصيغة الاولى للاختبار أي بدون إزاحة ولا متجه زمني.

فإذا دلت الاختبارات على سكون البواقي فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين Y_t وX_t ومن ثم استنتاج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين (المرجع نفسه، ص212)

$$\Delta u_t = \lambda u_{t-1} + \sum \beta u_{t-i} + e_t \quad \rightarrow 5$$

ونحدد قيم tau^* (المحسوبة لتُقارن بالقيم الحرجة فإذا كانت $tau<tau^*$ (الجدولية) نرفق الفرض العدم وتكون السلسلتان $(Y_t.X_t)$ تتصف بخاصية التكامل المشترك، وإذا تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل أي أن(tau^* المحسوبة tau< الجدولية) فإنه لا تتمتع متغيرات الدراسة $(Y_t.X_t)$ بخاصية التكامل المشترك ويكون الانحدار المقدربينها غير زائفاً.

وباستخدام اختبار Engle– Granger جرى اختبار التكامل المشترك بنفس الطريقة بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي وبين عرض النقود والميزان التجاري،باستخدام برنامج Gretl القياسي، وفأمكن الحصول على النتائج المبينة في الجداول رقم (3) و(4) على التوالي.

جدول رقم (3)

نتائج التكامل المشترك بين عرض النقود الناتج المحلي الجمالي

الاختبارgdp_MS	DF
بدون حد ثابت	-2.109
القيمة الحرجة	(-1.95)
القرار	استقرار سلسلة البواقي

يتضح من الجدول رقم (3) وجود تكامل مشترك بين سلاسل عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لأن tau^* المحسوبة tau> الجدولية عند مستوى معنوية 5% وأن بينهما علاقة سببية على الأقل في اتجاه واحد بين المتغيرات . مما يعني إمكانية تطبيق نموذج تصحيح الخطأ لتحليل العلاقة السببية.

جدول رقم (4)

نتائج التكامل المشترك بين عرض النقود والميزان التجاري

الاختبارTB_MS	DF
بدون حد ثابت	-2.310
القيمة الحرجة	(-1.95)
القرار	استقرار سلسلة البواقي

يتضح من الجدول رقم (4) وجود تكامل مشترك بين سلاسل عرض النقود والميزان التجاري لأن* tau المحسوبة tau> الجدولية عند مستوى معنوية 5% . وهذا يدل على وجود علاقة سببية على الأقل في اتجاه واحد بين المتغيرات.

3- تحليل العلاقة السببية.

أظهرت النتائج الإحصائية التي تمت معالجتها في المبحث الأول أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تتصف بخاصية الاستقرار وأن هناك تكاملاً مشتركاً بينها وبالتالي استقرار العلاقة طويلة المدى. وعليه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج كما أن هذا الاختبار يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (العبدلي، 2007، ص25).

3-1 نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model

إذا كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة كل على حدة ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك كمجموعة فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ولا يترتب على قياس العلاقة بينها في هذه الحالة الحصول على انحدار زائف. ويأخذ نموذج تصحيح الخطأ في الحسبان كل من العلاقة طويلة الأجل وذلك باحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل وذلك بإدراجها فروق السلاسل الزمنية (عناني، 2009، ص682).

ويتم أولاً إيجاد سلسلة حد الخطأ

$$Y_t = \alpha_1 + b_1 X_t + \varepsilon_{1t} \qquad \rightarrow 6$$

ويمكن تحديد حد تصحيح الخطأ والمتمثل في البواقي، بحيث يكون (باشا آغا، 2009، ص91):

$$\varepsilon_{1t} = Y_t - \alpha_1 - b_1 X_1 \qquad \rightarrow 7$$

ويأخذ نموذج تصحيح الخطأ الصيغة:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i-1}^{K} \beta_i \Delta x_{t-i} + \theta \varepsilon_{1t-i} + Z_t \qquad \rightarrow 8$$

حيث إن:

ΔY_t = تمثل الفرق الأول للمتغير التابع (Y_t).

i = رقم الفجوة الزمنية لفروق المتغير المستقل (X_t).

K = عدد الفجوات الزمنية المدرجة بالنموذج.

β_i = تأثير قصير الأجل التي تقيس التأثير الفوري للتغير في X_t على التغير في Y_t.

ΔX_{t-i} = الفروق الأولىللمتغير التفسيري.

θ = معامل سرعة التعديل (Speed of adjustment) (وهو يشير إلى مقدار التغيرفي المتغير التابع كنتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة)(المرجع نفسه، ص683).

ولذا ينبغي رصد أول معلمة سالبة لها معنوية إحصائية بالنسبة لحد تصحيح الخطأ كما أنه ليس من الضروري أن تكون الفجوة الزمنية لحد تصحيح الخطأ هي نفسها في المتغير التفسيري (عناني، 2009، ص683).

وبتطبيق الخطوات السابقة على السلاسل الزمنية محل الدراسة باستخدام برنامج gretl أمكن الحصول على النتائج التالية:

1- عند تطبيق نموذج تصحيح الخطأ على السلاسل الزمنية لكل من عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والميزان التجاريأمكن الحصول على النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (5) .

الجدول رقم (5)

نتائج تطبيق نموذج تصحيح الخطأ على السلاسل الزمنية لكل من عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والميزان التجاري للمدة (1992- 2015)

المتغير التابع	المتغير المستقل	مدة تباطؤ		معامل تصحيح الخطأ	معنوية معامل تصحيح الخطأ
		المتغير المستقل	حد تصحيح الخطأ		
GDP	MS	0	1	−0.41	%10
MS	GDP	0	3	−0.1641	5%
TB	MS	0	1	−0.54	5%
MS	TB	4	6	−0.194	5%

- كان معامل تصحيح الخطأ معنوي وذو قيمة سالبة في المعادلة الاولى، والتي كان فيها الناتج المحلي الاجمالي متغير تابع وعرض النقود متغير مستقلا بادراج فترة ابطاء واحدة لحد الخطأ حتى يصل إلي وضع التوازن في الاجل الطويل.وبعبترة أخرى فإن الناتج المحلي الاجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة ( )tبنسبة 41% من قيمة الاختلال في الفترة (t−1)
- و معامل تصحيح الخطأ كان معنوي وذو قيمة سالبة ايضا في المعادلة الثانية، والتي كان فيها الناتج المحلي الاجمالي متغير مستقلا وعرض النقود متغير تابعا،بادراج (3) فترات ابطاء لحد الخطأ حتى تصل الي وضع التوازن في الاجل الطويل. أي أنه عندما ينحرف عرض النقود في المدى القصير في الفترة (t−3) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما قيمته 16% من هذا الانحراف في الفترة t .
- اكان معامل تصحيح الخطأ معنوي وذو قيمة سالبة في المعادلة التالتة والتي كان فيها الميزان التجاري متغير تابع وعرض النقود متغير مستقلا بادراج فترة ابطاء واحدة لحد الخطأ حتى تصل الي وضع التوازن في الاجل الطويل.
- كان معامل تصحيح الخطأ معنوي وذو قيمة سالبة في المعادلة الاولى والتي كان فيها عرض النقود متغير تابع والميزان التجاري متغير مستقلا بادراج فترة ابطاء واحدة لحد الخطأ حتى تصل الي وضع التوازن في الاجل الطويل.

3-2- نموذج تصحيح الخطأ وعلاقة السببية لجرا نجر.

تقوم فكرة اختبار "جرا نجر" للسببية على أساس أن المتغير X تسبب في المتغير Y (Y←X)، إذا كان التنبؤ بقيم Y عن طريق القيم السابقة للمتغيرX والقيم السابقة للمتغير Y كان افضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير Y فقط. والعكس يقال إن

المتغير Y هو الذي تسبب في المتغير X (X←Y)، إذا كان التنبؤ بقيم X عن طريق القيم السابقة للمتغير Y والقيم السابقة للمتغير X كان افضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير X فقط. وقد تكون العلاقة تبادلية، يؤثر كلاً منهما على الآخر ويستخدم النموذج المعادلتين التاليتين (عطية.2005 ص689).

$$\Delta Y_t = \alpha_1 + \sum_{i-1}^{m} \beta_1 \Delta Y_{t-1} - 1 + \sum_{i=1}^{n} \delta_{1i} \Delta X_t - i + \theta_1 \varepsilon_1 t - 1 + Z_{1t} \rightarrow 9$$

$$\Delta X_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} \Delta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{Q} \delta_2 i \Delta Y_{t-i} + \theta_2 E_2 t - 1 + Z_{2t} \rightarrow 10$$

حيث إن

ΔY_t = الفروق الأولى للسلسة Y_t.

ΔX_t = الفروق الأولى للسلسة X_t.

E_{2t-1}, E_{1t-1}= حدي تصحيح الخطأ في المعادلتين.

θ = معامل سرعة التعديل.

m.n = عدد الفجوات الزمنية.

ويتم تحديد الحجم الأمثل لهذه الفجوات باستخدام معيار الحد الأدنى لخطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error (FPE) وبأخذ هذا المعيار الصيغة التالية للفجوة m(المرجع نفسه 2005 ص690)

$$fPE_m = \left(\frac{T+K}{T-K}\right)\left(\frac{SSR_m}{T^1}\right) \rightarrow 11$$

وتمثل T حجم العينة

m = حجم الفجوة الزمنية.

K= m+2 (وجود تكامل مشترك).

وبما أن هدف الدراسة معرفة طبيعة واتجاه السببية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية والثابتة فإن المعادلات تأخذ الصيغة الآتية:

1- طبيعة واتجاه العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

$$\Delta GDP_{1t} = \alpha_1 + \sum_{i-1}^{m_1} \beta_{1i} \Delta GDP_{t-1} + \sum_{i-1}^{n_1} \delta_{1i} \Delta MS_{t-i} + \theta_1 \varepsilon_{1t-1} + Z_{1t} \qquad \rightarrow 12$$

$$SM_{t2} = \alpha_2 + \sum_{i-1}^{m_2} \beta_{2i} MS_{t-1} + \sum_{i-1}^{n_2} \delta_{2i} \Delta GDP_{t-i} + \theta_2 \varepsilon_{2t-3} + Z_{2t} \qquad \rightarrow 13$$

حيث:

Δ = الفرق الأول لكل من السلاسل الزمنية (GDP – SM) .

ε = حد تصحيح الخطأ.

m.n = عدد الفجوات.

2- طبيعة واتجاه العلاقة بين عرض النقود والميزان التجاري:

$$\Delta TB_{t1} = \alpha_1 + \sum_{i-1}^{m_1} \beta_{1j} \Delta TB_{t-1} + \sum_{i-1}^{n_1} \delta_{1i} \Delta MS_{t-i} + \theta_1 \varepsilon_{1t-1} + Z_{1t} \qquad \rightarrow 14$$

$$\Delta SM_{t2} = \alpha_2 + \sum_{i-1}^{m_2} \beta_{2i} MS_{t-1} + \sum_{i-1}^{n_2} \delta_{2i} \Delta TBt - i + \theta_2 \varepsilon_{2t-6} + Z_{2t} \qquad \rightarrow 15$$

حيث:

Δ = الفرق الأول لكل من السلاسل الزمنية (SM –TB) .

E= حد تصحيح الخطأ.

m.n= عدد الفجوات والتي يمكن تحديدها باستخدام أسلوب معيار الحد الأدنى لخطأ التنبؤ النهائي (FPE) وتتمثل خطوات تحديد الحجم الأمثل للفجوات الزمنية فيما يلي (عطية 2005، ص691).

أ) تقدير علاقة الانحدار البسيطة وذلك للحصول على البواقي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_1 + Z_{1t} \qquad \rightarrow 16$$

ب) تقدير المعادلة رقم (9) بافتراض(n =0)، ويتم تجريب عدد(6) أحجام للفجوة (m) مع حساب FPE معيار الحد الأدنى لخطأ التنبؤ النهائي لكل صيغة واختبار الصيغة التي يكون عند FPE عند حده الأدنى وعندها تكون (m^*) هي الحجم الأمثل للفجوة.

ج) نثبت (m^*) ثم نعيد تقدير الصيغة المقيدة التي تتمثل في المعادلة السابقة (16) وذلك بتجريب (6) أحجام للحصول على مجموع مربعات البواقي المتغير المستقل ($SSRm^*.n^*$) واختبار الحجم الذي يصل عنده خطأ التنبؤ النهائي لحده الأدنى ويكون هو الحجم الأمثل للفجوة (n^*) .

د) تصحيح الصيغة الأفضل للمعادلة (9) هي التي يصل في ظلها خطأ التنبؤ النهائي إلي المستوى $FPE(m^*.n)$

هـ) إذا كانت (m^*) $\rangle$ FPE ($m^*.n^*$) FPE . فإن x_tتسبب y_t

إذا كانت (m^*) $\langle$ FPE ($m^*.n^*$) FPE . فإن x_tلا تسبب y_t

و تطبيق الخطوات السابقة على السلاسل الزمنية لعرض النقود والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تم الحصول على الجدول التالي.

جدول رقم (6)

تحديد قيمة $m^*.n^*$لسلاسل عرض النقود والناتج الامحلي الاجمالي

رقم المعادلة	علاقة الانحدار		نتيجة المقارنة لـ FPE	القرار
	التباطؤ لأجل m^*	التباطؤ لأجل n^* ,		
12	3	4	m^*_3 (2027)<m^*_3, n^*_4(1688)	MS **تسبب** GDP
13	1	1	m^*_1,) m^*_1 (364)< n^*_1(348	GDP**تسبب**MS

يوضح الجدول السابق نتائج تقدير المعادلتين (12،13) لبيان اتجاه السببية بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي. ومن المعادلة 12 والتي كان فيها عرض النقود متغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي متغير تابع، نجد أن (m*) $\langle$ FPE (m*.n*) FPE، وبالتالي عرض النقود يسبب في الناتج المحلي الاجمالي(MS←GDP). كما أنه وُجد في المعادلة رقم 13، والتي كان فيها الناتج المحلي الاجمالي متغير مستقل وعرض النقود متغير تابع، أن (m*) $\langle$ FPE (m*.n*) FPE ايضا، وبالتالي الناتج المحلي الاجمالي يتسبب في عرض النقود ايضا(GDP←MS)، أي أن العلاقة بين المتغيرين علاقة تبادلية في الاتجاهين.

جدول رقم (7)

تحديد قيمة $m^*.n^*$لسلاسل عرض النقود والميزان التجاري

رقم المعادلة	علاقة الانحدار		نتيجة المقارنة لـ FPE	القرار
	التباطؤ لأجل m^*	التباطؤ لأجل n^* ,		
14	2	3	$m^*_2(824)<m^*_2, n^*_3(1649)$	MSلا تسبب TB
15	2	3	$m^*_2, n^*_3(402)\ m^*_2(559)<$	TBتسبب MS

يوضح الجدول السابق نتائج تقدير المعادلتين (14،15) لبيان اتجاه السببية بين عرض النقود والميزان التجاري. ومن المعادلة 14 والتي كان فيها عرض النقود متغير مستقل والميزان التجاري متغير تابع، نجد أن (m*) <FPE(m*.n*) FPE، وبالتالي عرض النقود لا يسبب في الناتج المحلي الاجمالي(MS←GDP). بينما وُجد في المعادلة رقم 15، والتي كان فيها الميزان التجاري مستقل وعرض النقود متغير تابع، أن (m*) 〉 FPE (m*.n*) FPE، وبالتالي الميزان التجاري يتسبب في عرض النقود ايضا(GDP←MS)، أي أن العلاقة بين المتغيرين علاقة ذات اتجاه واحد .

النتائج

اظهرت النتائج القياسية للعلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والميزان التجاري والمستندة إلي نموذج سببية جرانجر إلى تباين التأثير بين المتغيرات، فقد أظهرت هذه النتائج:

أ- التغيرات في عرض النقود تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الأجل القصير والطويل، وأيضا التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية يؤثر في التغير في عرض النقود على المدى القصير والبعيد.ويمكن ارجاع ذلك إلى أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية يعكس الزيادة في الأسعار والكميات.

ب- إن التغير في الميزان التجاري يؤثر في عرض النقود في المدى القصير والبعيد. ويرجع ذلك إلى بعض السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في الاقتصاد الليبي خلال معظم سنوات الدراسة ومنها القيود الكمية على الواردات ومراقبة الصرف الاجنبي، كذلك التغيرات التي طرأت على السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي.

قائمة المراجع

1- ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور،(الريا : دار المريخ للنشر، 1999).
2- الزرموح، عمر عثمان، الاقتصاد القياسي والتكامل المشترك، (مصراتة: دار الوَسَطِيّة،2012).
3- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن، طه عبدالله منصور،(الرياض: دار المريخ،1987).
4- ساموبلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله،(عمان: الدار الأهلية، الطبعة الثانية، 2006).
5- عطية، عبدالقادر محمد عبدالقادر، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، (بيروت: الدار الجامعية، 2005).
6- عناني، محمد عبدالسميع، التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية،(بيروت:الدارالجامعية،2009).
7- العبدلي، عابد بن عابد "محددات الطلب على المملكة العربية السعودبيةفي إطار التكامل المشترك ونصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح للتكامل الاقتصادي، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد الثاني والثلاتين 2007.
8- باشاآغى،عمر، الأثر المتبادل بين سعر الصرف وحجم الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي، رسابة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة 7 أكتوبر، 2009، غير منشورة).
الغالبي، عبد الحسين جليل، الجبوري سوسن كريم، أثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الاكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثاني العدد
العاشر،2008،
http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1717

دراسة العلاقة السببية بين اسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي في ليبيا

أ. ابوبكر عبدالقادر ابوعزوم

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة السببية في المدى القصير بين أسعار النفط الخام LP وسعر صرف الحقيقي للدينار الليبي RE للفترة الممتدة من 1970 الى 2010. وقد تم الاعتماد على اساليب التحليل القياسي المتمثلة في اختبار جذر الوحدة لتأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرين، واختبار العلاقة السببية باستخدام اسلوب جرانجر. وقد اظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين في المدى القصير، الا ان اثر سعر الصرف على أسعار النفط اكبر من تأثير أسعار النفط على سعر الصرف في المدى القصير.

المقدمة

يعد النفط من اهم الموارد الاقتصادية للاقتصاد الليبي. بل ان الاقتصاد الليبي يعتمد اعتماد كلي على صادرات النفط، حتى بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 67.1% سنة 1998، في حين شكلت نسبته من إجمالي الصادرات 97.7% سنة 2008. وعلى الرغم من اهمية هذا المورد في تمويل البرامج التنموية في ليبيا الا انه قد يكون مصدر لبعض المشاكل الاقتصادية التي قد تنتاب الاقتصاد بشكل عام. فالاعتماد على مصدر وحيد للدخل يجعل من اقتصاد الدولة عرضة الى عدم الاستقرار نتيجة التذبذبات التي قد تشهدها أسعار النفط. فالنفط كغيره من السلع الاقتصادية ويرتبط سعره في السوق بالطلب والعرض وبعض العوامل الاخرى كالأزمات السياسية او الكوارث الطبيعية. لذلك فان أسعار النفط لا يمكن التنبؤ بها في المستقبل القريب او البعيد. ولعل من اهم المتغيرات التي تؤثر وتتأثر بأسعار هذه السلعة هو سعر صرف العملة المحلية. ولتجنيب الاقتصاد اثر التذبذبات في سعر هذه السلعة فقد اهتمت هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين المتغيرين. حيث شهدت اسواق النفط تذبذبات كثيرة خلال الفترات السابقة نتيجة الاحداث العالمية، حيث كان للعوامل الاقتصادية والسياسية دوراً كبير في هذه التقلبات. ونظرا لعدم توافر بدائل لهذه السلعة كمصدر للطاقة فان سوق النفط يحضا بأهمية كبيرة في الاسواق العالمية. ولان سعر الصرف يعتبر من اهم ادوات السياسات الاقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي، فقد اهتمت هذه الورقة بدراسة العلاقة السببية بين المتغيرين في الاجل القصير والطويل وتوضيح

المفاهيم الخاصة لكلاهما وخصوصا ان النفط هو الممول الرئيسي لبرامج التنمية في الاقتصاد الليبي.

ونظرا للظروف التي شهدتها ليبيا مع بداية العام 2011م فقد تعذر حساب سعر الصرف الحقيقي للفترة ما بعد العام 2010م وذلك لعدم توفر البيانات الدقيقة عن الاقتصاد الليبي وتوقف الانتاج من حين لأخر في الفترة الاخير ناهيك عن الاوضاع السياسية للبلد التي اثرت بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي بشكل عام. ولكن يمكن ان يكون لهذه الدراسة اهمية في حالة استقرار البلاد وتفعيل السياسات الاقتصادية لإدارة الاقتصاد والخروج به من الازمة الحالية.

مشكلة الدراسة

يلعب سعر صرف الدولار دورا كبير في تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية وذلك لارتباط عقود النفط بالدولار. فقد اختلفت العديد من الدراسات الاقتصادية في تحديد العلاقة الاحادية بين هذين المتغيرين. حيث يرى البعض منهم ان انخفاض الدولار يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط في الوقت نفسه يرى اخرون ان ارتفاع أسعار النفط الخام تؤدي الى خفض الدولار الناتج عن زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي. عليه فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها في السؤالين التاليين:

1- ماهي طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار واسعار النفط؟
2- ما مدى قوة الارتباط بين المتغيرين والى اي مدى تمتد هذه العلاقة؟

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

1- توضيح اهم التطورات التي شهدتها اسعار النفط العالمية
2- توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بسعر صرف العملة.
3- دراسة العلاقة السببية بين اسعار النفط وسعر الصرف باستخدام اساليب التحليل الاقتصادي المعروفة.

اهمية الدراسة:

تنبثق اهمية هذه الدراسة في كونها تكشف حقيقة العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف العملة المحلية لما للثاني من دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. اضافة الى كونها تساعد صانعي القرار وراسمي السياسة الاقتصادية في ليبيا من اتخاذ

القرارات السليمة فيما يتعلق بسعر الصرف للعملة من حيث تخفيضها او رفعها. كما ان هذه الدراسة ستسهم في تزويد المكتبة العلمية بالمواضيع ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها وجود علاقة في اتجاهين بين سعر الصرف(RE) واسعار النفط(LP) في المدى القصير.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة علي دراسة حالة الاقتصاد الليبي وفيما يتعلق بسعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي.
- الحدود الزمنية: انحصرت الدراسة لدراسة العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من عام 1970 الى عام 2010م.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل أداء المتغيرين وتطورهما خلال فترة الدراسة واستخدام الاساليب الكمية الحديثة في قياس العلاقة بينهما.

مصادر البيانات

اولاً: بالنسبة للبيانات عن أسعار النفط الخام، فقد تم جمعها من واقع منشورات صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (IFS) أعداد مختلفة، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ثانياً: لان ليبيا تتبع نظام سعر الصرف الثابت فان سعر الصرف الحقيقي التوازني يتطلب الحساب بعدة طرق. ففي هذه الدراسة تم الاعتماد على الدراسات السابقة للحصول على بيانات سعر الصرف الحقيقي (التوازني). فقد تم الحصول عليها من دراسة قام بها الباحث عبدالله ابراهيم نورالدين "أثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا: للفترة من 1970 الى 2010". واستخدم الباحث قيمة العلاوة لكل من الصادرات والواردات الليبية (التبادل التجاري)[1] من خلال العلاقة التالية:

$$PREM = Vimrex / Wimex.....(1)$$

[1]- عبداللهابراهيمنورالدين،العلاقةالسببيةبينعرضالنقدوسعرالصرففيليبيا، مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد58، العدد 2، سنة 2013. ص10

حيث تمثل:PREX العلاوة علي التبادل التجاري، Vimex قيمة الصادرات والواردات بالعملة المحلية، Wimex تمثل قيمة الصادرات والواردات بأسعار الحدود.

ومن خلال ضرب قيمة العلاوة PREM بسعر الصرف الاسمي يمكن حساب سعر الصرف التوازني او الحقيقي من العلاقة التالية:

$$EXER = PREM * OEXER \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث تمثل: REXE سعر الصر الحقيقي (التوازني)، PREM العلاوة علي التبادل التجاري، OEXER سعر الصرف الاسمي.

اهم المشاكل التي واجتها الدراسة

من اهم المشاكل التي واجهة الدراسة هي صعوبة حساب سعر الصرف الحقيقي التوازني للفترة ما بعد 2010، وذلك راجع الى عدم دقة البيانات الخاصة بالصادرات والواردات الليبية بعد الاحداث التي شهدتها البلاد مع مطلع العام 2011،التى ادت الى ايقاف تصدير المورد المهم للاقتصاد الليبي وهو النفط وتوقف الصادرات من السلع الاخرى تماماً. اضافة الى نشاط السوق الموازي لسعر الصرف بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية الامر الذي حد من قدرة المصرف المركزي على احتواء الازمة والقضاء على السوق الموازي. لذلك اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة ما بين (1970-2010).

الدراسات السابقة

دراسة (Ben) 2011، حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة بين تذبذبات اسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي في نيجيريا. حيث استخدم سعر الصرف الحقيق كمتغير تابع واسعار النفط والانفتاح على العالم الخارجي كمتغيرات مستقلة. ومن خلال اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك وتحليل الانحدار فقد خلصت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها ان اسعار النفط اكثر تأثير على سعر الصرف من الانفتاح عن العام الخارجي وذلك راجع الى كون النفط الممول الرئيسي للاقتصاد النجيري بالتالي ان اي تغيرات تحدث في اسعار النفط فسوف يكون لها الاثر المباشر على سعر الصرف الحقيقي لعملة نيجيريا.

دراسة (Victor, Nathanael) 2012، حيث تناولت هذه الدراسة ايضا العلاقة بين اسعار النفط الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي في نيجيريا خلال الفترة من 1980 الى 2010 باستخدام السلاسل الزمنية . وقد اكدت اختبارات التكامل وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين

المتغيرين معززا ذلك باختبار السببية لجرنجر حيث اكدت ان التقلبات في اسعار النفط الحقيقة تسبب في تغير سعر الصر الحقيقي.

دراسة (Leili) 2010، اعتمد هذه الدراسة سلسلة بيانات شهرية ممتدة من 2002/1 حتى 2007/12/31 لدراسة العلاقة السببية بين اسعار النفط الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي لسبع دول مناعضاء منظمة الاوبك (الجزائر، اند وسيا، ايران، الكويت، السعودية العربية، فنزويلا، نيجيريا). وباستخدام اساليب التحليل الاحصائي واجراء الاختبارات اظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين المتغيرين محل الدراسة. حيث اكدت الدراسة وجود صلة قوية بين المتغيرين في الاجل القصير والطويل.

دراسة (Emmanuel) 2015 التي قام فيها بدراسة العلاقة بين سعر الصرف النسبي وكلً من اسعار النفط وسعرالواردات النسبي. حيث اعتمد الدراسة على سلسلة بيانات شهرية من 1 يناير 2008 الى 31 ديسمبر 2014. واشارت الدراسة الى ان اثر اسعار النفط على سعر الصرف اكبر مقارنة بالواردات، وان هناك أدلة على أحادية الاتجاه جرانجر السببية من أسعار النفط إلى سعر الصرف ومن أسعار النفط لاحتياطيات النقد الأجنبي.

دراسة Ibrahem (2011) التي درس من خلالها التأثيرات الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في البحرين. واستخدم الباحث البيانات عن الفترة 1980 الى 2005 واجراء اختبارات جذر الوحدة وتقنيات التكامل المشترك واختبار انجل–جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ (VECM). وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين المتغيرات محل الدارسة. وكشفت ايضا ان صدمة اسعار النفط ادت الى تذبذب في سعر الصرف الحقيقي في البحرين وان سعر الصرف الحقيقي كان له الاثر الاكبر على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في البحرين.

دراسة مريم عيسى (2016). حيث هدفت الدراسة الى تحليل واقع الصادرات الليبية، ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة1980–2010 مع إشارة مختصرة إلى ما آلت إليه الصادرات النفطية عقب نشوب الصراع في عام 2011م،وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها اعتماد قطاع التصدير على سلعة واحدة هي النفط، مع انخفاض مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ارتفاع مساهمة صادرات النفط في هذا الناتج. وايضا ان النمو في الناتج المحلي الإجمالي هو نمو غير مستقر لاعتماده على إيرادات الصادرات النفطية.

دراسة نبيل الجنابي وكريم حسين(2010). حيث هدفت الدراسة الي كشف العلاقة السببية بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار امام اليورو وتحديد اتجاها باستخدام الاساليب القياسية، منطلقة من فرضية مفادها وجود علاقة سببية مستقرة وعكسية وباتجاه واحد من سعر صرف الدولار الى اسعار النفط الخام في الاجلين القصير والطويل. وقد تناولت الدراسة سلسلة بيانات شهرية للفترة من 2009/8/10 الى 2010/6/30. وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة بين المتغيرين في الامدين القصير والطويل،وان سببية العلاقة تتجه من سعر الصرف الى اسعار النفط الخام.

دراسة سمية وعبدالحميد (2015) التي سعت الي قياس الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري باستخدام أدوات التحليل القياسي. حيث اعتمدت الدراسة على سلسلة بيانات شهرية لكل من أسعار النفط وسعر الصرف للفترة من 2000 الى 2010. وقد اظهرت الدراسة وجود اثر غير مباشر لتقلبات اسعار النفط على سعر الصرف من خلال اليات السياسة المالية والنقدية. وايضا وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرين، اما اختبار لجرنجر اظهر وجود علاقة في المدى القصير. ومن خلال اختبار الدوال فان صدمات اسعار النفط لها اثر سلبي على سعر الصرف.

وفي هذه الدراسة سيتم استخدام نفس اساليب التحليل التي اتبعتها الدراسات السابقة مع اختلاف بيئة البحث وذلك بالتطبيق على حالة الاقتصاد الليبي وكشف العلاقة بين اسعار النفط وسعر الصرف التوازني للفترة من 1970 الى 2010 والحصول على النتائج وتحليلها مع التفسير.

لمحة تاريخية حول اهم التطورات التي شهدتها اسواق النفط العالمية

شهدت اسعار النفط الخام منذ اكتشافه الى ان اصبح سلعة اقتصادية سواء للدول المنتجة او الدول الصناعية التي يعد فيها المصدر الاساسي للطاقة تطورات كثيرة يمكن عرضها على النحو التالي:

الفترة من 1940 الي 1960.

من اهم الاحداث التي شهدتها اسواق النفط قبل العام 1940 بعد انتشار اكتشاف النفط في اماكن متفرقة من العالم وخصوصا في منطقة الشرق الاوسط فقت اجتمعت سبع شركات عالمية كانت تسيطر على تجارة النفط آن ذاك وشكل كارتل في 1926/9/18 لتجنب حرب الاسعار وضمان امريكيا لتسويق نفطها في الدول الاوربية التي كانت اكبر مستهلك للنفط الخام باعتبارها الدول الصناعية. فقد اتفقت تلك الشركات على توحيد بيع سعر النفط الخام في اي مكان في العالم وفق نظام اسعار الخليج الزائد (الاساس الاحادي الجانب) واخذ من خليج المكسيك نقطة لتسعير

النفط الخام. حيث بلغ سعر البرميل 1.09$ في العام 1936. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واكتشاف البترول في الدول العربية والذي تميز بقربه من مناطق الاستهلاك وسهولة اخراجه وانخفاض سعره نسبيا مقارنة بنفط خليج المكسيك، فقد عملت الشركات السبع على اوقاف العمل بنظام النقطة الاساسية والعمل بنظام نقطة الاساس المزدوج عام 1945. فوفقا لهذا النظام يتم تسعير بترول الشرق الاوسط على اساس البترول المصدر من خليج المكسيك. وظل هذا النظام ساريا الى ان تم تشكيل منظمة الاوبك عام 1960 من قبل الدول الاساسية المنتجة للنفط وهي فنزويلا، السعودية، العراق، ايران والكويت.[1]

الفترة من 1960 الى 1973

بعد انشاء منظمة الاوبك في العام 1960 والتحسن الذي شهدته اسعار النفط والتخلص من هيمنة الشركات السبع شجع ذلك الى انضمام ثمانية دول اخرى الى المنظمة وهي ليبيا، اند وسيا، الامارات العربية المتحدة، الجزائر، نيجيريا، الاكوادوروالغابون ليصبح عدد اعضاء المنظمة ثلاثة عشر عضو. واعتمدت تلك الدول النفط كمصدر اساسي لدخولها حتى اصبح انتاج المنظمة يمثل 53% من الانتاج العالمي. وهدفت المنظمة الى تثبيت اسعار النفط رغم محاربة الشركات السبع لها. ولجأت الدول الاعضاء الى نظام الحصص على اساس نسب الاحتياطي الموجود بكل دولة عضو. واستطاعت الدول الاعضاء تثبيت اسعار النفط في هذه الفترة غير انها لم تستطع رفع اسعار البترول. وفي العام 1968 استطاعت ليبيا، السعودية والكويت انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط بعد حرب اسرائيل ثم انظمت لها كل من الجزائر، البحرين، ابوظبي، دبي، قطر.

ومن الجدير بالذكر انه بعد اعلان امريكيا وقف تحويل الدولار الى ذهب سنة 1970 تكبدت الدول المنتجة والمصدرة للنفط خسائر كبيرة دفعها الى مطالبة الشركات النفطية بتعويضها عن الخسائر التي نتجت عن تخفيض سعر الصرف للدولار.وبعدها توالت اجتماعات الدول الاعضاء واتسعت دائرة المفاوضات حتى اسفرت عن توقيع اتفاقية جنيف في ديسمبر 1972. حيث اعتمدت الدول الاعضاء مبدا التعديل الفصلي لأسعار النفط المعلنة استنادا الي صيغة حسابية تأخذ في عين الاعتبار معدل تغير اسعار صرف الدولار مقابل 9 عملات رئيسية. والجدول (1) يوضح اهم التطورات في أسعار النفط.

[1]- علي العمري، دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر(1970-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.ص ص6-7 .

الشكل (1): تطور اسعار النفط الخام خلال الفترة من 1970 الى 2010 بالدولار الامريكي

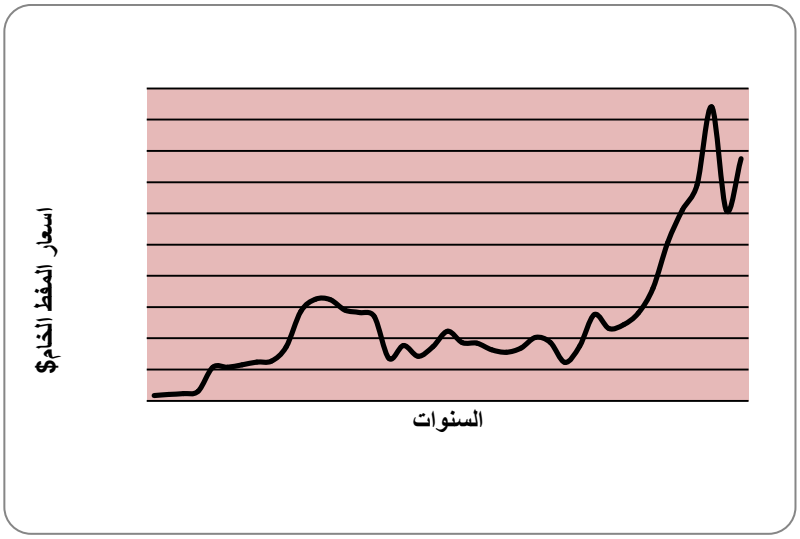

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (IFS) أعداد مختلفة.

الفترة من 1973 الى1985

لقد كان للحرب العربية الاسرائيلية الاثر الكبير في ارتفاع اسعار النفط من 3.05$ بداية العام 1973 الى ان وصلت 11.5$ للبرميل في شهر ديسمبر من نفس العام. حيث امتنعت الدول العربية عن تصدير النفط للدول التي تحالفت مع اسرائيل الامر الذي ادى الى نقص المعروض من النفط الخام في السوق العالمية وانخفضت نسبة الاوبك من انتاج وتصدير النفط الى 33% بدلا من 53% في الفترة السابقة. واستمر سعر النفط في الارتفاع الى ان وصل الى 32.51$ عام 1981. ادى هذا الارتفاع في اسعار النفط بالدول الصناعية اتباع سياسة الترشيد لخفض استهلاك الطاقة. ومع بداية العام 1982 بدأت اسعار البترول في الانخفاض ولكن بنسب بسيطة الى ان وصلت 27.01$ في العام 1985.[1]

الفترة من 1986 الى 2010

لقد استطاعت دول الاوبك في الفترة السابقة من التأثير على اسعار النفط من خلال تحديد الحصص ونقص العرض منه في السوق الى رفع اسعار النفط الخام، وتجاهلت حصتها من المعروض في السوق العالمي، في الوقت الذي عملت فيه الدول الصناعية على اتباع سياسة

[1]- سمية موري، أثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابوبكربلقايد، الجزائر، 2010، ص ص70-73

الترشيد في استخدام الطاقة من خلال برامج وكالة الطاقة العالمية وايضا ضخامة الاستثمارات التي انفقتها امريكيا في بحر الشمال والتي استطاعت من خلاله الاستحواذ على النصيب الاكبر في السوق العالمية وكذلك دخول منافس جديد وهو منظمة الاوابك، ادى الى انهيار اسعار النفط بشكل كبير مع بداية العام 1986. حيث وصل سعر البرميل الى 13$. اضافة الى ذلك قامت نيجيريا بالتخلي عن قاعدة تحديد الاسعار وخفضت في اسعارها للنفط وتبعتها السعودية بعد بداية اسعار النفط في التراجع في 1982/12/20. وقد نتج عن هذا الانهيار الكبير في الاسعار تحقيق خسائر باهضه للدول الاعضاء في منظمة الاوبك. وفي العام 1989 وبالتنسيق والاتفاق بين المنظمتين على تحديد كميات الانتاج بين الدول الاعضاء عادت اسعار البترول الى الانتعاش.

وفي العام 1998 عادت اسعار النفط الى الانخفاض لتصل الى 12.28$ بسبب الاختلال بين الطلب والعرض في السوق العالمية للنفط، حيث انخفض الطلب على النفط من قبل دول اسيا بسبب الازمة الاقتصادية. ومن الجانب الاخر ذاد العرض العالمي من النفط بسبب رفع بعض من دول الاوبك من انتاجها وايضا عودة الصين والاتحاد السوفيتي والعراق بقوة الى السوق. ولكن سرعان ما عادت الاسعار الى الارتفاع بعد ان قامت دول الاوبك وغيرها من تخفيض انتاجها من النفط في مطلع العام1999. ومع تطور الاحداث التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط وانقطاع الامدادات من فنزويلا نتيجة الاضراب العام والحرب على العراق والاوضاع الداخلية لنيجيريا، كل ذلك ادى الى انخفاض العرض في السوق النفطية وهو ما جعل اسعار البترول تستمر في الارتفاع الى ان بلغت في العام 2010 ما قيمته 77.5$ للبرميل[1] كما هوو مبين في الجدول (1).

مفهوم سعر الصرف

1- **سعر الصرف الاسمي:** يعرق سعر الصرف الاسمي على انه سعر العملة المحلية بدلالة عملة اجنبية او العكس. وهنا يجب التنويه الى ان سعر العملة بالأسعار الجارية، اي لا يأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للعملة في البلدين. فاذا ارتفع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية، فان ذلك مؤشر على تحسن سعر الصرف. اما اذا حدث العكس وانخفضت العملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية دل ذلك على تدهور سعر الصرف.[2]

2- **سعر الصرف الحقيق:** *"ويمكن تعريفه بأنه السعر النسبي للسلع من بلدان مختلفةعندما تقاس بعملة مشتركة مع الدولة المعنية. فسعرالصرف الحقيقي يعبر عن عدد الوحدات من السلع*

[1]- المرجع السابق، ص ص20-29.

[2]- عيسى محمد الغزالي، سياسات اسعار الصرف، سلسلة دوريات تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003.ص4

المستوردة الكافية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية".[1]، بالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة ويساعد الاقتصاديين في الدولة على اتخاذ قراراتهم.

3- **سعر الصرف التوازني:**وهو سعر الصرف الذي يحقق التوازن الكلي للاقتصاد، اي ان سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. وبالتالي فان اي صدمات نقدية سوف تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعد سعر الصرف التوازني عن مستواه. ويوجد عدة طرق لحساب سعر الصرف التوازني تختلف باختلاف حالة الاقتصاد للدول.[2]

العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار

خضعت العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام للعديد من الدراسات الاقتصادية التي توصلت إلي نتائج غير حاسمة. وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولار وأسعار النفط واتجاهها إلي أربعة وجهات نظر:

وجهة النظر الأولى: علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر صرف الدولار إلي أسعار النفط الخام من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة لانخفاض الدولار التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام.

وجهة النظر الثانية: ترى ان ارتفاع أسعار النفط الخام تسبب خفض الدولار بسبب زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي والعكس صحيح.اي سببية معكوسة.

وجهة النظر الثالثة: فقد توصلت إلي وجود علاقة سببية متبادلة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار. إذ يجمع الرأي وجهتي النظر السابقتين.

وجهة النظر الرابعة: وتشير إلي كلاً من سعر صرف الدولار وأسعار النفط تتحكم بها عوامل متباينة، فالأول يتحدد بما تطرحه نظريات سعر الصرف، والثاني تتحكم به الطبيعة الخاصة للسوق النفطية وهما نتاج لهيمنة الاقتصاد الأمريكي بحيث لا توجد علاقة بينهما. إن العلاقة بين أسعار النفط والدولار شائكة للغاية، ففي الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار إلي رفع أسعار النفط, يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة

[1]- عبدالله ابراهيم نورالدين، اثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 37، العدد 1، الاسكندرية، مصر، مارس 2016. ص217

[2]- عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص7

العجز في ميزان المدفوعات والعكس صحي.[1] ونظرا للدور الذي تلعبه سياسة سعر الصرف في استقرار الاقتصاد والنمو الاقتصادي فان استقرار سعر الصرف الحقيقي يتطلب دراسة مستمر للمحافظة على التوازن الكلي والمساعدة في رسم السياسات الاقتصادية. ولان اغلب الدول النفطية مثل ليبيا يمثل النفط الجز الاكبر من صادرتها، فان اي تذبذبات في اسعار النفط سوف تأثر بشكل كبير على سعر صرف تلك الدول. وهذا الاثر يمتد حتى يحدث تغيرات هيكلية في الاقتصاد برمته اذا لم يتم معالجته بسرعة. فقد اكدت العديد من الدراسات الاقتصادية ان ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات. ولكون سعر النفط والدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فان الدول المنتجة للنفط والتي تبيع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيمةالشرائية للدولار والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية وللتعويض عن هذاالتراجع في القوة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر البرميل كما ان المعطيات العالمية والحوادث التاريخية أظهرت تراجع مقدرة منظمة الدول المصدرة للنفط في رسم سياسات الاستقرار السعري(OPEC). ان فك ارتباط العلاقة بين الدولار وأسعار النفط يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار إن لم يكن هذا ممكنا فإن انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ.

ومن ناحية اخرى يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر. حيث يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل في انخفاض الدولار في أسواق النفط يؤدي الى زيادة حدة المضاربات في عقود النفط الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار النفط. فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى المقدرة بالعملات الأجنبية، الامر الذي يزيد من اقبال المستثمرون عليه.اما الأثر الغير المباشر في الاجل الطويل فيتمثل في ان انخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية يحدث تغيرات في أساسيات السوق عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط. فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازم ة لزيادة الطاقة الإنتاجية وانخفاض المعروض من النفط مقارنة بالطلب وبالتالي ارتفاع أسعار النفط. والأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسلم عائداتها بالدولار ولكنها تدفع تكاليفها بعملات

[1]- زياد ابو منديل، مقالة بعنوان "ما السر وراء انخفاض أسعار النفط وارتفاع سعر الدولار الأمريكي"، وكالة (sawa news، فلسطين،
http://www.palsawa.com/news/2016/02/03/economy/58327.html.2016/2/3

مختلفة.فشركات النفط في بحر الشمال مثُلا تدفع أجور عمالها باليو رو في الوقت الذي تتسلم فيه عائداتها بالدولار. وهذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية، رغم ارتفاع أسعار النفط. هذا أيضًا يخفض المعروض، ويرفع أسعار النفط.[1]

تطور سعر الصرف في ليبيا

كانت العملة الليبية في بداية صدورها عام 1952 تعرف بالجنية الاسترليني ويعادل 2.8$. وعندما اعلنت امريكيا تخليها عن نظام الذهب في 1971 وتخفيض قيمته تجاه وحده حقوق السحب الخاصة (وحدة حقوق السحب الخاصة =1.0857$). ادى هذا التخفيض الى رفع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار ليصبح 1 دينا=3.04$. وفي عام 1973 قامت أمريكيا بتخفيض قيمة الدولار مقابل وحدات السحب الخص بنسبة 10%. ادى ذلك الى ارتفاع قيمة الدينار الليبي بنسبة 11% (1 دينار=3.3776$). وفي فبراير من نفس العام قامت ليبيا بفك عملتها عن الجنية الاسترليني وربطها بالدولار الامريكي وحددت سعر صرف ثابت للدينار (1دينار=0.29679). وبالتالي فان قيمة اي عملة اخرى تتغير بتغير قيمة الدولار تجاه تلك العملات. واستمر الدينار الليبي محافظا على قيمته مع عدم وجود سوق موازيه لسعر صرف العملة. وفي مارس عام 1986 وانهيار اسعار النفط قامت ليبيا بفك ربط الدينار بالدولار وربطه بوحدة حقوق السحب الخاصة (1 دينار= 2.8 وحدة حقوق سحب خاصة). وفي مايو من نفس العام تم وضع هامش يمكن ان يتذبذب فيه سعر الصرف صعودا وهبوطا بحوالي±7.5%. اي ما يعادل 2.6064 كحد ادنى. وفي فبراير 1992 استحدث مصرف ليبيا المركزي نظام سعر الصرف الخاص المعلن الى جانب سعر الصرف الرسمي. ووفقا لهذا النظام خول المصرف المركزي للمصارف التجارية ببيع العملات الاجنبية للغرض الخاص والتجارة بهدف ترشيد استخدام النقد الاجنبي ورفع قيمة الدينار امام العملات الاجنبية في السوق الموازية. وفي يناير 2002 تم تعديل وتوحيد اسعار صرف الدينار الليبي وتخفيض قيمته وفقا لسعر صرفه الرسمي بنسبة 50% ليصبح 1 دينار=0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة. اي بما يعادل 1 دينار= 1.3$. وفي 2003/6/15 تم تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 15% ليصبح 1 دينار=0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة، وذلك لإلغاء التمييز في

[1]- نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)،المجلد 14، جامعة القادسية، العراق، 2012، ص7

سعر الصرف بين الجهات المعفاه والغير معفاه من ضريبة النهر الصناعي. وابلغت ليبيا صندوق النقد الدولي بهذا الاجراء. وهذا السعر مازال قائما حتى اليوم.

الشكل (2): يوضح معدل التغير في سعر صرف الحقيقيللدينار الليبي خلال الفترة 1970 الى 2010

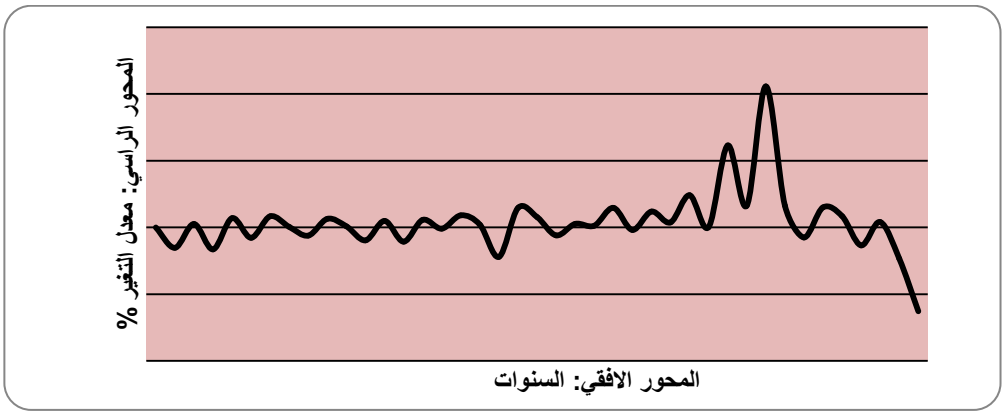

المصدر: اعداد الباحث استناداً على بيانات:عبدالله ابراهيم نورالدين، اثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، مرجع سبق ذكره

ثانيا : تقدير العلاقة الكمية بين اسعار النفط وسعر صرف الدينار

وصف النموذج القياسي

انطلاقا من فرضية الدراسة فان النموذج المقترح في هذه الدراسة هو نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Regression لتقدير العلاقة بين المتغيرين(RE, LP). واستخدمت الدراسة بيانات سنوية للمتغيرين عن الفترة (1970– 2010). وفيما يلي الشكل الرياضي للنموذج والمعادلات المفسرة:

$$LP = f\left(RE\right)$$

$$LP_t = \alpha_t + \beta_1 RE_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$RE = f\left(LP\right)$$

$$RE_t = c_t + \lambda_1 LP_t + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$Where\ \beta_1, \lambda_1 \neq 0$$

حيث:

LP يمثل اسعار النفط، RE سعر صرف الحقيقيللدينار الليبي مقابل الدولار، α_t, c_t المقدار الثابت، β_1, λ_1 المعلمات المراد تقديرها، t تمثل الزمن، ε, u تمثل مقدار الخطأ (error).

1 – اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

عن طريق هذا الاختبار يتم فحص السلاسل الزمنية لكل من اسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي والتأكد من مدىاستقرارهاوسكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير. وفي هذه الدراسة تم استخدام اختبار فيليب –بيرون (Phillips–Perron) لاختبار فرضية العدم H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول رم (1) وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (1): يوضح نتائج اختبار فيليب–بيرون(PP)

P^s	Level		St diff$_{(1)}$		St diff$_{(2)}$	
	Constant	Trend with Cons	Constant	Trend with Cons	Constant	Trend with Cons
critical values	-2.936942	-3.526609	-2.938987	-3.529758	-2.941145	-3.533083
LP	-0.067997	-1.373109	-7.986621	-8.076271	-	-
RE	-1.586076	-1.962717	-2.752221	-2.552156	-8.180630	-8.582294

المصدر: من اعداد الباحث باستخدم برنامج Eviews

يتضح من الجدول (1) ان السلاسل الزمنية للمتغيرين غير مستقرة عند مستواها، ولكن نجد ان سلسلة أسعار النفط LP مستقرة عند الفرق الاول، حيث تزيد قيمة PP المحسوبة عن قيمتها الجدولية في الحالتين (الثابت والحد الثابت ومتجه). مما يعني رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 وهي استقرار السلسة الزمنة عند مستوى معنوية 5%. اما سلسلة سعرف الصرف RE فهي مستقرة في الفرق الثاني، حيث كانت قيمة PP المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية في الحالتين (الثابت والحد الثابت ومتجه). مما يعني رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 وهي استقرار السلسة الزمنة عند مستوى معنوية 5%. عليه يمكن القول ان السلسلتين مستقرتين ولكن بدرجة تكامل مختلفة لاختلاف الفروق.

2 – اختبار سببيةجرانجر (Granger Causality Test)

يستخدم هذا الاختبارللكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرين (LP, RE). ومن خلاله سيتم التحقق من الفرضيات التالية:

- سعر الصرف لا يؤثر في أسعار النفط : $Null: H_0$
- سعر الصرف يؤثر في أسعار النفط: $ALT: H_1$
- أسعار النفط لا تؤثر في سعر الصرف: $Null: H_0$
- أسعار النفط تؤثر في أسعار الصرف: $ALT: H_1$

الجدول رقم (2): نتائج اختبارسببيةجرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
RE does not Granger Cause PL	39	13.2305	0.000005
LP does not Granger Cause RE		3.49460	0.0417

المصدر: من اعداد الباحث باستخدم برنامج Eviews

من الجدول اعلاه، تشير نتائج اختبار السببية الى وجودعلاقة في اتجاهين بين المتغيرين LP, RE في الاجل القصير. بمعنى ان كل من المتغيرين له تأثير على الاخر. ولتأكيد ذلك نجد انالقيمة الاحصائية $Porb$ المحسوبةهي اقل من 0.05% لكلا المتغيرين. وكذلك قيم $F-Statistic$ المحسوبة هي اكبر من القيم الجدولية لكلا المتغيرين. لذلك نرفض فرضيات العدم $Null: H_0$ لكلا المتغيرين ونقبل الفرضيتين البديلتين وهي ان كلا المتغيرين يؤثر ويتأثر بالاخر $ALT: H_1$ الا ان سعر الصرف له اثر اكبر على أسعار النفط.

3–تقدير العلاقة بين المتغيرين VAR(Vector Autoregressive Model)

بعد التأكد من وجود علاقة ثنائية بين المتغيرين LP, RE في المدى القصير استنادا الى نتائج اختبار جرانجرللسببية فقد تم تقدير العلاقة بين المتغيرين على النحو التالي:

$$LP = 7.56 + 0.28LP_{-1} + 15.68RE_{-1} + 40.03RE_{-2} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$R^2 = 0.91 \quad F = 41.17 \quad DW = 2.53 \quad P-value = 0.000001$$

من المعدلة (3) يتضح ان هناك علاقة طردية وقوية بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار في ليبيا في المدى القصير. ومن خلال قيمة R^2 فان 91% من التغير في أسعار النفط يمكن تفسيرها بسبب التغير في قيمة RE. حيث ان التغير في أسعار النفط للسنة الحالية تتأثر

بالتغيرات في سعر الصرف للسنة الماضية والسنة التي قبلها وايضا بسعر الصرف للسنة الماضية. وكذلك الحال بالنسبة لقيمة F البالغة (41.17) باحتمال قدره(0.000001) فننا نقبل فرضية ان التغير في سعر الصرف يسبب التغير في أسعار النفط عند مستوى معنوية 0.05% وفقا لمفهم لجرانجر. كما تم فحصوتقييم هذا النموذج باجراء بعض الاختبارات المبينة في الجدول (3).

الجدول رقم (3): نتائج اختبارات فحص النموذج رقم (3)

Residual Diagnostic Tests	F-statistic	Probability
Normality distribution	-	0.966124
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.955908	0.417
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	2.614083	0.0993

المصدر: من اعداد الباحث باستخدم برنامج Eviews

فكما هو مبين في الجدول فقد كانت قيمة Prob بالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي"Residual Diagnostic Tests"(0.966124) وهي اكبر من 0.05%،والتي تعني ان البواقي تتوزع توزيع طبيعي. وايضا من خلال اختبار فيشر فقد بلغت قيمة الاحصائية (0.417) وهي اكبر من 0.05% وان قيمة F المحسوبة تساوي (0.955908) وهي اصغر من القيمة الجدولية. عليه فقد تمقبولفرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتيورفض الفرضية البديلة القائلة بوجودارتباطذاتي. كما تم اختبار اختلاف التباين من خلال اختبار فرضية العدم القائلة بثبات تباين الخطاء العشوائي والفرضية البديلة القائلة بعدم ثبات الخطاء العشوائي. وقد اظرت نتائج الاختبار ان القيمة الاحصائية (0.0993)اكبر من 0.05% وهذا يعني ان قيمة F المحسوبة (2.614083) اصغر من القيمة الجدولية، ومنه نقبل فرضية العدم بثبات التباين ورفض الفرضية البديلة بعدم ثبوت التباين.

اما من حيث تاثير سعر الصرف على أسعار النفط ومن المعادلة (4) يتضح ان هناك علاقة بينهما في المدى القصير ولكنها ليست بالقوية. فسعر الصرف يتاثر ايجابياً باسعار النفط في السنة السابقة. في حين ان سعار النفط للسنة التي قبل الماضية لها اثر عكسي على سعر الصرف للسنة الحالية. ومن خلال قيمة R^2 فان التغير في أسعار النفط يفسر 30% من التغير في سعر الصرف الحقيقي. اما قيمة F البالغة (1.95)باحتمال (0.10)عندى مستوى معنوية 10% فننا نقبل بفرضية ان التغير في أسعار النفط يسبب التغير في سعر الصرف.

علية يمكن القول بانه توجد علاقة في اتجاهين بين المتغيرين في الاجل القصير. والجدول (4) يبين اختبارات المشكل القياسة للنموذج اعلاه.

$$RE = 1.04 + 0.023LP_{-1} - 0.02LP_{-2} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$R^2 = 0.30 \quad F = 1.95 \quad DW = 0.82 \quad P - value = 0.10$$

الجدول رقم (4): نتائج اختبارات فحص النموذج رقم (4)

Residual Diagnostic Tests	F-statistic	Probability
Normalitydistribution	-	0.443234
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	2.222201	0.179
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	2.801019	0.1133

المصدر: من اعداد الباحث باستخدم برنامج Eviews

من الجدول اعلاه نلاحظ لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي فقد بلغت القيمة الاحصائية للاختبار (0.443234) وهي اكبر من 0.01%، 0.05%، وعليه نقبل بفرضية العدم القائلة بان البواقي تتوزع توزيعا طبعياً ونرفض الفرضية البديلة التي تقول العكس.اما عن اختبار فيشر فقد بلغت قيمة الاحصائية (0.179) وهي اكبر من 0.05% وهذ يدل على ان قيمة F المحسوبة (2.222201) اصغر من القيمة الجدولية. عليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجودارتباط ذاتي. وباختبار اختلاف التباين وجدنا ان القيمة الاحصائية (0.1133) هي اكبر من 0.05% و0.10% وهذا يعني ان قيمة F المحسوبة (2.801019) اصغر من القيمة الجدولية، ومنه نقبل فرضية العدم بثبات التباين ورفض الفرضية البديلة بعدم ثبوت التباين.

نتائج الدرسة

1 – اظهرت نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية ان المتغيرين محل الدراسة غير مستقرة في مستواى، الا ان اعار النفط مستقرة في الفرق الاول وسعر الصرف مستقر في الفرق الثاني.

2 – بينت الدراسة وجود علاقة بين المتغيرين في الدى القصير، وانه لاتوجد علاقة بينها في المدى الطويل وذلك لاختلاف درجة التكامل بينهما.

3 – اكدت نتائج اختبار السببية وجود علاقة ثنائية بين المتغيرين في المدى القصير، غير ان قوة العلاقة بينهما تتمثل في اثر سعر الصرف على اسعار النفط.

4 – تبين من نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير بين المتغيرين ان سعر الصرف لا يتأثر بسعر الصرف للسنوات السابقة.

التوصيات

من خلال النتائج السابقة توصي الدراسة بالاتي:

1 – العمل على زيادة الصادرات الغير نفطية لما لها من دور في تحديد سعر الصرف الحقيقي بغية تجنيب الاقتصاد اثر التذبذبات في اسعار النفط.

2 –تفعيل دور السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي.

3 –مراقبة نمو عرض النقود بما يتلائم مع معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد الليبي.

4 – العمل على ايجاد سوق للأوراق المالية لكي يتم تخفيف العبء عن المصرف المركزي وخلق مصادر جديدة للتمويل.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع العربية

1 –العلي، عادل محمد علي، أثر سعر صرف الدينار الأردني على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن (1974 – 1994)، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، 1997م.

2 –العمري علي، دراسة تاثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر(1970–2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

3 –حسن توكل محمد، أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980–2014 م، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد (1)، العدد (2)، جامعة الحدود الشمالية، السعودية، 2016 م.

4 –سمية موري، أثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابوبكربلقايد، الجزائر، 2010.

5 –سمية موري وعبدالحميد لخدمي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، العدد71، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، صيف 2015.

6 – عبدالله ابراهيم نورالدين، العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا، مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد58، العدد 2، سنة 2013.

7 –عبدالله ابراهيم نورالدين، اثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 37، العدد 1، الاسكندرية، مصر، مارس 2016

8 –عيسى محمد الغزالي، سياسات اسعار الصرف، سلسلة دوريات تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003.

9 –نائل فهد الحسامي، السياسة النقدية والمالية وسياسات أسعار الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن. المرصد الاقتصادي، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن، 2010 م.

10 –نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)،المجلد 14، جامعة القادسية، العراق، 2012.

11 –مريم عيسى مهني، العالقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980–2010، امارباكمجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 7، العدد 20، (2016)،

12 –صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (IFS) أعداد مختلفة.

ثانياً: المراجع الاجنبية

1 -Ben U. Omojimite, (2011), "The price of Oil and Exchange Rate Determination in Nigeria", International Journal of Humanities and Social Science, December 2011,Delta State University , Mississippi, WSU.Vol. 1 No. 21

2 -Emmanuel Osuji, (2015), "International Oil Prices and Exchange Rate in , International Journal of Academic Research "Nigeria: ACausality Analysis in Economics and Management Sciences, 2015, Vol. 4, No. 3.

3 -Engle, R., & C. Granger. (1987). Cointegration and error correction: representation, estimation and testing.Econometrica, 55, 251-76. *.http://dx.doi.org/10.2307/1913236*

4 -Ibrahem Al-Ezzee, (2011), "Real Influences of Real Exchange Rate and Oil Price Changes onThe Growth of Real GDP: Case of Bahrain". International Conference on Management and Service Science, vol.8, (2011) IACSIT Press, Singapore.

5 -LeiliNikbakht, (2010), "Oil Price and Exchange Rates: The Case of OPEC", Business Intelligence Journal - January, 2010 Vol.3 No.1.

6 -Victor E. Oriavwote& Nathanael O. Eriemo, (2012), "Oil Prices and the Real Exchange Rate in Nigeria",International Journal of Economics and Finance, Vol. 4, No. 6; June 2012.

تطور السياسة النقدية في ليبيا والاتجاهات المستقبلية وأهم المؤشرات المالية للمصارف التجارية (2008- الربع الثاني- 2016)

د. فتحية رمضان وادي كلية اقتصاد صرمان - جامعة صبراتة

د. محمد ساسي كردمين كلية تقنية المعلومات – جامعة الزاوية

المقدمة

في الوقت الذي توجهت فيه البنوك المركزية في عدد كبير من الدول الصناعية إلى تعديل أهداف سياساتها النقدية وتحسين الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ هذه السياسات زاد التوجه نحو تدعيم استقلالية البنوك المركزية بما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف ليس فقط بدرجة أكبر من الدقة والفعالية ولكن أيضاً بمزيد من الشفافية والإفصاح[1] .

فمن سياسات نقدية مباشرة تستهدف متغيرات نقدية money largeting تحولت عديد من البنوك المركزية إلى استخدام السياسات النقدية غير المباشرة التي تستهدف السيطرة على معدلات متفق عليها للتضخم inflation targeting في تلك الدول ومن سياسات نقدية تتأثر كثيراً بالسياسات المالية في بعض الدول إلى استقلالية أكبر للبنوك المركزية في تنفيذ السياسات النقدية في واتفاق كامل حول أهداف السياسة الاقتصادية للدولة ومن أدوات تقليدية حكيمة لتنفيذ السياسات النقدية تنحصر في سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني بالإضافة إلى تحديد سقف لمعدلات نمو الائتمان وتحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة .

المشكلة البحثية:

يعاني الاقتصاد الليبي من تقلبات واختلالات اقتصادية :

أ-عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى حدوث تغييرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية وحدوث تذبذبات مخلة في الطلب على الأرصدة النقدية مما يلقي بظلاله بآثار وخيمة على الأداء الاقتصادي وسلامته بشكل عام .

ب-عدم استقرار قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وذلك نظراً لما لهذا الاستقرار من أهمية في تعزيز الثقة الدولية في العملة الوطنية وتسهيل عملية التجارة الدولية مع العالم الخارجي .

[1]- تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، د.محمودأبوالعيون، ورقة عمل رقم (78) فبراير 2003م.

جـ-عدم استقرار السوق النقدية بسبب التقلبات الموسمية في حجم الطلب على الأرصدة النقدية وتوسيع حجم الأوعية الاستثمارية وضمان تدفق رؤوس الأموال لقطاع الأفراد والشركات العامة في الاقتصاد.

فروض البحث

1-تطوير السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي من خلال استخدام الأدوات غير المباشرة لهذه السياسة لغرض إدارة السيولة في الاقتصاد والتحكم في المعروض النقدي والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

2-المصارف التجارية هي الوسيط المالي من حيث حشد المدخرات الوطنية واستخدامها في تحويل القطاعات الاقتصادية المنتجة من أجل النمو الاقتصادي .

3-وجود علاقة وثيقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية .

4-عمليات السوق المفتوحة أداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية لمراقبة التمويل المصرفي.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى دراسة السياسة النقدية لأنها مكوناً رئيسياً للسياسة الاقتصادية في ليبيا وهناك أهداف تسعى السياسة النقدية تحقيقها في مراقبة نمو السيولة في اقتصاد الوطن بما يراعي متطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي وتنظيم وتوجيه الائتمان المصرفي من حيث حجمه ونوعه وسعره أجاله بما يساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

والمحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية بالداخل والخارج وكذلك على سلامة المركز المالي للمصارف التجارية ومراقبة أدائها .

حدود الدراسة:

يتضمن البحث دراسة للسياسة النقدية والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية من (2008-2016).

الدراسات السابقة:-

1-ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية- طرابلس في 16 سبتمبر 2010 :

خصت هذه الورقة أربع مراحل مفصلية في تاريخ السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا وفقاً للتطورات التشريعية المنظمة للسلطة النقدية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراءه وهذه المراحل الاربع هي:

1- مرحلة ما قبل 1963.

2- المرحلة من 1963- 1993.

3- المرحلة من 1993 – 2004 .

4- المرحلة ما بعد 2004.

وتستعرض هذه الورقة تطور السياسة النقدية والمصرفية لمصرف ليبيا المركزي ضمن سياقها التاريخي مع التركيز على التحولات التي يشهد بها هذه السياسة في اطار إعادة الهيكلية التي بدأت تتبلور مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين تأتي هذه الورقة ضمن أربعة أجزاء يتناول الجزء الأول خلفية تاريخية عن نشأة وتطور السياسة النقدية واهم المراحل التي مرت بها قبل عام 1993 ويتنازل الجزء الثاني ملامح التحولات الاقتصادية وإعادة الهيكلية الاقتصادية وتطور السياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 1993-2004 ويتناول الجزء الثالث إعادة الهيكلية الاقتصادية وتطور السياسة النقدية والمصرفية في الفترة ابتداء من عام 2004 حتى الربع الأول من 2010 بينما يتناول الجزء الرابع الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية والمصرفية .

2-السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، د.مظهر محمد صالح قاسم :

الاستقلالية والحوكمة

مفهوم الحوكمة (الشركات) ويعرف على أنه يمثل مستوى من التعامل مع المشكلات الناشئة عن الفصل بين الملكية العامة عن الجهاز الإداري الحكومي تمثلها (إضافة إلى الشركات العامة أو القطاع العام – استقلالية البنوك المركزية في بلدان العالم اليوم والكيفية التي تدار فيها الحقوق والمسؤوليات العامة من حيث قوة التعامل مع الفئات المؤثرة والمتأثرة بعمل السلطة النقدية نقصد هنا أصحاب المصلحة العامة من متخذي القرارات الحكومية ذلك يجعل الاستقلالية فعل يحقق الانسجام والتواصل في بلوغ أهداف السياسة النقدية جراء فصل إدارة السلطة النقدية عن الملكية العامة[1].

إن حوكمة السياسة النقدية لابد أن تبلغ مستوى الأمثلية عندما يأخذ التنسيق والتشاور مع الحكومة مستواه لبلوغ أهداف البلاد في الاستقرار الكلي والتنمية وتحقيق الاستخدام الشامل والتي تماثل الأهداف نفسهاالتي يعمل عليها البنك المركزي ضمن الأهداف الاقتصادية الإجمالية الرامية إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد ويمثل مستوى التشاور والتنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الاخرى شرط الكفاية في حوكمة السياسة النقدية .

[1]-د.عبدالله الشيخ محمود (1988)، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة – الرياض- الملكة العربية السعودية .

أهمية السياسة النقدية:-

يقصد بالسياسة النقدية والمالية مجموعة القواعد والاجراءات التي تصدرها السلطة النقدية (مصرف ليبيا المركزي) بغرض التاثير على حجم السيولة وذلك للحد من تقلبات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والرقابة على التمويل المصرفي المتاح للقطاعات الاقتصادية لهدف تحقيق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية والمحافظة على استقرار أسعار صرف العملة الوطنية لضمان تحقيق الاستقرار والتوازن في ميزان المدفوعات، وتنظيم استخدام النقد لضمان سلامة استقرار النظام المصرفي والمالي بما يتلاءم مع حركة النشاط الاقتصادي[1]لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالتنسيق مع السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى.

وتأتي أهمية السياسة النقدية عند المدرسة النقدية من ان أي تغير في حجم الارصدة النقدية في الأجل القصير يتسبب في تغييرات طردية في حجم الناتج[2].

ويستوي اسعار السلع والخدمات في الاقتصاد فانخفاض الأرصدة النقدية إلى فائض في الطلب على الأرصدة النقدية وبالتالي خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى أسعار تلك السلع والخدمات ومستوى الاستخدام وبالتالي انخفاض معدل نمو الناتج في الاقتصاد اما الزيادة في الأرصدة النقدية من الناحية الأخرى ستؤدي إلى فائض في عرض النقود وبالتالي نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى أسعار تلك السلع والخدمات وزيادة مستوى الاستخدام وبالتالي معدل نمو الناتج في الاقتصاد.

أدوات السياسة النقدية:

أ-عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل السلطات النقدية في السوق المالية والنقدية لشراء أو بيع الأوراق المالية او النقدية أو السندات الحكومية للتحكم في حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفي المتاح وذلك عن طريق تأثيرها على حجم الأرصدة النقدية الموجودة بحيازة القطاع المصرفي أو تلك خارج الجهاز المصرفي (بحيازة الأفراد) وبالتالي يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر على حركة وأداء النشاط الاقتصادي وعمليات السوق المفتوحة تعتبر من أهم الأدوات الكمية التي تستخدم للتأثير المباشر والفوري على مسار النشاط المصرفي.

---

[1]-د.مصطفى زكريا عبدالله (1994) الأسس النظرية لمعايير تحديد الحجم الأفضل للكتلة النقدية، المقتصد، العدد الخامس عشر، بنك التضامن الإسلامي، السودان.

[2]-مايكل أبدجمان "الاقتصاد الكلي" النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.

إن عمليات السوق المفتوحة تسمح للسلطات النقدية والاقتصادية بحقن او امتصاص الاحتياطات والأرصدة النقدية للمصارف وبالتالي التأثير على قدرة هذه المصارف على منح التمويل المصرفي بالقدر الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والتقليل من وحدة التقلبات والاختلالات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية جاذبة لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

إن وجود عمليات السوق المفتوحة كأداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية لمراقبة التمويل المصرفي يتطلب وجود سوق نقدية متطورة تتوفر فيها سندات أو أوراق مالية عامة او حكومية او أي أوراق تجارية أخرى يمكن للسلطات النقدية شراؤها أو بيعها وبالتالي التحكم في حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد.

ب–نسبة الاحتياطي القانوني:

نسبة الاحتياطيالقانوني الإلزامي تعتبر من أهم أوراق السياسة النقدية المباشرة التي تستخدم في التنظيم والتحكم في مقدرة المصارف التجارية على منح التمويل المصرفي بالكمية والنوعية والكلفة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

وتتمثل نسبة الاحتياطي القانوني في إلزام السلطات للمصارف العاملة في الجهاز المصرفي الاحتفاظ بنسبة احتياطي من إجمالي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بحيث توضع هذه الاحتياطات بحيث توضع هذه الاحتياطات القانونية على شكل أرصدة نقدية سائلة في خزانة المصرف نفسه، والهدف من استخدام هذه الأداة هو مراقبة حجم التمويل المصرفي والودائع المصرفية وهذه الأداة آثاراً آنية على حجم الأرصدة النقدية المتداولة وتكاليف التمويل المصرفي على نطاق الاقتصاد ككل فتغيير نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تغيير مباشر في إجمالي الودائع[1].

تطور السياسة النقدية:

أولاً الجهاز المصرفي:

أ–السلطة النقدية[2]:–

أنشئ البنك الوطني الليبي في 26 إبريل 1955 الذي باشر عمله في شهر (أبريل) 1956 وأسندت إليه مهام لجنة النقد الليبية التي كانت آنذاك بمهمة إصدار عملة وطنية، كما آلت غليه أصولها

[1]-د.عادل أحمد حشيش (2002)، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة 38 ش سويتر، الازاربطة.

[2]-قسم الإحصاء، مصرف ليبيا المركزي.

وخصومها وقد سمح القانون للمصرف بممارسة الأعمال المصرفية التجارية العادية أو الإشراف عليها، مما جعله محدود الصلاحية وقد تمكن في نهاية عام 1958م من اصدار أول أوراق نقدية تحمل أسمه بصفته السلطة النقدية في البلاد وقد حددت القيمة التعادلية للجنيه الليبي بـ 2.48828 جراماً من الذهب الخاص أو ما يعادل (2.8 دولار امريكي).

وفي شهر (فبراير) 1963، صدر قانون المصارف رقم (196314) الذي بموجبه أدخلت تعديلات جوهرية على كل من قانون "البنك الوطني الليبي" وقانون المصارف التجارية وذلك تمكيناً للمصرف المركزي من أداء وظائفه وتنظيم الائتمان وعرض النقود ومراقبة السيولة وشمل التعديل أيضاً اسم المصرف ليصبح "بنك ليبيا" بدلاً من "البنك الوطني الليبي" وقام مصرف ليبيا بطبع أوراق نقدية جديدة تحمل اسمه الجديد .

ثم صدر في عام 1971 القانون رقم 1971/63 بتعديل بعض أحكام قانون المصارف رقم 1963/4 وبموجبه تم استبدال تسمية وحدة النقد من الجنيه والمليم إلى الدينار والدرهم دون المساس بالقيمة التعادلية للعملة وقد قام المصرف باصدار الفئات المختلفة من العملة الورقية والمعدنية .

كما تضمن التعديل أطلاق اسم مصرف ليبيا المركزي ليحل محل اسم "بنك ليبيا".

واعطائه صلاحيات واسعة تتعلق بمسؤوليته الاشرافية والرقابية على المصارف التجارية وتنظيم العلاقة بينهما ومتابعة أوجه نشاطها وتنفيذها للسياسة العامة واختصاصات الجمعية العمومية للمصارف التجارية المملوكة لها .

ب–المصارف التجارية:

ترجع فكرة إنشاء المصارف مع بداية الاحتلال الايطالي لليبيا في عام 1907م افتتح بنك روما فرعاً له في مدينة طرابلس بهدف التمهيد للاحتلال الايطالي عن طريق قيامه بشراء الأراضي الزراعية من المواطنين عندما خضعت البلاد إلى الإدارة العسكرية البريطانية حيث قام بنك باركليز عام 1943 بافتتاح فرعين له في كل من طرابلس وبنغازي وقد حاول المصرف المركزي إقناع المصارف الأجنبية ودعوتها إلى مشاركة الليبيين في رأسمالها بما لا يقل عن 51% (وهو ما يعرف بـ سياسة التليبب) إلا أن تلك المصارف لم تستجب لهذه الدعوة.

وحرصاً من مصرف ليبيا على تليبب القطاع المصرفي شجع على قيام مصارف ليبية يمتلك الليبيون معظم رأسمالها وتأسست بموجب ذلك خمسة مصارف تجارية أمتلك الليبيون فيها نسبة 51% وساهمت المصارف الأجنبية في النسبة الباقية.

هكذا أصبح القطاع المصرفي في ليبيا يتكون من مصرف ليبيا (مصرف مركزي وخمسة مصارف تجارية يمتلك الليبيون 51% من رأسمالها وأربعة مصارف تجارية أجنبية رفضت سياسة التليب.

وفي 22/ديسمبر 1970 صدر قانون تأميم الحصص الاجنبية في المصارف التجارية وتحديد مساهمات الليبيين فيها وبموجب هذا القانون أصبح رأس مال جميع المصارف التجارية العاملة في البلاد مملوكة لليبيين حكومة وأفراداً كما تم فصل إدارة العمليات المصرفية التجارية عن مصرف ليبيا المركزي.

وإدماجها في مصرف تجاري سمي بالمصرف التجاري الوطني وأصبح عدد المصارف التجارية العاملة في البلاد خمسة مصارف ليبية ثلاثة منها مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي وهي (مصرف الأمة – مصرف الجمهورية – المصرف التجاري الوطني) كما يمتلك المصرف المركزي معظم رأس المال المصرفين (مصرف الوحدة– ومصرف الصحاري) .

وبصدور القانون رقم (1) لسنة 1993بشأن المصارف والنقد والائتمان وتنفيذاً لأحكامه تم منح الإذن بتأسيس مصرف تجاري يملكه الأفراد الليبيون (مصرف التجارة والتنمية) الذي باشر أعماله في 1996م بنغازي.

كما تم أيضاً الشروع في تأسيس المصارف الأهلية التي وصل عددها حتى نهاية 2000 (43) مصرفاً أهلياً في مختلف مناطق ليبيا لنشر الخدمة المصرفية وتقديم الائتمان اللازم للمشاريع الإنتاجية الصغيرة.

***الموقف التنفيذي للسياسة النقدية المصرفية خلال الفترة (2002–2010).**

في خلال هذه الفترة قام المصرف باتخاذ العديد من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية وتحقيق أهدافها في المستوى العام للأسعار والمحافظة على سلامة النظام المصرفي .

وبالنظر إلى أهمية دور السياسة النقدية في إحداث التغيير المطلوب على مستوى الاقتصاد الكلي الذي يعتمد على الاستفادة من البيانات والمعلومات المتوفرة لدى القطاع النقدي ودراسة تأثيرها المختلفة على النشاط الاقتصادي.

ففي سنة 7–4–2005 تم إنشاء "لجنة السياسة النقدية وقامت بحزمة من الإجراءات التنفيذية منها خلال الفترة المشار إليها .

أولاً: في مجال سياسة نظام وسعر الصرف تم بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (49) الصادر بتاريخ 2001/12/24م تم تحديد القيمة التعادلية للدينار الليبي مقابل العملات الاجنبية وذلك على اساس أن يكون كل دينار ليبي واحد =0.608 وحدة حقوق سحب خاصة أو يعادل 1.300 دولار أمريكي على ان تكون هذه القيمة سارية المفعول اعتباراً من 2002/01/01م.

ثم صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم (17) بتاريخ 2003/06/14 تم بموجبه تضمين نسبة 15% التي رفضت استخدامات سعر الصرف المتعلقة بالاعتمادات والتحويلات الخارجية .

وبعد انقضاء 8 سنوات من العمل بنظام سعر الصرف الحاضر لأوضاع الاقتصاد الليبي.

المصارف التجارية :

بلغت عدد المصارف التجارية العاملة في ليبيا 17 مصرفاً حتى نهاية الربع الثاني من العام 2016 وتزاول هذه المصارف نشاطها من خلال 523 فرعاً ووكالة مصرفية مقابل 443 فرعاً ووكالة في نهاية العام 2008م أي بزيادة 80 فرعاً ووكالة.

ثانياً: في مجال السياسة النقدية والمصرفية :

1-معدلات الاحتياطي النقدي الإلزامي ومعدل السيولة القانونية[1]

صدر قرار مجلس الإدارة رقم (68) لسنة 2007 بشأن توحيد نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي على الخصوم الإبداعية للمصارف التجارية التي يتم الاحتفاظ به لدى مصرف ليبيا المركزي بحيث يكون 15% من جميع الخصوم الايداعية لكل مصرف تجاري كما صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم (25) لسنة 2008 بشأن رفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي من 15% إلى 20% من الخصوم الايداعية للمصارف التجارية .

أما بشأن معدل السيولة القانونية فقد صدر قرار مجلس الإدارة رقم (68) لسنة 2008 بتحديد السيولة المطلوب الاحتفاظ بها بما لا يقل عن 25% من مجموع الخصوم الايداعية لكل مصرف تجاري.

2-سعر إعادة الخصم:

-صدر قرار مجلس الإدارة رقم 8 لسنة 2004 مسيحي بشأن تخفيض سعر إعادة الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي من 5.0% إلى 4.0% والذي استخدم كمؤشر للمصارف التجارية لتخفيض أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها وقد تم رفع سعر إعادة الخصم إلى 5.0% بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (30) لسنة 2009 بشأن تعديل سعر إعادة الخصم بحيث يصبح 03.0% في إطار تنفيذ السياسة النقدية المستهدفة لتحقيق الاستقرار بالمستوى العام للأسعار ونمو اقتصادي قابل للاستدامة.

3-أسعار الفائدة على ودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي:

-صدر قرار مجلس الإدارة رقم 015) لسنة 2005 بشأن تخفيض سعر الفائدة الذي يمنحه مصرف ليبيا المركزي على ودائع المصارف التجارية لديه من 2.5% إلى 1.75% ثم على 1.25% وذلك

[1]- مصرف ليبيا المركزي، أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (2008-الربع الثاني 2016) قسم البحوث والإحصاء.

لحثها على البحث منعن مجالات استثمار وتمويل محلية تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

وتطوير السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي من خلال استخدام الأحداث غير المباشرة لهذه السياسة وذلك لغرض إدارة السيولة في الاقتصاد والتحكم في المعروض النقدي بهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار أصدر مجلس الإدارة القرار رقم (67) لسنة 2007 بالإذن لمصرف ليبيا المركزي بإصدار شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي وقد تم هذه الشهادات بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (20) لسنة 2008 بفترة استحقاق 91 يوماً وبسعر فائدة ثابت 2.25%.

أصول وخصوم المصارف التجارية:

تقوم المصارف التجارية بدور الوسيط المالي من خلال حشد المدخرات الوطنية واستخدامها في تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة من اجل النمو الاقتصادي وقد شهدت الأعوام الماضية تطوراً ملحوظاً في نمو أصول المصارف التجارية، وجاء هذا التطور بفعل الزيادة الكبيرة في كل من معدلات الانفاق العام والائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية والمتخصصة من ناحية أخرى.

وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية لأصول وخصوم المصارف التجارية خلال الفترة (2008–الربع الثاني 2016).

الأصول

سجلت أصولها المصارف التجارية معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2008–الربع الثاني 2016) وبلغ إجمالي أصولها حتى نهاية الربع الثاني 2016 حوالي 95.1 مليار دينار مقارنة بحوالي 50.2 مليار دينار في 2008

أصول المصارف التجارية

السنة	إجمالي الأصول	معدل النمو %
2008	50.230	%61.1
2009	58.767.8	%17.0
2010	65.352.4	%11.2
2011	70.938.1	%8.5
2012	84.420.1	%19.0
2013	98.375.5	%16.5
2014	95.200.9	%3.2-
2015	90.233.4	%5.2-
2016 الربع الثاني	95.086.4	%5.4

المصدر – قسم الإحصاء – مصرف ليبيا المركزي

أهم استخدامات الأموال

-التوظيفات النقدية:

ارتفعت توظيفات المصارف التجارية على شكل نقد بالخزائن لدى المصارف وأرصدة نقدية لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف الأخرى لتصل إلى 57.0 مليار دينار في نهاية الربع الثاني 2016 مقارنة بما كان عليه في عام 2008 والبالغة 36.9 مليار وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة تفضيل المصارف للتوظيفات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطر مقارنة مع التوظيفات في القروض والتسهيلات في القروض والتسهيلات وذلك بسبب المخاطر المالية وحالة عدم اليقين المصاحبة للمناخ الاقتصادي غير المواتي التي تعمل فيه المصارف التجارية وكذلك إلى الزيادة الكبيرة في معدلات الإنفاق العام خلال هذه الفترة وإلى سداد الخزانة لمديونيتها تجاه المصارف التجارية العامة في شكل سندات وأذونات خزانة عامة، كما تعود أيضاً إلى زيادة الائتمان الممنوح من قبل المصارف المتخصصة خاصة من قبل الادخار والاستثمار، والاستثمار العقاري بالإضافة إلى الظروف السياسية منذ عام 2011 ومما أدت إليه من قيود على العمليات المصرفية حيث يتم توظيف السيولة في شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي ذات العائد المضمون رغم انخفاض سعر الفائدة عليها ويعود ذلك إلى عدم توفر مناخ الأعمال المناسب وضعف الضمانات التي يمكن تقديمها مقابل الحصول على القروض الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سيولة هذه المصارف إلى معدلات عالية وهناك ما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين مناخ الأعمال الذي تعمل في ظله المصارف التجارية حتى تستطيع زيادة حجم الائتمان الممنوح إلى ما يزيد على ضعف ما هو عليه في الوقت الحاضر .

وتجدر الاشارة إلى ان المصارف التجارية بدأت منذ عام 2008 في استثمار أموالها في شهادات ايداع مصرف ليبيا المركزي والتي بلغ رصيدها في نهاية الربع الثاني 2016 نحو 23.6 مليار على الرغم من صدور قانون إلغاء الفوائد التربوية في عام 2013.

الأصـــول السائلة لدى المصارف التجارية

" مليون دينار "

السنة	الاصول السائلة للمصارف التجارية	معدل النمو%
2008	36,908.3	74.1
2009	43,564.1	18.0
2010	48,531.7	11.4
2011	51,749.7	6.6
2012	58,333.5	12.7
2013	69,806.9	19.7
2014	63,886.8	-8.5
2015	54,292.8	-15.0
الربع الثاني 2016	57,035.2	5.1

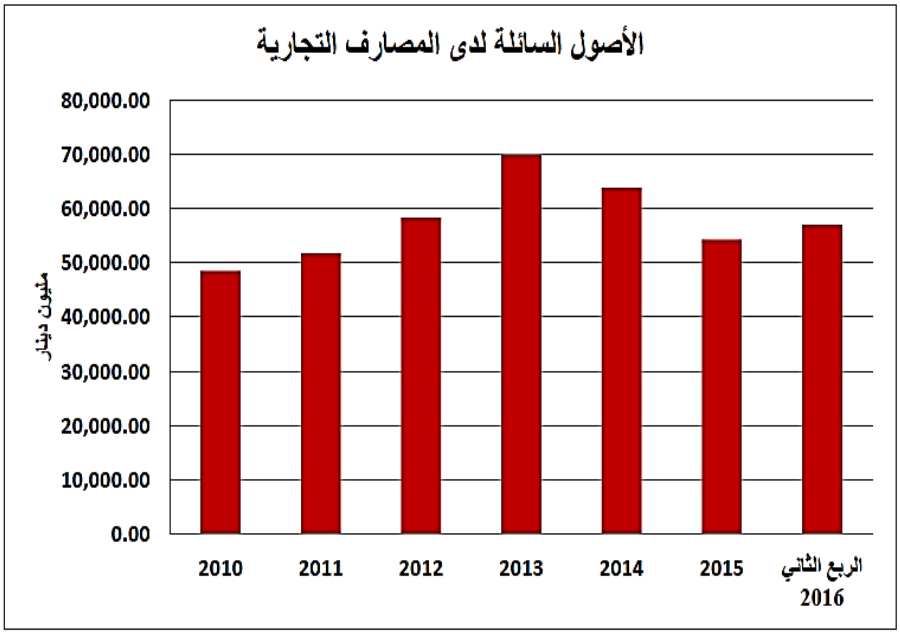

-مؤشرات أداء المصارف التجارية

بالرغم من تداعيات الأزمات المالية الاقتصادية العالمية والظروف السياسية التي تمر بها البلاد بين عام 2011 إلا أن الجهاز المصرفي استطاع أن يحافظ بشكل عام على سلامة ومثانة أوضاعه المالية.

وفيما يلي أهم المؤشرات المالية للمصارف التجارية

مؤشرات السيولة: يتمتع الجهاز المصرفي الليبي بسيولة عالية وتدل النسب الخاصة بالسيولة بأن وضع السيولة يعتبر جيداً وآمناً، غذ بلغت نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الأصول 60.0% وقد بلغت النسبة في السنوات (2008-2014) نسب في حدود 72.0% إلا أنها في عام 2015 والربع الثاني من عام 2016 تدفق هذه النسبة .

وتجدر الملاحظة أن نسبة السيولة القانونية المطلوب الاحتفاظ بها من قبل المصارف التجارية هي 25.0% من إجمالي الخصوم الايداعية.

مؤشرات السيولة : %	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016/6
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	73.4	74.1	74.3	73.0	68.6	71.0	67.8	60.2	60.0
إجمالي القروض / اجمالي الودائع %	25.4	24.3	23.6	21.9	23.6	21.8	25.2	28.4	25.8
إجمالي الودائع / إجمالي الأصول%	82.7	82.2	84.6	82.4	80.8	84.9	83.1	79.0	79.8

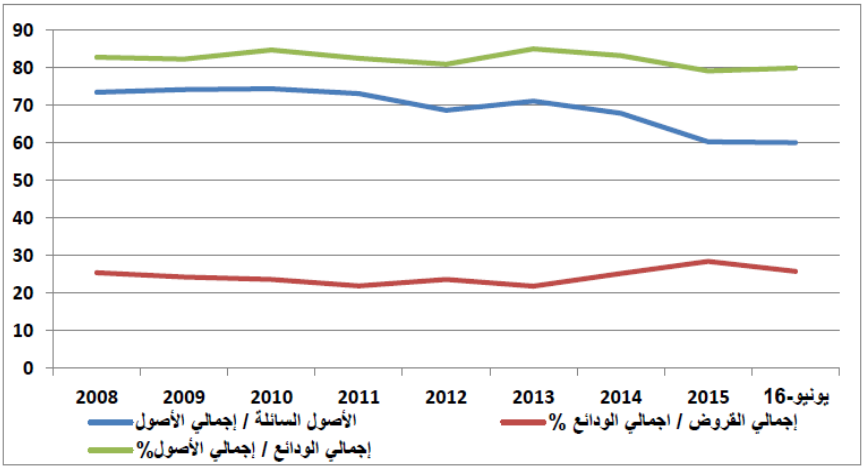

أهم مصادر الأموال:

أ- ودائع العملاء[1]

تعتبر ودائع الأموال أهم مصادر أموال المصارف التجارية حيث ارتفع رصيد الودائع لدى المصارف التجارية خلال الفترة (2008- الربع الثاني 2016) من 41.5 مليارديناً نهاية العام 2008 إلى 75.9 مليار دينار في نهاية الربع الثاني 2016 بزيادة مقدارها 34.4 مليار دينار بمعدل نمو مركب بلغ 9.7% وتعزى معظم الزيادة في الودائع لدى المصارف التجارية إلى زيادة ودائع المؤسسات المالية والمؤسسات والهيئات والشركات العامة في الانفاق العام ومنح المزيد من القروض عن طريق المصارف المتخصصة وقد شكلت الودائع تحت الطلب البالغة نحو 65.2 مليار دينار

[1]-مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، قسم الاحصاء 02008-الربع الثاني 2016).

نهاية الربع الثاني من عام 2016 النسبة الكبرى من إجمالي الودائع ،إذ بلغت نسبتها 85.9% في حين شكلت نسبة 71.8% من إجمالي الودائع نهاية 2008.

ب- حقوق الملكية

يشمل هذا البند رأس المال والاحتياطات للمصارف التجارية التي نمت بشكل كبير خلال الفترة (2008-الربع الثاني 2016) ويعتبر هذا البند من البنود المهمة الذي يعكس متانة وملائمة القطاع المصرفي وقدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة وتوفير حماية اكبر لأموال المودعين، حيث ارتفع إجمالي حقوق الملكية من نحو 2.1 مليار دينار أو بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 14.6% وجاءت هذه الزيادة نتيجة عاملين أساسيين هما:

أولاً: قيام المصارف التجارية خلال السنوات الأخيرة وخاصة مصرفي الجمهورية والمصرف التجاري الوطني برفع رؤوس أموالها .

ثانياً: تحقيق المصارف التجارية لأرباح متزايدة انعكست إيجابياً على دعم احتياطاتها ومخصصاتها.

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

1-التنسيق بين السياستين المالية والنقدية والعمل على تبني سياسة مالية ونقدية تساعد على تهيئة الظروف المناسبة لإعادة هيكلية الاقتصاد الوطني وتسريع عملية الإصلاح بما يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والسيطرة على التضخم.

2-أهمية العمل على تحقيق معدلات نمو أعلى وتنويع الاقتصاد الوطني مع الاستمرار في تقليص دور القطاع العام وتشجيع نمو دور القطاع الأهلي بهدف تحسين آفاق النمو ورفع مستوى المعيشة والاستخدام الأمثل والأفضل للإمكانيات الاقتصادية والمالية .

3-عدم اللجوء إلى الانفاق خارج الميزانية العامة بما في ذلك الأموال المجنبة وغيرها التي آلت على المؤسسة الليبية للاستثمار، وذلك بهدف اتباع سياسة مالية عامة متوازنة تساعد في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي والحيلولة دون حدوث معدلات تضخم عالية تعوق النمو الاقتصادي وتعمل على تدهور القوة الشرائية لدخول المواطنين.

5-الحاجة الماسة إلى تحسين وتطوير النظام الاحصائي في ليبيا الذي يعاني من جوانب قصور كثيرة يؤثر على قدرة تقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية ووضع السياسات المناسبة لها، وهو ما يتطلب ايجاد إطار مؤسسي وتشريعي وبناء نظام إحصائي فعال.

4-المنافسة العادلة بين المصارف المتخصصة والمصارف التجارية في منح الائتمان .

5-تشجيع القطاع الأهلي وتوفير الدعم والحوافز وإيجاد بيئة مناسبة له حتى يساهم بدور فعال في النشاط الاقتصادي.

6-التأكيد على استمرار العمل بالميزانية العامة الموحدة لكافة أوجه الايرادات والمصروفات وتقوية إدارة هذه الميزانية وتوجيه أي زيادة سنوية في نفقات الميزانية العامة إلى تحسين وتأهيل رأس المال البشري والبنية التحتية للذين بحاجة ماسة لذلك واستكمال إجراءات الانتقال من نظام الدعم السلعي إلى نظام الدعم النقدي المباشر وذلك لأهمية وايجابية هذا الانتقال على المواطن والمجتمع في المدى المتوسط والطويل.

7-العمل على تطوير المنظومة التعليمية في جميع مراحلها لتساهم بشكل مباشر في توفير متطلبات خطط وبرامج التنمية من القوى العاملة التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

8-السياسة النقدية أداة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق إدارة حجم السيولة في الاقتصاد ووسيلة فعالة في توجيه التمويل المصرفي والتأثير على تكلفته وأداة لضبط أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى .

9-السياسة النقدية أداة تنظيمية لإدارة النظام المصرفي الذي يضمن تدفق المدخرات القومية وجذب الاستثمارات الكافية لتحقيق مستوى عال ومستدام من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الدولة.

10- المحافظة على استمرار القيمة المحلية للعملة الوطنية (المستوى العام للأسعار) باتباع سياسات نقدية من شأنها أن تحافظ على مستويات معقولة من حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف العاملة في الدولة وتضمن استقرار المستوى العام للأسعار ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الدولة .

11-المحافظة على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية (سعر صرف العملة الوطنية) بتنفيذ سياسات أسعار صرف ونقد أجنبي تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية للدولة من ناحية وضمان حرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى بسهولة ويسر بالشكل الذي يحقق استقرار معدلات أسعار صرف العملة الوطنية لضمان تحقيق استقرار توازن المدفوعات من الناحية الأخرى .

12- قيام السلطات النقدية بتحديد الإجراءات والنظم التي يجب على الأفراد والمؤسسات إتباعها للحصول على النقد الأجنبي بغرض تسوية معاملاتها ومدفوعاتها الخارجية مثل تراخيص الاستيراد والتي تعتبر أداة فعالة للتدخل المباشر في سوق السلطات النقدية بمنح تراخيص يتم بموجبها استيراد السلع والخدمات الضرورية ومقومات ومدخلات الإنتاج اللازمة بلا قيود وفي المقابل منع استيراد

السلع والخدمات الكمالية او تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج إلا في الحالة التي تسمح بها السلطات النقدية في الدولة.

المراجـــع

1- تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، د. محمود أبو العيون، ورقة عمل رقم (78) فبراير 2003 .

2-تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، قسم الإحصاء .

3- تحليل الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات الاقتصادية، د. عبدالفتاح عبدالسلام أبوحبيل، أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، جامعة قاريونس.

4-مقدمة في اقتصاديات المؤسسات المالية للدكتور وهيب جاسم .

5- ظهور وتطور النقود والمصارف في ليبيا، تأليف: عبدالرحيم محمد النعاس.

التقاريـــر

- أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (2008-الربع الثاني 2016)، قسم الإحصاء .
- مصرف ليبيا المركزي : التقرير السنوي الخامس والخمسون، السنة المالية 2011.
- مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2000، الملامح العامة لتطور السياسة النقدية في ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية، السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا (2008).
- مصرف ليبيا المركزي: الإحصاءات النقدية والمالية، (2000-2010)، إدارة البحوث والإحصاء.

-مصرف ليبيا المركزي: (2012 -2013)، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية والمالية.

دراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية في الفترة من (2003-2015)

أ . محمد سالم علي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

المقدمة

يعتبر التضخم من أكثر الاصطلاحات شيوعا حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدة حالات مثل الارتفاع المفرط والمستمر في المستويات العامة للأسعار كنتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج سواء كانت ثابتة أو متغيرة إضافة إلى ارتفاع الدخول النقدية الاسمية وانخفاض الأجور الحقيقية وانخفاض معدل الرفاهية للأفراد والإفراط في خلق وضخ الأرصدة النقدية بشكل يفوق استيعاب السوق السلعية ،وكذلك الانفتاح على تجارة العالم الخارجي بمعدلات خيالية الأمر الذي يدل على عدم إمكانية الطاقات الإنتاجية في تغطية استيعاب السوق المحلية، فكل ذلك أدى إلى تغيرات سريعة في مؤشرات الاقتصاد الليبي الرئيسية كزيادة معدلات التضخم وانخفاض سعر الصرف للدينار الليبي أمام باقي العملات وزيادة عرض النقود، مما استلزم الأمر الوقوف على أدائها وطبيعة عملها وتحليل العلاقة بعضها البعض .

- مشكلة الدراسة :-

يعاني الاقتصاد الليبي من أحادية مصدر الدخل وهو النفط وعدم وجود مصادر أخرى تشكل ثقلا دخليا للاقتصاد وافتقار الاقتصاد الليبي للصناعات التحويلية والناشئة مما جعل الاقتصاد الليبي أكثر عرضا للأزمات والهزات الاقتصادية وخصوصا من الخارج ،رغم البحث عن خلق مستويات أعلى من التوظف وتنوع القاعدة الإنتاجية فقد شهد الاقتصاد الليبي تدبدبا في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل انخفاض سعر الدينار أمام الدولار وارتفاع المعروض النقدي وكذلك معدلات التضخم وبذلك سوف تقوم بتحليل هذه المقاييس للتعرف على التضخم وعلاقته بكمية النقود وسعر الصرف.

فرضية الدراسة :تكمن فرضية الدراسة في :-

1.وجودعلاقة طردية بين التضخم في الاقتصاد الليبي والمعروض النقدي .

2. إن التطورات في المعروض النقدي وسعر الصرف أثر في تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وبالتالي على معدلات التضخم .

منهجية الدراسة :-

اعتمدت الدراسة علي منهجية التحليل الوصفي لدراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وتحليل علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية كعرض النقود وسعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات الانفتاح على العالم الخارجي ومعدلات الاستقرار النقدي وسرعة دوران النقود .

أهمية الدراسة :-

تتبع أهمية الدراسة في التعرف على ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وكذلك التعرف على تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم وإيجاد الحلول والآليات المناسبة لمعالجتها.

الهدف من الدراسة :-

1. التعرف على التضخم في الاقتصاد الليبي.

2. تحديد العلاقة بين التضخم في الاقتصاد الليبي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل عرض النقود وسعر الصرف .

3. الوقوف على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الليبي ودراستها كالانفتاح على العالم الخارجي ومؤشر الأرقام القياسية للمستهلك ومؤشر التضخم الضمني للناتج المحلي الإجمالي.

-الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التضخم :-

1.دراسة الدكتور: أحمد بريهي حول التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي2011 العراق والتي تطرق إلي أسباب التضخم واختلاف أثاره على الاقتصاد الوطني وعلاقته بسرعة دوران النقود .

2.دراسة خليل عبد الكريم ،محسن محمد حول تطور الإنفاق العام وأثره على التضخم في العراق للفترة (1990-2009) ،رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الأنبار العراق .

3.دراسة رمضان محمد الصويعي : دراسة تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي الفترة (1990- 2008) رسالة ماجستير –أكاديمية الدراسات العليا توصلت الدراسة للنتائج الآتية:-

(أ) الرقم القياسي لأسعار المستهلك يؤثر في سعر الصرف .

(ب) إن عرض النقود يؤثر أيضا في سعر صرف الدينار الليبي .

4.دراسة حسين عمر : تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود الإدارية، الرياض 1997

أولا: الناحية النظرية للدراسة :-

مفهوم التضخم (1) :-

مفهوم التضخم كلمة تضخم INFLATIONامن وجهة نظر علماء الاقتصاد يعبر عنه بأنه عملية ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

- كما أنه يعرف على أنه انخفاض قيمة وحدة النقد الشرائية نتيجة الارتفاع في الأسعار وذلك لقصور العرض في مواجهة الطلب .

- أما كينز فقد عرف زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى معين في الأسعار حيث يطلق على الفارق بينهما (الفجوة التضخمية)

مقاييس ومؤشرات التضخم (2) :-

هنالك ثلاثة مقاييس رئيسية للتضخم وهي:-

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك CONSUMER PRICEINDEX(CPI)

يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر المقاييس للتضخم انتشارا وهو يقيس أسعار المستهلك لشراء سلعة من السلع وقد يعاب على الرقم القياسي لأسعار المستهلك كونه مؤشرا لنفقات المعيشة وهو يحدد على أساس المجتمع الحضري وليس المجتمع ككل فهو لقياس أسعار سلعة ثابتة من السلع للمستهلك وبذلك قد يقوم المستهلك باستبدال سلعا ذات أسعار منخفضة بأخرى مرتفعة.

2. المخفض الضمني للناتج المحلي الإجماليGDP .IMPLICIT PRICE DEFLATOR

وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك، الاستثمار والمشتريات ،صافي الصادرات)وهو يختلف عن (CPI)في إنه مؤشر يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية ويتم حسابه كالآتي:-

المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي =الناتج المحلي الاسمي/الناتج المحلي الحقيقي ×100واذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100فهو يدل على أن الأسعار ارتفعت وإذا كان لأسعار أقل من 100فهذا يدل على أن الأسعار انخفضت .

3. الأرقام القياسية لأسعار المنتج :-

تقيس هذه الأرقام أسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج حيث أن الأرقام القياسية وفقا لمراحل الإنتاج والسلع تنقسم إلى أرقام قياسية للسلع النهائية والمواد الوسطية والمواد الأولية فالسلع النهائية

لا تحتاج لعمليات صناعية أخرى وهي معدة للاستهلاك أما السلع الوسيطة فهي السلع التي مرت بعمليات صناعية ولكنها مطلوبة لعمليات أخرى. أما المواد الخام فإنها تتضمن المنتجات التي تدخل السوق لأول مرة وغير مصنعة ولكنها سوف تصنع قبل أن تصبح سلعا نهائية .

أسباب نشوء التضخم (3) :-

1.التضخم بسبب جدب الطلب Demand – Pull inflation:

حيث يمكن أن يحدث هذا التضخم أما بمحددات الإنفاق الحكومي أو تخفيضات ضريبية متتالية أو زياد عرض النقود وأياً كان السبب من ورائه فهو يحدث عندما يرتفع الطلب الإجمالي بسرعة اكبر من القدرات الإنتاجية للاقتصاد فيحفز الأسعار على الارتفاع حتى يتوازن العرض الإجمالي مع الطلب الإجمالي، تؤكد النظرية النقدية على أن العرض النقدي هو المحدد الأساسي للتضخم ودلك بسبب جذب الطلب، كما صرح فريدمان على أن التضخم دائما وأينما كان يبقى ظاهرة نقدية.

2.تضخم ناشئ عن ارتفاع التكاليف Cost–push In Flat ion:

و يطلق على هذا النوع من التضخم تضخم دفع التكاليف وينشا هدا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو الغير صناعية كمساهمة إدارة الشركات في رفع رواتب وأجور العاملين بها وارتفاع أسعار تكاليف المواد الخام مما أدى لارتفاع سعر السلعة المنتجة.

3.التضخم الناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي:

قد تمارس بعض الدول تجاه دول أخرى ضغوطات أو حصار اقتصادي وتمنعها من الشراء والتصدير مما يؤدي لارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض القوة الشرائية لعملة النقد المحلية وارتفاع الأسعار كما حدث في ليبيا في التسعينات.

ثانيا :- التطور في أداء المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي من الفترة (2003-2015):-

تعتبر الأرقام القياسية من أهم الأدوات التي تصور واقع الأسعار واتجاهاتها خلال فترة زمنية محددة، بما يوضح التغير في الأسعار وما يتبعه من تغيرات على القوة الشرائية للنقود، وسوف يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) والرقم القياسي الضمن (GDP) .

1-تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

من الجدول رقم (1)التطور للرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)كمقياس للتضخم حيث وصل سنة 2003كسنة أساس إلى 100نقطة ليستمر في الارتفاع حتى الفترة 2015، حيث سجل أعلى النقاط في معدلات الارتفاع ليصل لحوالي 165.7نقطة وهو يعطي الواقع الحقيقي للتغيرات التي

طرأت على أسعار السلع والخدمات الضرورية في الاقتصاد الليبي ،وإذا نظرنا إلى معدل التضخم السنوي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك نلاحظ أن هنالك تباطؤ في التضخم في سنتي 2003،2004 حيث سجل (2.0- ،1،0 -)على التوالي ثم أخذ بالارتفاع ليصل لحوالي 11.7 نقطه عام 2008،ثم يزداد في الارتفاع 2011ليصل لحوالي 20.6 نقطه وأن التخبط في الارتفاع والانخفاض راجع للتخبط للأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات والتي أنتجت عن عدم وجود آلية معينة من قبل الدولة من أجل السيطرة والتحكم في الأسعار .

2- تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يعتبر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الجيدة من أجل قياس ظاهرة التضخم على مستوى الاقتصاد الكلي والذي يتم الحصول عليه عن طريقة قسمة المقادير الكلية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على المقادير الكلية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبذلك يمكن اختيار المقدار الكلي المناسب من مكونات الناتج واستنتاج الرقم القياسي الضمني .

من خلال الجدول رقم (2)نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد حقق نموا خلال الفترة 2004ليصل معدل النمو السنوي 37.8 نقطة ويستمر التزايد في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل 25.4 نقطة أي حوالي 93178.4مليون دينار سنة 2007ثم يأخذ في الزيادة بمعدلات متباطئة حتى 2010ليصل لحوالي 51.5- ويرتفع مرة أخرى سنة 2011ليصل إلى 136.8 ،إلا أن حقيقة هذا النمو والزيادة والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية هو نمو نقدي أكثر منه حقيقي وهو ما يكشف عنه تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ففي سنة 2004كان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي 39679 مليون دينار أي ما يعادل 6.02 نقطه من معدل النمو السنوي، وبزيادة معدل النمو السنوي11.1نقطه سنة 2005 وبإنتاج محلي إجمالي بالأسعار الثابتة وقدره 44087مليون دينار ثم يبدأ بالانخفاض من سنتي 2006-2008بمعدل نمو سنوي حوالي من5.7-2.7 على التوالي ،وعند النظر في السنوات من 2009 حتى 2015نلاحظ إن الناتج قد أخذ بالانخفاض بمقادير سالبة وبمعدلات متناقصة، فعند النظر في معدلات التضخم نلاحظ وفقا لمؤشر(CPI)حقق نوعا من الاستقرار في نموه أما ما معدل التضخم وفقا لمؤشر المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي فقد حقق تقلبات حادة فنلاحظ انه إنخفض بمعدل نمو سنوي عام 2004من 21.4 نقطة ليصل لحوالي 25.6 - معدل نمو سنوي 2009وصولا إلى معدل نمو سنوي 4.5-سنة 2015، فمن هذين المؤشرين لقياس

ظاهرة التضخم نلاحظ أن هناك تباين فيما يعبر (CIP)عن كل السلع والخدمات المشترى من المستهلك بغض النظر عن منشأها في الوقت الذي يختص المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي لقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا.

العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003 -2015) :-

لقد تبين من دراستنا لمؤشري الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي اتضح إن الاقتصاد الليبي يعاني من وجود تضخم وبالتالي ضعف وانخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي وتراجع أسعار صرف الدينار أمام العملات الأجنبية ولذلك سوف ندرس مجموعة من العوامل من أجل ربط علاقة التضخم والمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي ومنها:-

1.:عرضالنقود/ باعتباره العامل المغذي للضغوط التضخمية وذلك لوجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود فزيادة الإصدارات للنقود بمعدل يفوق نمو الدخل الحقيقي يؤدي لظهور ظاهرة التضخم وتصبح نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة مما يؤدي لارتفاع الأسعار ،لذلك لابد من دراسة الاستقرار النقدي وتقدير سرعة دوران النقود ودراسة حجم الإفراط النقدي .وفائض أو عجز الطلب الكلي ومعدل الانفتاح على العالم الخارجي .

أولا:-. معامل الاستقرار النقدي :-

يتحقق الاستقرار النقدي عندما تتعادل التغيير في كمية النقود $\Delta\frac{ms_2}{ms_2}$ مع معدل التغيير في إجمالي الناتج الوطني $\Delta\frac{y}{y}$ والفرق بينهما يمثل مؤشر الاستقرار النقدي .

$$BS = \Delta MS / MS - \Delta Y / Y$$

حيث يمثل (BS) معامل الاستقرار النقدي .

$\Delta\frac{ms_2}{ms_2}$ معدل التغير في عرض النقود.

$\Delta\frac{y}{y}$معدل التغير في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة 2003.

فإذا كانت قيمة المعامل BS=1فإنه يدل على الاستقرار النقدي .

وإذا كانت قيمة BS 1>يدل على عدم وجود استقرار نقدي أي (ضغوط تضخمية)

إذا كانت قيمة BS > 1 يدل على عدم وجود استقرار نقدي (فجوة انكماشية)

فمن خلال الجدول رقم (3)سوف نلاحظ أن الناتج الإجمالي الحقيقي حقق نمو من 44087 مليون دينار سنة 2005أي بمعدل نمو سنوي قدره 11.1نقطة ليصل إلى حوالي 39922مليون دينار سنة 2012بمعدل نمو 98.1 نقطة مما يؤكد هذا النمو على وجود اتجاهات تضخمية اختلفت حدتها من سنة لأخرى ،أيضا مما يوضح مدى الاختلال الفارق بين معدل النمو في كمية المعروض النقدي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مما نتج عنه وجود الاقتصاد في حالة عدم استقرار نقدي، مما دفع الأسعار نحو الارتفاع .

فمن الجدول رقم (3) نلاحظ إن التغير في كمية المعروض النقدي يختلف من سنة لأخرى مع اختلاف معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ،فمثلا معدل التغير في الناتج والمعروض النقدي سنة 2004 كانتا 9.9 نقطة لعرض النقود ،6.0 نقطة للناتج المحلي الإجمالي58.0 نقطة للتغير في النقود سنة 2008 مع 2.7 نقطة للتغير في الناتج المحلي الحقيقي نفس السنة، ففي سنة 2010حيت وصل معدل التغير في الناتج لحوالي 4.3 نقطة ،أما سنة 2013 كان معدل التغير في النقود حوالي4.3نقطة في حين كان معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (2.7 –) نقطة أي نلاحظ أن الاقتصاد يمر بحالة من عدم الاستقرار النقدي والسلعي على حد سواء، فأحيانا نري إن كمية النقود أكتر من المعروض السلعي مما يشجع على ظهور ظاهرة التضخم وأحيانا نرى أن التضخم السلعي في الناتج أكبر من المعروض النقدي، بالتالي سلعا قليلة تطاردها نقودا كثيرة أو سلعا كثيرة تطاردها نقودا قليلة وكل دلك يدل على ظهور التضخم في الاقتصاد الليبي.

ونستطيع أن نلاحظ من الجدول (3) معدل الاستقرار النقدي من عدمه ودلك من خلال معامل الاستقرار النقدي BS، فادا نضرنا إلى الجدول لن نرى هنالك استقرار نقدي لأنه لا توجد كمية معروضة من الناتج متوازنة ومتساوية مع كمية المعروض النقدي يكون معاملها واحد صحيح فمثلا في سنة 2011 كان معامل الاستقرار النقدي حوالي 86.2 نقطة والدي يوضح الفارق الكبير في التطورات الحاصلة للكتلة النقدية مقارنة بتطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأسعار الثابتة، أما في سنة 2012 نلاحظ أن الناتج أظهر انكماشا حيث وصل معامل الاستقرار النقدي إلى حوالي (87.9–)نقطه.

ثانيا: معيار الإفراط النقدي :–

يقصد بمعيار الإفراط النقدي الفائض في السيولة عن حاجة النشاط الاقتصادي الكلي (GDP) خلال السنوات من 2004حتى 2005.

حيث ثم حساب الإفراط النقدي وفق العلاقة (MS−α GDP) لكل من سنوات الدراسة حيث تعبر MS_2 عن عرض النقود(GDP)الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2003الثابتة (α)تعني متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الحقيقي من الكتلة النقدية لسنة الأساس 2003 .

حيث ∝= MS/GDP ،فلو رجعنا لسنة 2003حيث كان الناتج المحلي الحقيقي 37423.4مليونديناردينار سنة الأساس وكان عرض النقود يساوي 10821.1 مليون دينار

α = 10821.1 / 37423.4

0.289 = وهى التي سوف يتم الاعتماد عليها في الجدول التابع للإفراط النقدي .

ملاحظةRGDP =الناتج المحلي لإجمالي بأسعار 2003الثابتة،الإفراط النقدي = MS−αGDP

فمن خلال الجدول رقم (4)والذي يخص حجم الإفراط النقدي في الاقتصاد الليبي من الفترة 2003وحتى الفترة 2015 ففي سنة 2003كان الإفراط النقدي=6وهو ما يدل على اقتراب كمية المعروض النقدي من تغطية الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ،أي كادت أن تكافئ المعروض من السلع والخدمات وكانت نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج حوالي0.016.

فعند السنوات من سنة 2004 حتى 2015 نلاحظ تنامي حجم الإفراط النقدي حتى وصل لمعدلات خيالية عالية وما يدل على ذلك إذاقمنا وتتبعنا نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج نلاحظ ارتفاع هذه النسبة لتصل لحوالي 891.1 نقطة سنة 2014، 258نقطة سنة 2011 ،ويدل هذا الارتفاع في معدلات نسب الإفراط النقدي إلى أن كميات الإصدار النقدي المصدرة للسوق المحلي أكبر من حجم السلع في السوق المحلي بالتالي عدم تناسب القدرة الاستيعابية للسوق المحلي للمعروض من النقد او الناتج، مما لظهور معدلات ارتفاع الأسعار وظهور ظاهرة التضخم .

ثالثا: سرعة دوران النقود (4) :−

من المعروف أن التضخم لا يمكن أن يستمر إلا إذا استمر ضخ النقود وبمعنى أفضل أن الزيادة في عرض النقود وبشكل متصل فوق مستوى ما يطلبه الناتج في السوق المحلي، سوف تؤدي لزيادة مماثلة في معدلات التضخم وسوف نركز على المعادلة الآتية :−MV=PY

حيث نشير m إلى الكتلة النقدية، vسرعة دوران النقود .

P يشير إلى مستوى الأسعار، Y الناتج الحقيقي ولو أخذنا مؤشرات النمو للمعادلة يمكن كتابتها كالتالي :−

$$\Delta M + \Delta v = \Delta P + \Delta y$$ **ومنها.....:−**

$$\Delta P = \Delta M + \Delta v - \Delta y$$

أن المعادلة تأخذ الصورة الآتية :-

$$\Delta p = \Delta m + \Delta v - \Delta y$$

فمن خلال المعادلة

نلاحظ أن التضخم له علاقة مع نمو عرض النقود ومع معدل سرعة دورانها وعكسياً مع نمو الناتج الحقيقي Y.

- من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن سرعة دوران النقود قد ارتفعت من سنة 2003 حيث وصلت إلى 3.5 لكل دينار تم أخذت في الانخفاض والارتفاع وهذا ما يؤكد على أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد الليبي كان لها دور كبير في ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم.

رابعا-صافي فائض أو عجز الطلب :-

يقصد بفائض الطلب الزيادة في مجموع الأنفاق المحلي بالأسعار الجارية عن مستوى العرض الكلي بالأسعار الثابتة وسوف ينعكس هذا الفائض في شكل ارتفاع أسعار السلع والخدمات بالتالي فان صافي فائض الطلب(NED)بالأسعار الجارية يساوي الفرق بين مجموع الاستهلاك النهائي(CGP) الخاص والعام ومجمل الاستثمار الخاص والعام والتغير في المخزون (ES) والصادرات(EX)ناقصا العرض الكلي بالأسعار الثابتة (الناتج المحلي الإجمالي rgdp+الواردات m) إي أن NED=CGP-AS .

من خلال الجدول رقم (6)نلاحظ أن الفترة من 2003وحتى الفترة 2005يكون فيها الطلب أقل من العرض ونستطيع أن نسمي هذه الفترة فترة انكماشية بينما من الفترة 2006وحتى الفترة 2012نلاحظ أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي يكون هنالك فائض في الطلب مما يشجع على امتصاص السلعة القليلة من العرض الكلي ومن ثم ارتفاع الأسعار وهنا بدأت تظهر فجوة تضخمية بفعل جدب الطلب

خامسا-معدل انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي :-

إذا نظرنا إلى معدلات الانفتاح في الاقتصاد الليبي في الجدول (7)سوف نلاحظ أن الاقتصاد الليبي منفتح بمعدلات 40،77.7خلال سنتي 2004،2003 على التوالي في حين إذ نظرنا إلى معدلات الانفتاح على العالم الخارجي ضمن السنوات من سنة 2005والذي كان معدل الانفتاح بمعدل 132.7حتى يصل لحوالي 273سنة 2012ويستمر في التذبذب في الزيادة والانخفاض حتى سنة 2015 والذي وصل لحوالي169.6 معدل انفتاح ،فمن خلال تتبع معدلات الانفتاح في الاقتصاد الليبي من الفترة 2003وحتى الفترة 2015نلاحظ ارتفاع في هذه المعدلات والتي تدل على محدودية

الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات الاستهلاكية أو الاستثمارية وكذلك الاعتماد على سياسة إحلال الواردات مما يجعل الاقتصاد الليبي أكثر عرضة للصدمات، في حين أن المعدل الطبيعي لمعدل الانفتاح على العالم الخارجي حدده الاقتصاديون بحيث لا يتعدى 20%من معيار الانفتاح الاقتصادي.

سادسا :-علاقة التضخم بسعر الصرف :-

من المعروف من النظرية الاقتصادية إن هنالك علاقة عكسية ما بين الطلب والسعر فكل ما ارتفع السعر كلما قل الطلب وبدلك تقل الكمية المطلوبة والعكس .

وهدا ما ينطبق على كلا من سعر الصرف وكمية المعروض من العملات الأجنبية ،فكلما انخفضت كمية عرض العملات الأجنبية كلما ارتفع سعرها وزاد الطلب عليها ،مما يؤدي هدا الارتفاع للضغط على العملة المحلية ليتجه سعرها نحو الانخفاض .

وتنخفض قوتها الشرائية في مواجهة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، فعند النظر في جدول أسعار الصرف نلاحظ وخصوصا من سنة 2003- 2010 إن الاقتصاد الليبي كان في وضع مستقر اقتصاديا وماليا وسياسيا ،وكانت هنالك صادرات نفطية بلغت حوالي 1.600 أي حوالي مليون وستمائة ألف برميل يوميا بغض النضر عن صادرات الغاز والقطاعات الاقتصادية الأخرى، أيضا كانت أسعار الصرف للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية مستقرة، ولم تتجاوز 1.500 دينار ونصف مقابل الدولار الواحد ،أما من سنة 2011 وحتى 2016

ارتفعت أسعار الصرف بسرعة كبيرة، فمن 1.500 دينار ونصف مقابل الدولار الواحد سنة 2011 لتصل لحوالي 5.250 خمسة دينار وربع مقابل الدولار الواحد في سن2015

من خلال تتبع سوق العملات وأسعار الصرف في الاقتصاد الليبي وخصوصا في السوق الموازي وسوق المضاربة نلاحظ ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وانخفاض قيمة وحدة النقد المحلية مما أدى لظهور التضخم في الاقتصاد الليبي .

أيضا انخفاض كمية المعروض من العملة الأجنبية من السوق النقدية الليبية داخليا وخارجيا، وارتفاع تكلفة الحصول على العملات الأجنبية أدى لارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات خيالية مما أدى لظهور التضخم في الاقتصاد الليبي.

فهنالك علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم فكلما أرتفع سعر الصرف كلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات مما يؤثر هدا الارتفاع عل العملة المحلية لتتجه نحو الانخفاض وتقل قوتها الشرائية ويحدث التضخم ، ويبقى التضخم ظاهرة نقدية .

جدول (1) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي من الفترة (2003-2015) سنة الأساس 2003.

السنوات	الرقم القياس لأسعـار المستهلك (CPI)	معدل النمو السنوي للتضخم%
2003	**100.0**	**- 2.0**
2004	**101.0**	**-1.0**
2005	**104.0**	**3.0**
2006	**105.0**	**1.5**
2007	**112.0**	**6.5**
2008	**123.7**	**11.7**
2009	**126.7**	**3**
2010	**129.8**	**3.1**
2011	**150.4**	**20.6**
2012	**159.6**	**9.2**
2013	**163.5**	**3.9**
2014	**164.5**	**1.0**
2015	165.7	1.2

المصدر / نشرت مصرف ليبيا المركزي وتقارير اقتصادية 2014

جدول (2) تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلى الإجمالي (DGDP) من الفترة (2003- 2015)

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية(م.ع.ل)	معدل النموالسنوي%	الناتج المحلي الإجماليبالأسعار الثابتة(م.ع.ل)	معدل النمو السنوي %	المخفض الضمني للناتج المحلىالإجمالي	معدل النموالسنوي %
2003	**37423.4**	**-**	**37423**	**-**	**100**	**-**
2004	**48159.0**	**37.8**	**39679**	**6.02**	**121.4**	**21.4**
2005	**66342.9**	**14.9**	**44087**	**11.1**	**150.5**	**23.9**
2006	**76203.2**	**22.3**	**46584**	**5.7**	**163.6**	**8.7**
2007	**93178.4**	**25.4**	**48898**	**5.1**	**190.6**	**16.5**
2008	**116804.5**	**-26.1**	**50225**	**2.7**	**232.6**	**22.0**
2009	**86.289**	**18.8**	**49854**	**-6.74**	**173**	**-25.6**
2010	**102.538**	**- 51.5**	**52.009**	**4.3**	**197**	**13.9**
2011	**49.684**	**136.8**	**20146**	**-61.2**	**246.6**	**25.2**
2012	**117.675**	**- 0.93**	**39922**	**98.1**	**294.8**	**19.5**
2013	**116586**	**1.62**	**38824**	**-0.02**	**300**	**1.76**
2014	**118475**	**0.75**	**37735**	**-97.1**	**313**	**4.3**
2015	**119364**	**0.65**	**39846**	**5.6**	**299**	**-4.5**

المصدر/ إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية ,أعداد متفرقة 2013

جدول (3) معامل الاستقرار النقدي في الاقتصادالليبي من الفترة(2003-2015)

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة (م.ء.ل)	التغير فـي الناتج %	عرض النقود MS	التغير في عرض النقود %	معامل الاستقرار النقدي BS
2003	**37423**	**-**	**10821.2**	**-**	**-**
2004	**39679**	**6.0**	**11887.4**	**9.9**	**3.9**
2005	**44087**	**11.1**	**15064.2**	**26.7**	**15.6**
2006	**46584**	**5.7**	**17943.3**	**19.1**	**13.4**
2007	**48898**	**5.0**	**25139.5**	**40.1**	**35.1**
2008	**50225**	**2.7**	**39744.5**	**58.0**	**55.3**
2009	**49854**	**-0.7**	**44161.3**	**11.1**	**11.8**
2010	**52009**	**4.3**	**46350.7**	**4.9**	**0.6**
2011	**20146**	**-61.2**	**57940.9**	**25.0**	**86.2**
2012	**39922**	**98.1**	**63840.5**	**10.2**	**-87.9**
2013	38824	-2,7	328065.9	413	415.7
2014	37735	-2.8	347165.8	5.8	8.6
2015	39846	5.6	368276.9	6.08	0.48

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي 2014,2015

جدول (4) حجم الإفراط النقدي ونسبته في الاقتصاد الليبي

من الفترة (2003-2015)

السنوات	MS م.د ل	حجم النقود لأمثل ∝GDP	الإفراط النقدي	النسبة الإفراط إلى GDP %	GDP بالأسعار الثابتةم.د.ل
2003	**10821.2**	**10815.2**	**6**	**0.016**	**37423**
2004	**11887.4**	**11467.2**	**420.2**	**1.05**	**39679**
2005	**15064.2**	**12741.1**	**2323.1**	**5.3**	**44087**
2006	**17943.3**	**13462.7**	**4480.6**	**9.6**	**46584**
2007	**25139.5**	**14131.5**	**11008**	**22.5**	**48898**
2008	**39744.5**	**14515.0**	**25229.5**	**50.2**	**50225**
2009	**44161.3**	**14407.8**	**29753.5**	**59.7**	**49854**
2010	**46350.7**	**15030.6**	**31320.1**	**60.2**	**52.009**
2011	**57940.9**	**5822.1**	**52118.8**	**258.7**	**20146**
2012	**63840.5**	**11537.5**	**52303**	**131.5**	**39922**
2013	**328065.9**	**11220.1**	**316845.8**	**816.1**	**38824**
2014	**347165.8**	**10905.4**	**336260.4**	**891.1**	**37735**
2015	**368276.9**	**11515.5**	**25312.4**	**63.5**	**39846**

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي ،أعدادمختلفة 2013-2014

جدول (5) سرعة تداول النقود في الاقتصاد الليبي من الفترة (2003-2015)

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية (1)م.د.ل	عرض النقود (2)MS م.د.ل	سرعة التداول النقدي (3)=2÷1
2003	37423.4	10821.2	3.5
2004	48159.0	11887.4	4.1
2005	66342.9	15064.2	4.4
2006	76203.2	17943.3	4.2
2007	93178.4	25139.5	3.7
2008	116804.5	39744.5	2.9
2009	86.289	44161.3	1.95
2010	102.538	46350.7	2.2
2011	49.684	57940.9	0.85
2012	117.675	63840.5	0.18
2013	116586	328065.9	0.35
2014	118475	347165.8	0.34
2015	119364	368276.9	0.32

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد علي نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي 2014

جدول (6) صافي فائض أوعجز الطلب الكلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجماليفي الاقتصاد الليبي من الفترة (2003– 2015)

السنوات	الطب الكلي "Ad" الناتج المحلىالإجمالي بالأسعار الجاريةم.ع.ل (1)	العرض الكلي "As" م.د.ل م . د . ل (2)		إجمالي العرض الكلي م.د .ل	صافي فائض أوعجز الطلب الكلي م.د .ل 1 – 2= (3)	نسبة فائض أوعجز الطلب الكلي إلي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %
		الناتجGDP بالأسعار الثابتة 2003	الواردات بأسعار 2003			
2003	37423.4	37423	5597.9	43020.9	-5597.5	-14.9
2004	48159.0	39679	5821.7	45500.7	2658.3	6.69
2005	66342.9	44087	5780.2	498672	-432329.1	-980
2006	76203.2	46584	5483.6	52067.6	24135.6	51.8
2007	93178.4	48898	21698.0	70596	22582.4	46.1
2008	116804.5	50225	25938.0	76163	40641.5	80.9
2009	86.289	49854	27503.0	77357	8932	17.9
2010	102.538	52.009	31881.0	83890	18648	35.8
2011	49.684	20146	13664.0	33810	15874	78.7
2012	117.675	39922	32243.0	72165	455.0	113.9
2013	116586	38824	32032.0	3242034	-3125448	-8050
2014	118475	37735	31745.0	69480	48995	129.8
2015	119364	39846	33357.0	73203	46161	115.8

المصدر/هيئة المعلوماتوالتوثيق، ووحدة التجارة الخارجية 2014

جدول (7) الصادرات والواردات ومعدل الانفتاح الخارجي في الاقتصاد الليبي من الفترة (2003-2015)

السنوات	الصادرات م.د.ل (1)	الواردات م.د.ل (2)	إجمالي للتجارة الخارجية م.د.ل 3=2+1	الناتج المحلى الإجمالي م.د.ل بالأسعار الثابتة (4)	معدل الانفتاح % 5=4÷3
2003	19720.0	9386.0	29106	37423	77.7
2004	27982.0	13110.0	15902	39679	40.0
2005	42836.0	15683.0	58519	44087	132.7
2006	56126.0	16659.0	89444	46584	192.0
2007	61726.0	21698.0	83424	48898	170.0
2008	77027.0	25938.0	102965	50225	205.0
2009	46319.0	27503.0	73822	49854	1480
2010	61658.0	31881.0	93539	52009	179.8
2011	23254.0	13664.0	36918	20146	183
2012	76893.0	32243.0	109136	39922	273
2013	65672.0	31132.0	96804	38824	249
2014	54431.0	22211.0	76642	37735	203
2015	34511.0	33102.0	67613	39846	169.6

المصدر / المعلومات والتوثيق، ووحدة التجارة الخارجية، سبق ذكره 2014.

جدول رقم (8)يوضح سعر الصرف في السوق الرسمي والموازي

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
2003	1.240	1.270
2004	1.250	1.35 0
2005	1.355	1.765
2006	1.288	1.290
2007	1.227	1.250
2008	1.251	1.270
2009	1.240	1.260
2010	1.257	1.300
2011	1.262	1.580
2012	1.259	1.640
2013	1.293	1.750
2014	1.450	3.250
2015	1.577	5.250

المصدر /نشرات مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة، وسوق العملات الليبي .

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

1. لقد سجل معدل التضخم السنوي بالرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضا في العامين 2003، 2004 على التوالي حيت سجل (0.2-، 1.0-)تم بدا في التزايد من عام 2005 ليسجل حوالي (3.0) ووصل لحوالي (20.6) عام 2011 وأخذ في الانخفاض ليسجل حوالي(1.2) من عام 2015 .

2.من خلال الجدول(2)نلاحظ أن الناتج المحلي بالأسعار الجارية قد حقق نموا عام 2008 ليصل لحوالي 116804.5 مليون دينار إلا أن هدا النمو نمو نقدي أكتر منه حقيقي وهو ما يكشف عنه تطور الناتج المحلي بالأسعار الثابتة باعتبار سنة 2003 سنة أساس حيث نلاحظ إن الناتج وصل عام 2008 لحوالي 50225 مليون دينار الأمر الذي يتضح معه حجم التضخم النقدي في الناتج المحلي بالأسعار الجارية .

3.من الجدول رقم (1) إن معدل التضخم وفقا لمؤشر (CPI) قد شهد نوعا من الاستقرار في نموه بينما شهد مؤشر التضخم وفقا لمؤشر المخفض الضمني تقلبات حادة في نموه ففي عام 2003 كان التضخم وفقا لمؤشر المخفض الضمني حوالي 100 نقطة وفي عام 2011 وصل التضخم وفق هدا المؤشر لحوالي 246.6 .

4.من خلال الجدول (3) وجود الاقتصاد في حالة من عدم الإستقرار النقدي ودلك من خلال الاختلال الحادث بين معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حيت نلاحظ أعلى مرحلة وصل إليها معامل الاستقرار النقدي BS حوالي 415.7 عام 2013 مما يدل على وجود فارق بين التغير في كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي.

5.من خلال الجدول رقم(4) نلاحظ تنامي دور السيولة في دفع تغيرات الأسعار نحو التزايد وهدا مايدل على العلاقة الطردية بين كمية النقود والتضخم فكلما زادت معدلات النقود بمستوى يفوق حاجة النشاط الاقتصادي كلما زاد الضغط على الأسعار لتتجه نحو الإرتفاع ويحدث التضخم، فإذا نظرنا إلى نسبة الإفراط النقدي إلي الناتج المحلي الإجمالي سوف نلاحظ ارتفاع النسب من 50.2 عام 2008 إلى حوالي 131.0 عام 2012 ،891.1 عام 2014 .

6. من الجدول رقم (5) نلاحظ إن سرعة دوران النقود قد ارتفعت تدريجيا من 3.5 عام 2003 إلى 4.2 عام 2006 وهو ما يؤكد إن سرعة دوران النقود لها دور في ارتفاع الأسعار بالتالي ارتفاع

معدلات التضخم تم بدأت في الانخفاض من 2.2 عام 2010 حتى وصلت لحوالي 0.32 عام 2015 .

7.من الجدول(6) نلاحظ أن الأعوام 2003، 2005 ،2013، شهدت ظهور فجوة انكماشية حيث كان فائض العرض أكبر من الطلب أما الأعوام 2004، ومن 2006 حتى 2012 شهدت الفترة فجوة تضخمية حيت كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي مما يؤدي لزيادة ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم .

8.من الجدول(7) نلاحظ إن معدلات الانفتاح على العالم الخارجي كانت مرتفعة حيت وصلت لحوالي 77.7 عام 2003 ولحوالي 273 عام 2012 وهو ما يدل على أن الاقتصاد المحلي معتمد بشكل كلي على الاستيراد من الخارج لتغطية متطلبات السوق المحلي .

9. من الجدول رقم(8) نلاحظ أن أسعار سعر الصرف الرسمي من 2003-2010 كانت مستقرة أما من السنوات 2011-2016 كانت أسعار الصرف في السوق الموازي مرتفعة جدا مما أذى لارتفاع الأسعار وبالتالي ظهور ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي في حين كانت الأسعار الرسمية لأسعار الصرف مجرد أرقام لا معنى لها في غياب السياسة الاقتصادية .

التوصيات:-

1.يجب الاعتماد على الصناعات التحويلية كمتغير أساسي في النشاط الاقتصادي الليبي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي .

2.الإهتمام بالصناعات المحلية الناشئة حيث أثبت جل المشاريع المتوسطة والثقيلة قدرتها على تمويل الأسواق المحلية في حالة توفر الدعم المادي والفني لها .

3.الاهتمامبالميكنة المصرفية والتكنولوجية المتطورة وعدم الاعتماد على البيع النقدي في الحصول على السلع والخدمات بل اللجوء إلى البيع والتعامل الرقمي (نظام البطاقات) .

4.الإعتماد على السياسة النقدية الجيدة وفق الخطط الرشيدة ودلك من خلال الموازنة بين ما يضخ من كمية النقود في الاقتصاد الليبي وما تتطلبه حاجة الاقتصاد من المعروض النقدي .

5. خلق نوع من الثقة بين مختلف المؤسسات والبنوك المالية وجمهور المتعاملين من أجل تشجيعهم على إيداع العملات المحلية .

6. إمكانية التخفيف من حدة التضخم المتصارع ودلك من خلال مراقبة جهاز الأسعار في الإقتصاد الليبي والمحافظة على قيمة العملة المحلية من الانهيار .

7.إن عملية ضخ العملات الصعبة في الاقتصاد الليبي دون دراسة أو خطط موضوعة يعتبر من أخطر الخطوات مما يؤدي لرفع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار .

8-الإستقرار السياسي والنقدي الليبي هما الكفيلان بإخراج الاقتصاد من الاختناقات والمشاكل الاقتصادية التي يعيشها اليوم .

9- تطوير الأنظمة المصرفية الرقمية للتسويق الالكتروني ،وفق متطلبات السوق المحلية.

10- السياسات النقدية والمالية مكملان لبعضهما البعض ،ولا يمكن وضع الخطط النقدية والمالية بدون دراسة الوضع الكلي للاقتصاد وما يترتب عن المؤثرات الخارجية المحيطة بالاقتصاد الليبي .

قائمة المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية:-

1. نبيل الروبي- نظرية التضخم في الاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط3،الإسكندرية 2007 ص 40 .

2. مايكل إيدجمان-الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة – دار المريخ للنشر ط1 1990 ص 463.

3. أحمد الأشقر -الاقتصاد الكلي ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1 2009 ص320 .

4.على عبدالعاطي الفرجاني، قاسم الدجيلي ،الاقتصاد الكلي – النظرية والتحليل ،منشورات الجامعة 2001 ،الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الأول حول التضخم في الاقتصاد الليبي(2003- 2008) .

5-الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التضخم : -

1.دراسة أحمد بريهي حول التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي 2011- العراق والتي تتطرق إلى أسباب التضخم واختلاف أثاره على الاقتصاد الوطني وعلاقته بسرعة دوران النقود .

2.دراسة/خليل عبد الكريم ،ومحسن محمد حول تطور الإنفاق العام وأثره على التضخم في العراق للفترة من (1990- 2009) -رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الأنبار – العراق .

3. دراسة/ رمضان محمد الصويعي ،دراسة تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من (1990- 2008) رسالة ماجستير أكاديمية الدراسات العليا .

4. دراسة / حسين عمر : تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي – جامعة الملك سعود الإدارية، الرياض 1998 .

التقارير :-

1.الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق- ليبيا 2014 .

2. تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي 2015.

3.هيئة التجارة الخارجية والحسابات القومية 2014.

مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية

في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية خلال الفترة (2001 -2014)

مصطفى مفتاح كريدلة كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب

أ. أحمد فرج الحصان كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب

ملخص الدراسة :

تناولت هذه الدراسة مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي ومن خلال التحليل الوصفي إتضح أن مصدر نمو وعرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الليبي وشهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2011– 2014 انخفاض في معدلات نمو الناتج المجلي الإجمالي حيث كانت المصروفات أكبر بكثير من الإيرادات حيث عجزت الدولة على الانفاق على المؤسسات العامة وهذا الخلل نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث بدأت الأسعار تزداد يومياً مما أصاب الاقتصاد الوطني ما يسمى بالركود التضخمي وهذا يوضح لنا أن أدوات السياسة النقدية والمالية غير فعالة في الحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي .

1–مقدمة: –

إن الاقتصاد الليبي اقتصاد منكشف ويعتمد على تصدير النفط كمورد أساسي ويمثل الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار جزء مهم من الانفاق العام وعليه فإن حجم السيولة في الدولة يتأثر بدرجة كبيرة بحجم الإنفاق الذي بدوره يعتمد على أسعار النفط وعليه تأثر حجم السيولة بحجم الإنفاق بالإضافة إلى ضعف القدرة الاستيعابية في الاقتصاد الليبي يعملان على زيادة التقلبات في المستوى العام للأسعار ويحد من فاعلية السياسة النقدية في معالجة التضخم، وكذلك عدم وجود أسواق مالية متطورة تحد من عمل المصرف المركزي باستخدام أحد أدواته وهي عملية السوق المفتوحة.

إن فاعلية السياسية المالية والنقدية في معالجة ظاهرة التضخم من خلال التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في محل جدل بين الاقتصاديين بمختلف مدارسهم ومعظم الدراسات أثبتت أن السياسة المالية والنقدية غير مستقلتين ولذلك فإن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل أثر كل من السياسة المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

2-مشكلة الدراسة: -

يعاني الاقتصاد الليبي كغيره من اقتصادات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ارتفاعا ملحوظاً في معدلات التضخم وللحد من هذا التضخم اتخذت بعض أدوات السياسة النقدية والمالية لمكافحة التضخم، على الرغم من ذلك فإن الإحصائيات الرسمية تشير إلى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد.

3-فرضية الدراسة: -

تعد أدوات السياسة المالية والنقدية فعالة في التخفيف من حدة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال (فترة الدراسة).

4-أهمية الدراسة: -

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التضخم في الاقتصاد الليبي وكذلك تطور أدوات السياسة النقدية والمالية إلى جانب تطور معدلات التضخم الذي سيكشف عن مدى نجاح تلك السياسات في معالجة التضخم ويضيف أهمية بالغة للدراسة.

5-هدف الدراسة: -

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي.

6-منهجية الدراسة: -

تم استخدام الأسلوب الوصف التحليلي لتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

تحليل أدوات السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة: -

إن ظاهرة التضخم لها آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية وللحد من هذه الظاهرة ثم اتخاذ مجموعة من السياسات الاقتصادية ومن أهمها السياسة النقدية والسياسة المالية، وتقسيم هذه الورقة إلى مطلبين :-

المطلب الأول: السياسة النقدية:

السياسة النقدية أحد أركان السياسة الاقتصادية وتعرف السياسة النقدية بأنها استخدام النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كما تعرف السياسة النقدية أيضاً بأنها الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي للتأثير على كمية النقود وحجم الإئتمان في الاقتصاد لتحقيق أهداف معينة.

يمارس المصرف المركزي نشاطه في الاقتصاد بواسطة السياسة النقدية من خلال مجموعة من الأدوات الكمية وتتمثل في سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإلزامي وأدوات كيفية أخرى، (**علي عطية عبدالسلام، ص19**)ومن خلال هذه الورقة البحثية سوف نتطرق إلى عمل أدوات السياسة النقدية وذلك من خلال:

أولا: عرض النقود: -

إن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير في عرض النقود لتحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار وذلك باستخدام أدواتها المختلفة فعرض النقود له آثار مباشرة على معدلات التضخم، فزيادة عرض النقود بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ففي الفكر الكلاسيكي زيادة الإصدار النقدي ينتج عنه زيادة في طلب على النقود ومن تم ارتفاع في المستوى العام للأسعار وهذ يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود. أما في الفكر الحديث يرى اقتصاديو هذا الفكر أن ظاهرة التضخم لا ترجع إلى زيادة في كمية النقود وإنما ترجع إلى التفاعل ما بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي، أما النظرية الكمية الحديثة وكان من أبرز روادها الاقتصادي ميلتون فريدمان يحدث التضخم عندما تكون الزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وأكبر من الزيادة في حجم الإنتاج(**ناظم محمد، ص ص : 30 -31**) وهذ ما يعاني منه الاقتصاد الليبي منذ عام 2011.

فمن خلال الجدول رقم (1) يوضح تطور عرض النقود في الاقتصاد الليبي كالمفهوم الضيق حيث بلغ عرض النقود 8270.8 مليون دينار في عام 2001 وبلغ 41321.2 مليون دينار في عام 2010 أي بزيادة قدرها 33050.4 مليون دينار وتتراوح معدل نمو عرض النقود خلال الفترة من 2001 إلى 2010 ما بين 5% إلى 39% أي بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 16.8% ويرجع الارتفاع في عرض النقود إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب حيث تراوحت نسبة الودائع تحت الطلب من إجمالي عرض النقود خلال الفترة من 2001 إلى 2010 ما بين (69-83)% أما نسبة العملة لدى الجمهور كانت خلال الفترة من 1990 إلى 2000 مرتفعة حيث تراوحت ما بين (31-41)% أما خلال الفترة 2001 إلى 2010 قد انخفضت حيث تراوحت ما بين (16 إلى 31)% وهذا يدل على زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور وكذلك الانفتاح على العالم الخارجي بعد رفع العقوبات المفروضة على ليبيا، ولكن خلال الفترة 2011 إلى 2014 نرى ارتفاع نسبة العملة لدى الجمهور وذلك راجع إلى ما شهدته البلاد من حرب وفوضة عارمة أدى ذلك إلى عدم وجود الثقة لدى الجمهور من إيداع .

الجدول رقم(1)

تطور عرض النقود ومكوناته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة _ 2001 – 2014) القيمة بالمليون دينار

السنة	عملة لدى الجمهور (1)	الودائع تحت الطلب (2)	عرض النقود 2 – 1	نسبة الودائع	نسبة العملة لدى الجمهور	معدل نمو عرض النقود%	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2003	معدلات التضخم	معدل النمو الناتج المجلي الإجمالي
2001	2559.6	5711.2	8270.8	69.0	31.00	–	33290.2	-9.17	–
2002	2613.9	6091.9	8705.8	70	30	%5	33163.6	-9.48	-0.38
2003	2763.5	6265.7	9029.2	69.30	30.70	%3.6	37423.4	-2.15	12.84
2004	2612.7	7923.9	10536.6	75.20	24.8	%16.6	39678.8	1.3	5.6
2005	3308.7	10719.4	14028.1	76.4	23.6	%33.10	44087.2	2.6	6.03
2006	3932.9	12410.1	16343.0	76	24	%16.5	46583.6	6.2	11.1
2007	4581.2	18256.1	22837.3	80	20	%39.7	48898.0	10.4	5.7
2008	5608.3	28806.3	34414.6	83.7	16.3	%50.7	50225.0	2.4	5
2009	6962.9	31206.5	38169.4	81.8	18.2	%10.9	49854.7	2.4	-2.7
2010	7609.0	33712.2	41321.2	81.6	18.4	%8.2	51922.13	15.9	0.7
2011	14840.1	38597.0	53437.1	72.3	27.7	%29.3	25009.9	6.1	-107.6
2012	13391.1	45822.6	59213.7	77.4	22.6	%10.8	20146.3	2.6	-24.1
2013	13419.9	50879.5	64299.4	79.8	20.8	%8.65	39922.7	2.3	98.1
2014	17242.5	49997.7	66740.2	74.2	25.8	%3.8	21122.3	1	-47.1

الجدول إعداد الباحث

المصدر: مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والإحصاء النشرة الاقتصادية إعداد مختلفة .

الشكل رقم(1)

يوضح تطور عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي

خلال السنة (2001 – 2014)

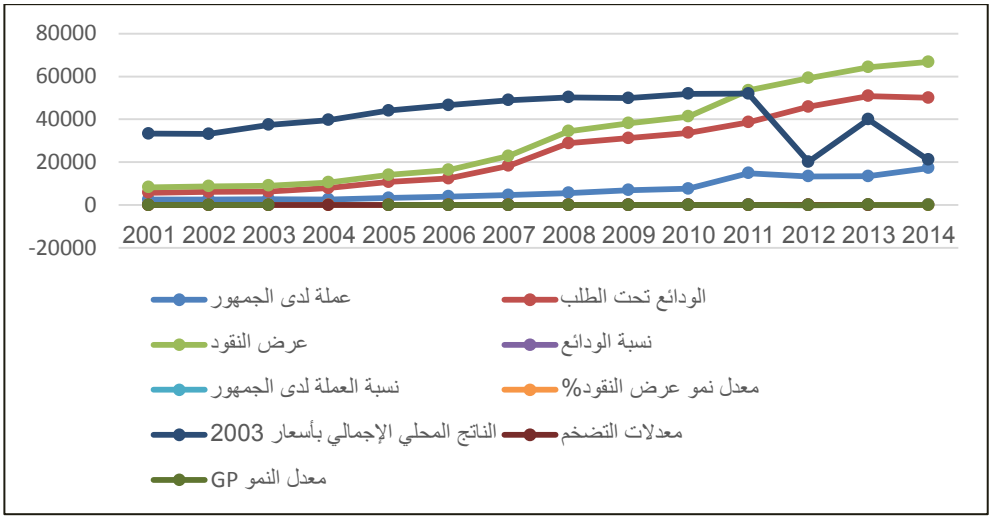

المصدر: إعداد الباحثان استناداً على بيانات الجدول رقم (1)

نقودهم داخل المصارف حيث أن المصارف تشكو من عدم توفر السيولة لديها وكذلك عدم توفر الأمن والأمان للمصرف والعاملين داخل المصرف مما جعل كثير من المصارف إلى غلق أبوابها لفترات طويلة.

حيث بلغ معدل العملة لدى الجمهور من حيث الإحصاءات خلال الفترة (2011 إلى 2014) إلى 30.75% وهذا يعتبر مرتفع وعند مقارنة معدلات النمو في عرض النقود مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال البيانات الموجودة في الجدول رقم (1) يتبين عدم وجود أي نمط يربط بين معدلات النمو في عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بل البيانات تشير إلى التغير في اتجاهين متضادين ففي عام 2002 بلغ معدل نمو عرض النقود (5%) في حين انخفض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 38% وخلال عام 2012 بلغ معدل نمو عرض النقود 10.8% في حين انخفض معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 61.2% ووصل معدل التضخم إلى 2.6% ومن هنا يتضح لنا عدم وجود التناسب والانسجام بين معدلات النمو في عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي مما انعكس في ارتفاع مستوى العام للأسعار، كما هو واضح في الشكل البياني رقم (1)

ثانياً: تطور قيمة الإحتياطي القانوني من الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001-2014م

تعتبر قيمة فائض الإحتياطي القانوني مؤشراً مهماً للسيولة تبرز أهميته في تحديد مدى كفاءة المصرف المركزي على اتخاد سياسات نقدية فعالة للتأثير في عرض النقود.

فمن خلال الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (2) نلاحظ بأن قيمة الاحتياطي في تزايد بشكل عام ففي عام 2001 بلغ 1013.9 مليون دينار ليصل في عام 2010 إلى 11062.6 مليون دينار بمتوسط نمو سنوي قدره 31.5% وإن وجود فائض في الاحتياطي القانوني في ظل ارتفاع معدلات التضخم يدل على قصور المصارف التجارية في إدارة مواردها وكذلك عدم فعالية السياسة النقدية وفي عام 2011 بلغ قيمة الاحتياطي 11696.0 مليون دينار ليصل في عام 2013 إلى 16712.6 مليون دينار إلاّ أن في عام 2014 انخفض إلى 15721.9 مليون دينار وهذا الانخفاض راجع إلى شحة الموارد المالية للمصارف التجارية التي تحصل عليها من إيداعات تحت الطلب مع زيادة الاحتفاظ بالنقود لدى الجمهور وهذا راجع إلى عدم ثقة الجمهور بالمصارف التجارية نظراً لما تشهده البلاد من تقلب أمني.

وخلال الفترة 2011 إلى 2014 سجل متوسط نمو سنوي قدره (9.5%) ولكن خلال هذه الفترة المصرف المركزي لم يتمكن من تفعيل السياسة النقدية لما تشهده البلاد من عدم استقرار سياسي واقتصادي وأمني.

الجدول رقم (2)

يوضح قيمة الاحتياطي القانوني وفائض الاحتياطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001 – 2014)

القيمة بالمليون دينار

النسبة	قيمة الاحتياطي القانوني	فائض الاحتياطي القانوني
2001	1013.9	1218.9
2002	1088.3	1249.4
2003	1177.2	1911.9
2004	1422.1	4657.3
2005	1809.0	7065.9
2006	2365.3	8819.1
2007	32993.9	14854.5
2008	8306.1	24164.0
2009	9734.4	28833.4
2010	11062.6	32872.4
2011	11696.0	34372.3
2012	13669.3	39272.0
2013	16712.6	46959.3
2014	15721.9	41030.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

الشكل رقم (2)

يوضح تطور قيمة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001– 2014

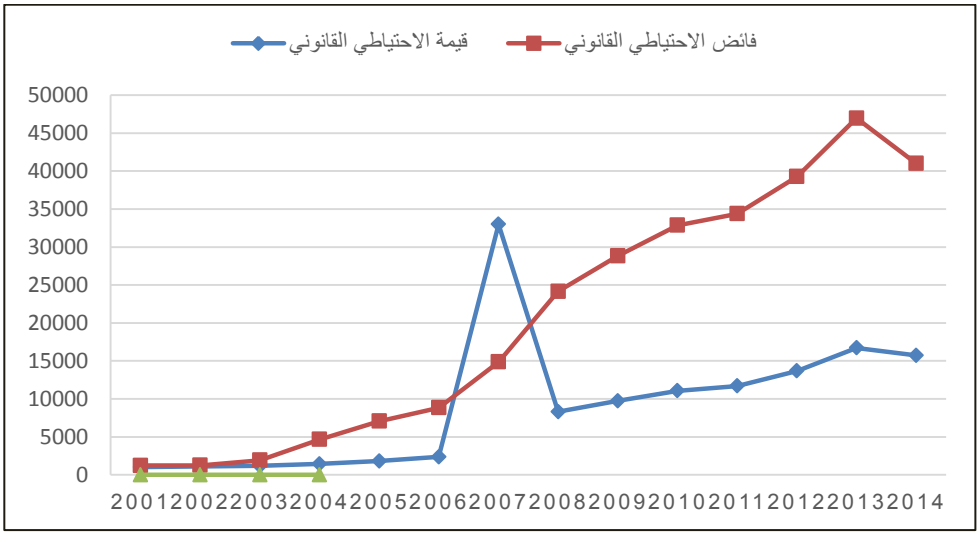

المصدر: إعداد الباحثان استناداً على بيانات الجدول رقم (2)

ثالثاً: تطور حجم الائتمان المصرف المحلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2014م).

إن الائتمان المحلي المصرفي له أثّر مباشر على حجم السيولة النقدية فزيادة حجم الائتمان تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وهذا يؤدي إلى زيادة عمق فجوة الاختلال بين نمو عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيمة الائتمان المحلي المصرفي قد تزايدت من 6057.6 مليون في عام 2001 إلى 19970.2 مليون دينار في عام 2014م ويرجع هذا الارتفاع إلى تغطية الحكومة حجزها في الموازنة العامة باستخدام الائتمان المحلي ويتضح من خلال الجدول أيضاً ارتفاع نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2011-2014م) وذلك يعود إلى ما شهدته البلاد من توتر سياسي واقتصادي وأمني حيث توقفت معظم الصادرات الليبية وبالتالي قلت الإيرادات العامة للدولة وعليه لجأت الدولة إلى الاقتراض المحلي لسد العجز في الموازنة العامة وإذا إستمر هذا الحال فإن الحكومة سوف تلجأ إلى الاقتراض الخارجي وهذا الاقتراض يكون بشروط من قبل صندوق النقد الدولي إلى جبر الحكومة على تغيرات كثيرة في الاقتصاد الوطني منها ارتفاع أسعار كثيرة من السلع وهذا يؤدي إلى زيادة فجوة التضخم.

الجدول رقم (3)

يوضح قيمة الائتمان المحلي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001 - 2014

السنوات	حجم الائتمان المحلي بالمليون دينار	نسبة الائتمان للنتائج المحلي الاجمالي
2001	6057.6	18.1
2002	6357	19.1
2003	6775.1	18.1
2004	6510.3	16.4
2005	6166.6	13.9
2006	7067.2	15.1
2007	8191.3	16.7
2008	10544.9	20.9
2009	11812.7	23.6
2010	13044.6	25.1
2011	12786.5	51.1
2012	15781.6	78.3
2013	18237.4	45.6
2014	19970.2	94.5

المصدر : مصرف ليبيا المركزي, النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة

المطلب الثاني: السياسة المالية: -

ظهر دور السياسة المالية بشكل واضح عندما تفشى الكساد الكبير (1929-1932) وعندما عجزت السياسة النقدية والمالية القائمة في ذلك الوقت عن معالجة الموقف ثم ظهرت بعد ذلك نظرية كينز سنة 1936م حاملة في طياتها فكراً اقتصادياً يختلف في جوهره كلياً عن الفكر السائد في ذلك الوقت، وأصبحت السياسة المالية ملازمة للسياسة النقدية كوسيلة للتخلص من الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وتباشر السياسة المالية نشاطها في الاقتصاد من خلال مجموعة من الأدوات من أهمها الإنفاق العام والضرائب والدّين العام.(**أحمد الشريف، ص34**)

ومن خلال هذا البحث يتم تناول الإنفاق العام والضرائب والذين العام .

أولاً: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2014)

يلعب الإنفاق العام دوراً كبيراً في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد فزيادة الإنفاق العام بشكل لا يتوافق مع الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار كما أن زيادة الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الإستثماري، يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وفي ظل عدم مرونة العرض في الاقتصاد الليبي يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

فمن خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) نلاحظ أن قيمة الإنفاق العام متذبذبة بين سنة وأخرى ولكن بصفة عامة تميزت بالارتفاع حيث بلغت قيمة الإنفاق العام (5632) مليون دينار في عام 2001 وتزايدت حتى وصلت في عام 2008 إلى (44115.5) مليون دينار وتعود هذه الزيادة في الإنفاق العام إلى عدة أسباب أهمها الإرتفاعات الحاصلة في الإيرادات العامة والتي تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط والتي بدورها تعتمد على التغيرات الحاصلة في أسعار النفط وانعكاسها على قيمة إجمال الصادرات النفطية كما هو معروف بأن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد أحادي الجانب (يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل) هذا بالإضافة إلى النشاطات الاستثمارية التي انتجتها الدولة خلال هذه الفترة ومن خلال الجدول نلاحظ انخفاض في قيمة الإنفاق العام لعام 2009 نتيجة إلى انخفاض في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض في أسعار النفط.

أما في عام 2011 نلاحظ انخفاض في الإنفاق الحكومي حيث سجل انخفاض بمعدل 57% عند مقارنته بعام 2010 وهذا راجع إلى ما شهدته البلاد من أحداث مما أدى إلى توقف الصادرات الليبية من النفط وغير النفط هذا أدى إلى الانخفاض في الإيرادات العامة مما أدى إلى انخفاض في الإنفاق الحكومي إلا أنه في عام 2012 و2013 كما في الجدول نلاحظ زيادة في الإنفاق العام وهذه الزيادة توجهت إلى بنود مثل الأجور والمرتبات والمهايا في الخدمات العامة وهذا أدى إلى زيادة كبيرة ومباشرة في عرض النقود ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم لا سيّما الاقتصاد الليبي لا يتسم بمرونة هيكلة الإنتاجي.

الجدول رقم (3)

يوضح تطور قيمة الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001- 2014 بالمليون دينار

السنة	الانفاق العام	نسبة التغير %
2001	5632.00	-
2002	5487.00	-2.6
2003	6107.00	1.0
2004	17230.00	182.1
2005	21343.00	23.8
2006	21378.00	000.1
2007	30883.00	44.4
2008	44115.5	42.8
2009	35677.2	-19.1
2010	54498.8	52.7
2011	23366.5	-57
2012	53941.6	130
2013	65283.5	21

المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

الشكل رقم (3)

يوضح تطور معدل نمو الانفاق العام

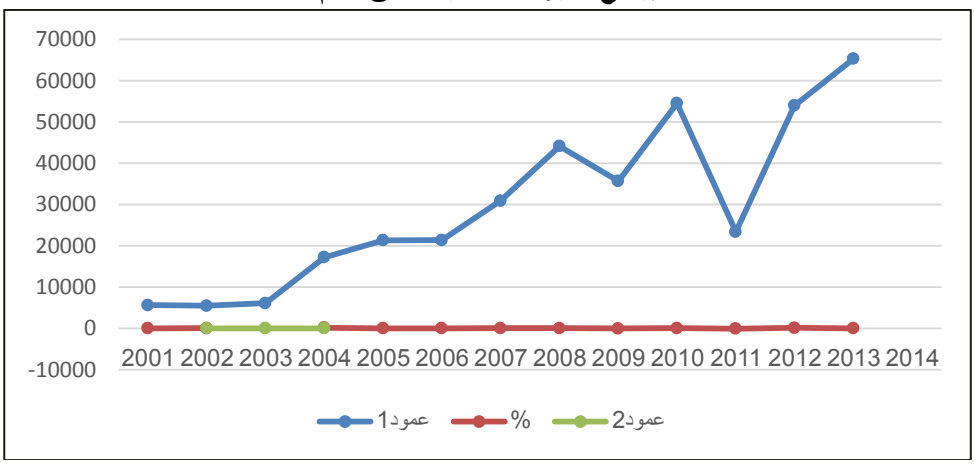

المصدر: إعداد الباحثان استناداً على بيانات الجدول رقم (3)

ومن خلال الجدولين رقم (1، 4) يمكننا أجراء مقارنة بين معدلات نمو الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي يتضح لنا حالياً عدم التناسب بين معدلات الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فخلال عام 2002 سجل معدل نمو الانفاق العام معدلات

نمو سالبة بلغت (2.1) مقارنة لعام 2001 وكذلك سجل معدل نمو الناتج المحلي معدلات نمو سالبة (0.38%) انعكس ذلك على انخفاض في المستوى العام للأسعار بمقدار (9.48%).

وفي عام 2007 وصل معدل التضخم إلى 6.2 ومعدل نمو الانفاق العام 44.4% وكان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال هذا العام 5.7% وبصدد ارتفاع معدل نمو الانفاق العام إلى التحويلات المرتبطة بتوزيع الثروة على المواطنين هذا بالإضافة إلى زيادة الأجور ومدفوعات نهاية الخدمة إلى تعطي شهرياًً للخارجين عن الملاك .

وفي عام 2009 سجل الانفاق العام معدلات نمو سالبة بلغت 19.1% مقارنة بعام 2008 وكذلك سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو سالب قدره 7% وهذا الانخفاض انعكس على معدلات التضخم حيث انخفض معدل التضخم من 10.4 في عام 2008 إلى 2.4 في عام 2009 .

وفي عام 2011 سجل الانفاق العام معدلات نمو سالبة بلغت 57% وكذلك سجل الناتج المحلي معدل نمو سالب قدره 107.6% وهذا راجع إلى توقف الصادرات الليبية من قطاع النفط والقطاعات الأخرى بسبب ما شهدته البلاد من حرب.

وعموماً فإن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2011-2014م شهد انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت المصروفات أكبر بكثير من الإيرادات حيث عجزتالدولة على الانفاق على المؤسسات العامة مثل الصحة والتعليم ..... الخ وهذا الخلل نتج عنه ارتفاع في مستوى العام للأسعار حيت أن الأسعار تزداد يومياً مما أصاب الاقتصاد الوطني ما يسمى بالركود التضخمي.

ثانيا: الضرائب:

تعد الضرائب أحد أدوات السياسة الحالية ومصدر تمويلي رئيسي وهي عبارة عن مبلغ معين من النقود يدفعه الأفراد جبراً إلى الدولة لتغطية جزء من النفقات العامة دون مقابل، وتمارس الضرائب دوراً مهماً في مكافحة التضخم والانكماش فهو حالة التضخم يتم زيادة الضرائب بنوعيها المباشر وغير المباشر على الدخول مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأفراد وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

فمن خلال الجدول رقم (3) الذي يوضح تطور الإيرادات الضريبية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2013) ونسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة حيث أن هذه الإيرادات مقسمة إلى إيرادات ضرائب مباشرة وإيرادات ضرائب غير مباشرة متمثلة في الرسوم الجمركية إلا أن هذه الإيرادات كانت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة لم تتجاوز 14% وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى أحد أهم خصائص الاقتصاد الليبي وهو اعتماده على مصدر وحيد للدخل وهو النفط وكذلك أيضاً ما شهدته البلاد منذ عام 2011 من حروب وعدم استقرار سياسي وأمني واقتصادي.

الجدول رقم (5)

يوضح تطور الإيرادات الضريبية ونسبتها لإجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2001–2013)بالمليون دينار

السنة	رسوم جمركية بمليون دينار	إيرادات الضرائب	ضرائب أخرى	المجموع	إجمالي الإيرادات العامة بالمليون دينار	نسبة إيرادات الضرائب من الإيرادات العامة%
2001	362.5	706.8	1326.5	2395.8	5999.00	40
2002	364.0	715.1	944.0	2023.1	8574.0	23
2003	384.8	890.6	1709.2	2984.6	8040.0	37
2004	852.6	1037.6	1511.5	3401.7	23087.0	14.7
2005	548.0	1044.0	1247.0	2839	37106.0	7.6
2006	526.9	1259.7	1735.4	3522.0	47088.0	7.4
2007	528.0	1376.0	2824.0	4728.0	53366.0	8.8
2008	499.2	2790.5	5034.5	8324.2	72741.2	11
2009	876.7	2504.8	3056.5	6438.0	41785.0	15
2010	1393.9	2247.5	2148.7	5790.1	61503.1	9
2011	237.5	460.7	285.0	983.2	16813.3	6
2012	248.9	617.6	2332.7	3199.2	70131.4	4
2013	141.6	851.0	1995.3	2987.9	54763.6	5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي–إدارة البحوث والإحصاء والنشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

الشكل رقم (4)

يوضح تطور الإيرادات الضريبية ونسبتها لإجمالي الإيرادات العامة هلال الفترة (2001– 2014) بالمليون دينار

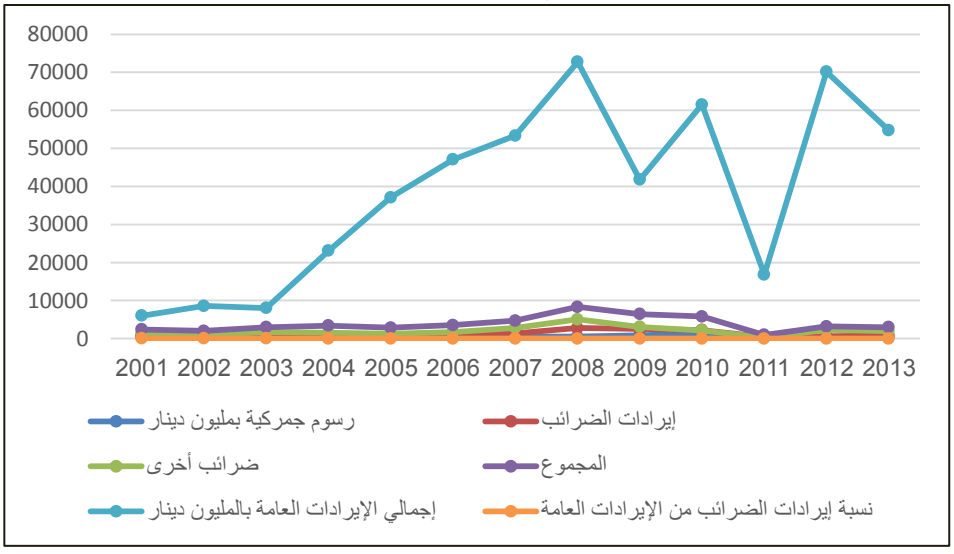

المصدر: إعداد الباحثان استناداً على بيانات الجدول رقم (5)

ثالثاً:- الدّين العام

تلجأ الحكومة إلى الاقتراض لتغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة وهذا الاقتراض يجب أن يكون وفق ضوابط من شأنها أن تعمل على تجنب الآثار السلبية لهذا النوع من التمويل. فزيادة الدّين العام عن حده الملائم للاقتصاد الوطني سيكون له آثار سلبية منها زيادة عرض النقود وانخفاض القوة الشرائية وظهور الضغوطات التضخمية.

فمن حلال الجدول رقم (6) الذي يوضح تطور قيمة الدّين العام المحلي نلاحظ أن قيمة الدّين العام خلال السنوات 2001- 2003م حيث بلغ الدّين العام 7644 مليون دينار وفي سنة 2004 تم تسوية الدّين العام المحلي على الخزانة اتجاه مصرف ليبيا المركزي والذي بلغ 6184.1 مليون دينار (مصرف ليبيا المركزي ص90) أما في السنوات 2005- 2007م بلغت قيمة الدّين العام المحلي 835-1200 مليون دينار على التوالي وكانت هذه القيمة عبارة عن تسويات لإقساط الدّين العام لسنوات سابقة, أما السنوات 2008-2009م تم تسوية الدّين العام المحلي على الخزانة العام اتجاه مصرف ليبيا المركزي.

وفي عام 2011 بلغ قيمة الدّين العام 2023.6 مليون دينار والذي يمثل رصيد السلفة المؤقتة التي تمنح للخزانة العامة لتمويل الباب الأول بالميزانية العامة حيث جرت العادة أن تتم تسوية رصيد هذه السلفه قبل نهاية السنة المالية إلا أن الظروف الاقتصادية والمالية التي شهدتها ليبيا خلال عام 2011 بسبب اندلاع ثورة 17 فبراير أدت إلى انخفاض إيرادات الميزانية العامة وبالتالي تحقيق عجز في الميزانية العامة ترتب عليه ظهور دين عام على الخزانة العامة منذ عام 2004 (مصرف ليبيا المركزي ص75) ومن خلال الجدول نلاحظ أنه في عام 2013م لم يطرأ أي تغيير على قيمة الدّين العام وهي صفر وذلك بسبب تسوية الأمور المالية بين مصرف ليبيا المركزي والخزانة العامة (مصرف ليبيا المركزي ص78).

الجدول رقم (6)
تطور قيمة الدّين العام

السنوات	قيمة الدّين العام بالمليون دينار
2001	7644.0
2002	7644.0
2003	7644.0
2004	6184.1
2005	835.0
2006	891.0
2007	1200.0
2008	00.0
2009	00.0
2010	00.0
2011	2023.6
2012	00.0
2013	00.0

المصدر : مصرف ليبيا المركزي, النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة

تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001-2014م

إن معدلات التضخم خلال الفترات 2001-2014 متباينة بين الارتفاع والانخفاض.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2003 سجلت معدلات منخفضة (-9.48% - 2.15-%) على التوالي وذلك بسبب ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية بسبب تطبيق المصرف المركزي لسياسة تخفيض سعر الصرف الرسمي وذلك عام 2000 ونظراً لتخلي الدولة عن ممارسة التجارة والإستيراد وأعطت مساحة كبيرة للقطاع الخاص للقيام بذلك بأسعار صرف الدينار المنخفضة مقابل الدولار نتج عنه انخفاض أسعار الواردات مقدمة بالدينار الليبي وخاصة بأنها نسبة كبيرة من التضخم في الاقتصاد الليبي تعود إلى التضخم المستورد لأن الاقتصاد يعمل بشكل كبير على العالم الخارجي.

وفي عام 2009 بلغ معدل التضخم 2.4%ويعتبر منخفض عند مقارنته بعام 2008 الذي بلغ معدل التضخم 10.4% ويعزي ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها مساهمة مصرف ليبيا المركزي في انخفاض معدل التضخم من خلال سياسته المتعلقة بإصدار شهادات الإيداع التي تم من خلالها امتصاص أكبر قدر من السيولة من القطاع المصرفي كذلك انخفاض أسعار السلع

الأولية وتكلفة الإنتاج في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أسعار النفط الخام وارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل اليورو خلال عام 2009 لأن منظمة اليورو المصدر الرئيسي للواردات الليبية.

ومن خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن مستوى العام للأسعار استمر في الإرتفاع حتى وصل الرقم القياسي للأسعار المستهلك في عام 2013 إلى 163.7 مقارنة بعام 2012 الذي بلغ فيه أسعار المستهلك 159.4 حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغيير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2.6 مقارنة، وتعرف هذه الزيادة في التضخم لارتفاع أسعار الغذاء وذلك نظراً لأن الرقم القياسي للمستهلكين يتكون من السلال الغذائية وهذا سبب ارتفاع معدلات التضخم في الدينار الليبي.

6.1 في عام 2012 وبلغ عام 2014 الرقم القياسي للأسعار المستهلك 165.5 حيث بلغ معدل التضخم 1%.

وشهدت الفترة 2001-2014 ارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم ويعزي هذا الارتفاع إلى زيادة الانفاق العام وخاصة الانفاق الجاري وذلك لما شهدته البلاد من توتر سياسي واقتصادي وآمني .

الجدول رقم (7)

تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001- 2014

الفترة	الرقم القياسي للأسعار المستهلك بأسعار	معدل التضخم
2001	112.9	-
2002	102.2	-9.48
2003	100	-2.15
2004	101.00	1.00
2005	104.00	2.97
2006	105.5	1.44
2007	112.0	6.16
2008	123.7	10.4
2009	126.7	2.4
2010	.129.8	2.4
2011	150.4	15.9
2012	159.4	6.1
2013	163.7	2.6
2014	165.5	1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

النتائج :

من خلال الدراسة السابقة توصل الباحثان لعدة نتائج منها :

1- معدلات عرض النقود لا تناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- زيادة حجم الائتمان المصرفي المحلي في الاقتصاد الليبي بشكل كبير وهذا أدى إلى مضاعفة عرض النقود في الاقتصاد الليبي مؤدياً إلى زيادة معدلات التضخم.

3- في ظل وجود فائض سيولة بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم هذا يشير إلى ضعف فعالية أدوات السياسة النقدية في ليبيا .

4- إن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001- 2014 شهد انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت المصروفات أكبر من الإيرادات حيث عجزت الدولة على الانفاق على المؤسسات الحكومية نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث أن الأسعار تزداد يومياً مما أصاب الاقتصاد الوطني ما يسمى بالركود التضخمي.

5- ضعف انتشار الوعي المصرفي وزيادة التفضيل النقدي ومحدودية التعامل بالصكوك هذا ما يؤكد ارتفاع نسبة العملة في التداول لي الجمهور وزاد الاحتفاظ بالنقود لدى الجمهور خاصة بعد سنة 2011 لما شهدته البلاد من توتر سياسي وأخر اقتصادي .

فمن خلال النتائج السابقة يتضح لنا أن أدوات السياسة النقدية والسياسية الحالية غير فاعلة في الحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال السنة 2001- 2014.

التوصيات :

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1- دراسة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي حتى يتمكن متخذي القرارات وضع السياسات النقدية والمالية الملائمة للأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تشهدها البلاد .

2- يجب على المصرف المركزي وضع سياسة نقدية فعالة بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي الراهن .

3- ضرورة النهوض بالجهاز المصرفي والرقي بمستوى خدماته خاصة في الظروف الحالية التي تشهد عدم توفر السيولة داخل المصارف مثل إصدار بطاقات ذكية يستطيع من خلالها المواطن تسيير حياته اليومية من مأكل وعلاج ..... الخ

المراجع

1- أحمد الشريف، المالية العامة، طرابلس، المركز الوطني لتخطيط 2004.

2- ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية(عمان دار زهران للطباعة والنشر، 2007)

3- علي عطيته عبدالسلام، النقود والمصارف، المركز الوطني للتخطيط، 2004.

4- عبدالفتاح أبوحبيل، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية (غريان، منشورات جامعة الجبل الغربي 1996).

5- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء التقرير السنوي أعداد مختلفة .

6- مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والإحصاء والنشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

7- مصرف ليبيا المركزي التضخم في الاقتصاد الليبي، دراسة غير منشورة خاصة بها، مركز بحوث العلوم الاقتصادية .

البطالة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل ومدي تأثيرها علي الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية في ليبيا

د. عمر مولود دنس كلية الاقتصاد العجيلات - جامعة بالزاوية

مستخلص الدراسة:

شهد التعليم الجامعي نموا متسارعا من حيث زيادة عدد مؤسسات التعليم وعدد الطلبة وعدد الخريجين وتنوع البرامج الأكاديمية، إلا ان هذه الزيادة في خريجي الجامعات لم يواكبها تحسين في نوعية التعليم وأنماطه، وبالتالي تغليب الجانب الكمي على الجانب النوعي وانعكس سلبا على مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي وأدي إلى تفشي العديد من المشاكل التي لها وقعها في تشويه البنية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء مثل مشكلة البطالة والتي هي من أهم القضايا ذات الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية في ليبيا، وكذلك بروز ظاهرة الباحثين عن العمل بين حملة الشهادات الجامعية. فالجامعة لو اكتفت بهذا الجانب من رسالتها أي أن تكون مصنعا للشهادات، فإنها تكون قد قصرت في تحقيق هدفها الرئيسي وهو تخريج كوادر مؤهلة وذو جودة عالية قادرة على المساهمة في النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وحيث تعتبر المناهج الدراسية من أهم الركائز في العملية التعليمية ، والتي يجب أن تحظى باهتمام كبير من طرف متخذي القرار لأنها السبيل الأساسي للوصول إلى الأهداف المنشودة من العملية التعليمية وتتبع تلك الأهمية للمناهج من كونها الوسيلة المثلى التي تغذي الأجيال بالمعلومة النافعة و المفيدة بإعتبار المورد البشري اليوم من أهم الموارد التي بفضلها تتحقق التنمية المستدامة ومن ثم الرقي والازدهار للبلد و توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل.

وبهذ يعتبر التعليم التقني والفني هو المنظم الرئيسي لتنمية واكتساب المهارات والمعرفة للأفراد وإن التوسع الكمي والنوعي السريع للعملية التعليمة هو مفتاح التنمية لدول النامية والركيزة الأساسية لها ، ويعمل علي انتشار فرص التشغيل للقوي الناشطة العاملة في المجتمع ، ويقلل من تداعيات مشكلة البطالة وتشجيع علي تنمية روح الابتكار والتجديد والتحديث في المجتمع ،ويرتبط التعليم التقني والفني والتدريب المهني باكتساب المهارات الفنية والسلوكية وتأمين المؤهلات المحددة لمقابلة احتياجات سوق العمل بما يساعد علي الخلل الهيكلي بين العرض والطلب ، وأن الهدف الاساسي

من التعليم التقني والفني هو الحصول علي يد عاملة مؤهلة ذات كفاءات ومهارات تمكنها من الدخول لسوق العمل .

ونتعرض في هدا الورقة الي اولاً :التعليم الجامعي في ليبيا ، و ثانيا: عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل وأخيرا : النتائج والتوصيات.

خطة البحث

اولاً :أهمية البحث:

أن هذه الورقة تستمد اهميتها من حقيقة أن البطالة هي اخطر ما يواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا وان قضية الربط بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل والوقوف علي اسباب هذه البطالة التي اصبحت من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وستصبح قضية عدم التوافق مشكلة كبيرة في المستقبل إذ لم يتم معالجتها بشكل سليم.

ثانياً :هدف البحث:

لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة سبب تفاقم مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات في ليبيا منطلقاً من العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا ، فالكثير من خريجي التعليم الجامعي يواجهون صعوبة فى الحصول على فرصة عمل ولا يستطيعون المنافسة في سوق العمل.

ثالثاً: فرضيات البحث :

1- مدي عدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل في ليبيا

2- سوء التخطيط على المستوى القومي بأمد معرفة بمشكلة البطالة

رابعاً : منهجية البحث

تم في هذه الورقة إتباع المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من كل من الدراسات المكتبية ومن الإحصاءات المنشورة وغيرها من المصادر الأخرى.

المـقـدمــة

تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية التي أهتم بدراستها الباحثون وذلك لآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عندما تتجاوز نسبتها حدود معينة، وفي الواقع ان مشكلة البطالة لم تكن تمثل مشكلة جوهرية في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك علي اعتبار ان سوق العمل الليبي قادر علي أن يستوعب كافة الأفراد الباحثين عن العمل من خرجي المؤسسات التعليمية في ليبيا والملاحظ بأنه منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأت

معدلات البطالة تتزايد بصورة ملحوظة. مما ادي هذا التزايد الي دراسة وتحليل اسباب البطالة في سوق العمل الليبي بين خريجي الجامعات الليبية الذي يعتبر من المواضيع ذات القضايا الأساسية التي يمكن من خلالها الحد من مشكلة البطالة للاقتصاد الليبي، وبتسليط الضوء على الجانب التعليمي، يلاحظ ان التعليم الجامعي الليبي شهدا نموا متسارعاً من حيث زيادة عدد مؤسسات التعليم العالي وعدد الطلبة وعدد الخريجين وتنوع البرامج الأكاديمية التي تقدمها هذه المؤسسات، فضلا عن الاهتمام بمواضيع الاعتماد وضمان الجودة والبحث العلمي ،ولكن ورغم كل هذه الجهود يلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي أغفلت جانبا مهما في العملية التعليمية ألا وهو تقييم خريجيها ومتابعتهم لمعرفة مدى توافق كفاءات هؤلاء الخريجين مع متطلبات سوق العمل. وتتمثل أهمية هذا الموضوع في أن مدخلات سوق العمل الليبي جلها من مخرجات التعليم الجامعي، ومن هذا المنطلق فإن مخرجات التعليم الجامعي يفترض أن تكون ذات مواهب وقدرات عالية الجودة وبتخصصات متنوعة قادرة على المساهمة في النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يلبي متطلبات سوق العمل ويؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. إن كثيراً من مؤشرات البنك الدولي واليونسكو تؤكد عدمَ قدرةِ التعليم المتبع في الوطن العربي ، و (من ضمنها ليبيا) على تقديم مخرجات تتناغم وحاجةَ المجتمع والسوق المحلية قبل الدولية ، وهذا سبَّبَ تزايداً في أعداد العاطلين عن العمل، بالتزامن مع الزيادة السكانية مع ما يصاحبهما من زيادة في أعداد الملتحقين بالجامعات ، وبالتالي فإن ازدياد أعداد الخريجين من دون فرص عمل مناسبة يشكّل عامل قلق للقائمين على التعليم العالي قبل غيرهم من أصحاب الشأن من المسؤولين الحكوميين في مختلف الدول العربية، فضلاً عن القلق الذي يشكله لعوائل الخريجين[1].

أولاً :- التعليم الجامعي في ليبيا

ان التوسع الافقي السريع في عدد الجامعات قد خلق مشاكل عديدة كانت لها اثارها السلبية علي مستوي التعليم الجامعي، ونظرا لافتتاح العديد من الكليات والأقسام العلمية دون استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة بالجامعات أو الكليات المفتوحة في السباق، سواء من الناحية المادية ام الفنية ام اختيار الادارات الجيدة ،ومع ضعف البنية التحتية لمؤسسات التعليم والتي تعاني عدة مشاكل تعيق العملية التعليمية ، كالكثافة الطلابية العالية في الفصول أو القاعات الدراسية على حدٍ سواء ، إلى جانب تهالك عدد كبير من المباني الجامعية ، و إلى درجة وجود تشققات في العديد منها ، كذلك لا تتوفر في الجامعات المعامل ووسائل الإيضاح الضرورية التي تساند وتدعم العملية التعليمة ناهيك

[1]- صادق علي حسن ، لمواءمة بين سوق العمل والتعليم ، بواسطة قسم الابحاث ، 04 – 09 – 2016

عن مشكلة النظافة وعدم وجود دوريات مياه جيدة.... الخ، فكان قطاع التعليم من أكثر القطاعات المتضررة فعدم توفره الاحتياجات الضروري كان سبباً في تدني مستويات التعليم ومخرجاته ، ومما ادي الي العجز في تحقيق الاداء الفعال . بإضافة الي افتقار النظام التعليمي الي سياسة تدريبية ميدانية في مواقع العمل ، بالرغم من ان الانفاق التنموي الكبير علي قطاع التعليم خلال العقود الماضية والذي لم يواكبه أي تطور في مخرجات سوق العمل .

لذا بدأ واضحاً الآن أكثر من أي وقت مضى أن قطاع التربية والتعليم يحتاج إلى إعادة النظر في أهدافه وبرامجه وهياكله الإدارية والتنظيمية في ضوء العلاقة مع القطاعات المجتمعية الأخرى .

1-عدد الطلاب في الجامعات الليبية

يشير الجدول رقم(1) الي أن عدد الطلاب بالمرحلة الجامعية قد شهد تطوراً هاماً انعكس في زياد عدد الطلاب من11997 طالباً في العام الجامعي 1974-1975 الي 316026 طالباً في العام الجامعي 2011-2012 ، إلا ان هده الزيادة في عدد الطلاب في الجامعات الليبية لم يواكبها تحسين في نوعية التعليم وأنماطه ، وعند دراسة تطور أعداد الطلبة من حيث الجنس لوحظ أنه حتى العام الجامعي (1995/1994) كانت نسبة الطلبة الذكور كبير من نظيرها للإناث، وبعد العام الجامعي (2005/2004) أصبحت هذه النسبة تأخذ اتجاهاً معاكساً تماماً لما كان عليه الوضع في السابق حيث أصبحت هذه النسبة في صالح الإناث على حساب نظيرتها للذكور كما موضح في الجدول التالي .

الجدول رقم (1) عداد الطلاب في الجامعات الليبية خلال الفترة (1974-1975)،(2011-2012)

العام الجامعي	عدد الطلاب			
	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الاناث الي مجموع الطلبة
1975-1974	10105	1895	11997	%15.8
1985-1984	21628	11142	32770	%34
1995-1994	73210	68445	142155	%48.1
2005-2004	111269	143772	260040	%55.3
2012-2011	136290	179736	316026	%56.9

المصدر: 2- الهيئة العامة للمعلومات ، الكتيب الاحصائي ، اعداد مختلفة ، مجلس التخطيط الوطني ، المؤشرات الاقتصادية،(1992- 2000) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، تقرير عن التعليم العالي ، (2012) .

2-عدد الخرجين في الجامعات الليبية

ان تحليل هيكل مخرجات التعليم الجامعي كما هو مبين في الجدول رقم(2) يبين زيادة عدد الخرجين الناتج عن زيادة عدد الطلبة في الجامعات الليبية مما ادي الي تفاقم المشكلة، وعند تصنيف الخريجين إلى خريجين من تخصصات العلوم الإنسانية وخريجين من تخصصات العلوم التطبيقية نلاحظ أن أعداد الخريجين من العلوم الإنسانية يفوقون نظرائهم من العلوم التطبيقية، كما تشهد نسبة خرجين العلوم التطبيقية تدبدبا واضحا بين ارتفاع وعودة الي الانخفاض مرة اخري في مقابل تدبدب في الاتجاه المعاكس بالنسبة لخريجي العلوم النظرية (الانسانية والاجتماعية)، حيث بلغت نسبة الخرجين من العلوم الانسانية والاجتماعية في العام الجامعي 1995/1994 نسبة 71.2%، بعد ان بلغت هذه النسبة فقط 56.9%من اجمالي الخرجين في العام الجامعي 1980/1979، وهكذا نلاحظ استمرار اختلال هذه النسبة لصالح التخصصات النظرية، كما يتضح في الجدول رقم(2) الذي يبين نسبة وعدد الخرجين من التخصصات النظرية والتطبيقية من خريجي الجامعات خلال العقود الاربعة الماضية. وهذا ما يعطي دلالات واضحة على إقبال الطلبة للدراسة في التخصصات الإنسانية نظراً للسهولة النسبية في التخرج مقارنة بالعلوم التطبيقية ،ويوضح الجدول رقم(2) زيادة عدد الخرجين الناتج عن زيادة عدد الطلبة في الجامعات فقد زاد عدد خريجي الجامعات من 514 طالباًخلال الفترة(1969-1970) الي 48095طالباً خلال الفترة (2011-2012) ، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي .

والجدول رقم (2) يبين نسبة وعداد الخريجين الليبيين من الجامعات الليبية (حسب التخصص)

العام الجامعي	العلوم الإنسانية	العلوم التطبيقية	الإجمالي	نسبة الإنسانية من الإجمالي%	نسبة التطبيقية من الإجمالي%
1970/1969	399	115	514	77.6	22.4
1975/1974	1,027	278	1,305	78.7	21.3
1980/1979	1,184	896	2,080	56.9	43.1
1995/1994	7,263	2,945	10,208	71.2	28.8
2001/2000	19,254	12,640	31,894	60.4	39.6
2002/2001	21,728	13,942	35,670	60.9	39.1
2003/2002	23,400	15,238	38,638	60.6	39.4
2004/2003	25,472	16,538	42,010	60.6	39.4
2006/2005	11,521	7,066	18,587	62.0	38.0
2007/2006	15,188	7,889	23,077	65.8	34.2
2012/2011	31,310	16,785	48,095	65.1	34.9

المصدر:3- عبدالله محمد اشكاب، ومفتاح عبد السلام عليش، " العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والبطالة في ليبيا ، مؤتمر سوق العمل الليبي الواقع والآفاق المستقبلية، طرابلس 25-2013/12/26م .

إلا ان هده الزيادة في خريجي الجامعات التي تم ملاحظتها في الجدول (2) لم يواكبها تحسين في نوعية التعليم وأنماطه، وفاعليته وقدرته علي مواجه التحديات التي تفرضها متطلبات سوق العمل. وبالتالي تغليب الجانب الكمي على الجانب النوعي و انعكس سلبا على مخرجات مؤسسات التعليم وأدى إلى عدم التناسب بين خريجي هذه المؤسسات والاحتياجات الفعلية لسوق العمل ، و هذا الأمر أدى في السنوات الأخيرة إلى بروز ظاهرة الباحثين عن العمل بين حملة الشهادات العليا،وتتحمل مختلف القطاعات التعلمية جزءاً كبيراً من مسؤولية توفير رأس مال بشري متمثل بإنتاجية القوى العاملة، فهي المؤسسات الرئيسة المسؤولة عن تنمية هذه الموارد وتدريبها مع احتياجات سوق العمل المتغيّر ومتطلباته بنحوٍ يعزز رسالة قطاعات التعليم ويعظم مخرجاته من خلال رفع قدرته على مواجهة التغييرات التي تطرأ على سوق العمل ولاسيما قبل حدوثها.

3- بطالة حملة الشهادات الجامعية الليبية

ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي حالة البلدان الصناعية المتقدمة كانت البطالة جزءاً من حركة الدورة الاقتصادية بمعنى أنّها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش أمّا الآن فقد أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد على ربع قرن من الزمان مشكلةً هيكلية، فعلى الرغم من تحقّق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى، وتتحمل مختلف القطاعات التعلمية جزءاً كبيراً من مسؤولية توفير رأس مال بشري متمثل بإنتاجية القوى العاملة، فهي المؤسسات الرئيسة المسؤولة عن تنمية هذه الموارد وتدريبها مع احتياجات سوق العمل المتغيّر ومتطلباته بنحوٍ يعزز رسالة قطاعات التعليم ويعظم مخرجاته من خلال رفع قدرته على مواجهة التغييرات التي تطرأ على سوق العمل ولاسيما قبل حدوثها.

وكذلك هم أيضا المسؤولون عن تخريج أعداد هائلة من الطلبة الذين يدخلون ضمن العاطلين عن العمل، وهذه مشكلة قائمة عبر مختلف الازمنة في كل المجتمعات فهي عقبة يعاني منها الأفراد والبلدان

و تعتبر البطالة في ليبيا من أهم المشاكل الاقتصادية التي أهتم بدراستها الباحثون وذلك لآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عندما تتجاوز نسبتها حدود معينة، وفي الواقع ان مشكلة البطالة لم تكن تمثل مشكلة جوهرية في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك علي اعتبار ان سوق العمل الليبي قادر علي أن يستوعب كافة الأفراد الباحثين عن العمل من

خرجي المؤسسات التعليمية والتدريبية والملاحظ بأنه منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأت معدلات البطالة تتزايد بصورة ملحوظة ، وبالرغم من سياسات واليات التشغيل التي اعتمدت من أجل الحد من ظاهرة البطالة إلا أن هذه الأخيرة أخذت أشكالا جديدة على رأسها بطالة المتعلمين أو ما عرف ببطالة حملة الشهادات الجامعية . وظهر هذا الشكل الجديد من البطالة في ساحة الليبية مند منتصف الثمانينات بحيث انتشرت البطالة بين المتعلمين وبشكل خاص خريج الجامعات وأصبحت هذه الظاهرة تستدعي الدراسة والتحليل.

ومن البيانات الواردة بالجدول رقم (3) يلاحظ بأن معدل البطالة قد وصل إلى 19.5% في سنة 2012 بعد أن كان مساوياً إلى 3.62% سنة 1973 ، وماتجدرالإشارةالية من خلال هذه النسبه والارتفاع المستمر للبطالة عند فئة حاملي الشهادات الجامعية في ليبيا. ويرجع هذا الارتفاع المستمر إلى عدة أسباب من أهمها أن القوى البشرية المتعلمة والكفؤة لم تعد مسألة عدد فقط، لكن المهم هو النوعية التي ينبغي أن يتميز بها هذا الكم وهو مايرتكز أساسا على نوعية التعليم الذي تلقته هذه القوى البشرية ومدى ملاءمته لمتطلبات سوق العمل ، ومن خلال قراءة وتحليل واقع سوق العمل الليبي يتضح أن معدلات البطالة بدأت في التزايد بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي ،وهذا رجع الي عدم استحداث خطط تنموية تستوعب كل الخرجين .

إن الموضوع الذي يثير التساؤل في هذا الوضع الذي يعاني منه سوق العمل الليبي هو كيف يمكن تفسير زيادة نسبة الباحثين عن العمل في الاقتصاد الليبي في ظل وضع ديموغرافي يتميز بالخصائص التالية:

1.صغر حجم السكان الليبيين وصغر نسبة المستخدمين "العاملين" الليبيين إلي مجموع السكان الليبيين

2.أن نسبة مساهمة المرأة الليبية في القوى العاملة تعتبر صغيرة.

3.أن هناك نسبة من القوى العاملة التي تعمل في سوق العمل الليبي هي قوى عاملة غير ليبية.

والجدير بالذكر أن مشكلة البطالة في ليبيا لم تكن ظاهرة خلال فترة السبعينيات ومنتصف الثمانينيات حيث كان سوق العمل قادر على استيعاب وتوظيف أغلب الباحثين عن عمل من الليبيين وكان ذلك بسبب البدء في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الذي كان نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية وكذلك انخفاض أعداد القوى الليبية ومعدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بحيث تمت الاستعانة بأعداد كبيرة من العمالة الأجنبية خصوصاً الماهرة منها في ذلك الوقت، هذا بالإضافة إلى الدور البارز الذي كان يؤديه القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي خاصة قبل عام

1977، ولذلك يلاحظ أن معدلات البطالة بين الليبيين كانت 3.6 و3.7 خلال عامي 1973 و1984 على التوالي وكما موضح في الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3)

تطور الاستخدام والبطالة لليبيين خلال الفترة (1964 -2012

البيان		1964	1973	1984	1995	2006	2010	2012
المشتغلون	ذكور	305595	379512	571306	793371	940133	967158	1039000
	إناث	14799	26824	84618	188053	388153	427814	485000
	المجموع	320394	406336	655924	981424	1328286	1039300	1524000
الباحثون عن عمل	ذكور	27913	14542	22025	101816	258275	147390	196200
	إناث	1441	739	3045	17716	89319	498453	162100
	المجموع	29354	15281	25070	119532	347594	1613001	358000
الإجمالي	ذكور	333508	394054	593331	895187	1198408	1114548	1235200
	إناث	16240	27563	87663	205769	477472	926267	647100
	المجموع	349748	421617	680994	1100956	1675880	2652301	1883000
معدل البطالة	ذكور	8.37%	3.69%	3.71%	11.37%	21.55%	13.2	9.15
	إناث	8.87%	2.68%	3.47%	8.61%	18.71%	14.2	25.0
	الإجمالي	8.39%	3.62%	3.68%	10.86%	20.74%	13.5	19.5

المصدر:- 4 - وزارة التخطيط ، مصلحة الاحصاء و التعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان . 1964،1973،1984،1995،2006.

- 5- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012

بعد منتصف الثمانينيات وفي ظل انتشار ثقافة العمل في القطاع الحكومي بين أفراد المجتمع الليبي وزيادة السكان ممن هم في سن العمل مع ارتفاع مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي، وكذلك تضييق الخناق على القطاع الخاص، بدأ معدل البطالة بالارتفاع حيث وصل إلى 11.7% و20.7% خلال عامي 1995 و2006 على التوالي ، وخلال عام 2010 انخفض معدل البطالة إلى 13.5% مقارنة بعام 2006 وهذا يمكن أن يكون بسبب ارتفاع حجم النفقات الاستثمارية التي تم إنفاقها تنفيذاً للبرنامج التنموي (2008-2012) و الذي ساهم وبشكل كبير في تخفيض معدل البطالة خلال عام 2010، هذا بالإضافة إلى انتعاش القطاع الخاص نسبياً مقارنة بالفترات السابقة وأصبح هذا القطاع يستوعب أعداد لا بأس بها من الباحثين عن عمل ، وفي عام 2012 ارتفع معدل البطالة من جديد ليصل إلى ما نسبته 19.0%، ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع أعداد الخريجين من الجامعات الليبية وبشكل كبير ودن وجود أي ضوابط تضبط العملية التعليمة دخل الجامعات الليبية بالإضافة الي عدم تطبيق معايير الجودة وخاصة في السنوات الاخيرة ومع خروج

عدد من الشركات الأجنبية التي كانت تستوعب عداد من الخريجين نتيجة للأوضاع الأمنية الغير مستقر وكذلك تضرر بعض من مؤسسات القطاع العام و الخاص، وانخفاض الإنفاق الحكومي الاستثماري بشكل كبير خلال عام 2012 ، مما أثر ذلك سلباً علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ويشير الجدول رقم (4) إلى أن حدوث تغير كبير في هيكل العاطلين عن العمل قد بلغت أعلاها بين خريجي الجامعات من 9.1% إلى 34.8% خلال الفترة (1995-2010)، وحيث إن هذه النسب تشير كما هو وارد بالجدول رقم (3) إلى أنه في عام 1995 ومن بين 119,532 باحث عن عمل هناك 9,371 باحث عن عمل من ذوي المستويات الجامعية، وأنه في عام 2010 ومن بين 358,000 باحث عن عمل هناك 82,340 باحث عن عمل من ذوي المستويات الجامعية.

إن هذا الوضع يشير بوضوح الي أن هناك خلل ما بين متطلبات المؤسسات العاملة في سوق العمل ومخرجات نظام التعليم الجامعي وضرورة وجود آليات للتوافق ما بين الطرفين العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الجامعية لدراسة وتحليل هذا الموضوع و يمكن تتبع البيانات الواردة بالجدول رقم (4) والتي تبين أن نسبة العاطلين الليبيين الذكور من حملة مؤهلات جامعية

الجدول رقم (4)هيكل العاطلين حسب المؤهل العلمي خلال الفترة (1995-2010)

المؤهل العلمي	1995			2006			2010		
	الجنس%			الجنس%			الجنس%		
	ذكر	أنثي	المجموع	ذكر	أنثي	المجموع	ذكر	أنثي	المجموع
ثانوية وما يعادلها فأقل	92.541	82.449	90.932	82.07	53.767	75.012	74.3	47.4	65.2
شهادة جامعية او دبلوم عالي فما فوق	7.459	17.551	9.068	17.93	46.233	24.988	25.7	52.6	34.8
الاجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100

6 -المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، "البطالة في الاقتصاد الليبي، ماهيتها، مسبباتها، وطرق علاجها"، دراسة غير منشورة، أغسطس، 2009، ص 26.

7- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، مسح التشغيل والباحثين عن عمل لسنة 2010.

فما فوق تنخفض عن نظيرتها بالنسبة للإناث، إلا أن الملاحظة المهمة في هذا الخصوص هي أن هذه نسبة الاناث ترتفع باستمرار طيلة الفترة (1995-2010) حيث بلغت 17.5% خلال عام 1995 وارتفعت إلى 24.9% و52.6% خلال عامي 2006 و2010 على التوالي، في حين بلغت هذه النسبة للذكور 7.5% خلال عام 1995 وارتفعت إلى 17.9% و25% خلال عامي

2006 و2010 على التوالي ، وإن ما ذكر اعلاه كان نتيجة منطقية لارتفاع عدد الطلبة الدارسين في الجامعات الليبية ومن ثمَ ارتفاع عدد الخريجين.

ثانياً–عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل

لقد كان سوق العمل في ليبيا يستوعب جميع خريجي التعليم العالي، بل كانت هناك خيارات عديدة للعمل أمام الخريجين، ولكن الوضع تغير كثيراً في السنوات الأخيرة ، حيث بدأت الفرص تضيق في مؤسسات الدولة وأجهزتها مما جعل الحاجة تقتصر على بعض التخصصات. وقد كان معظم الخريجين في منتصف الثمانينات من القرن الماضي يستوعبون في منظومة سوق العمل، ولكن ذلك تغير باكتفاء المؤسسات من بعض التخصصات وحصر التوظيف فيها في مقابلة النمو الطبيعي والإحلال للمتقاعدين والمتسربين من هذه المؤسسات. ويلاحظ أن معدلات البطالة بدأت تتزايد بصورة ملموسة مند منتصف الثمانينات.

ونلاحظ إن هنالك خللاً واضحاً بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل الليبي الناتج عن الارتفاع المستمر لأعداد الطالبة والخريجين الجدد من حملة المؤهلات الجامعية فما فوق من الجامعات الليبية الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي والجدول رقم (3) يوضح ذلك ، بينما ارتفاع معدلات البطالة بين حملة الشهادات الجامعية والتي يوضحها جدول رقم (4)، وقد يكون هذا سبب في ارتفاع أعداد الخريجين الجامعيين من التخصصات الإنسانية على حساب التخصصات التطبيقية .

ان عدم التناسق بين التعليم الجامعي ، وبين سوق العمل يؤدي الي تراجع عائد التعليم وهذا يؤدي الي تزايد عدد الخرجين وبالتالي زيادة العرض عن الطلب من حملة الشهادات الجامعية في سوق العمل وحدوث عجز في تخصصات مقابل فائض في تخصصات اخري ، وهذا يرجع بطبيعة الحال الي قصور السياسة التعليمية ومواكبتها لمتطلبات سوق العمل وهذا من اهم الاسباب الرئيسية لزيادة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية ، ويمكن القول بأن زيادة عدد الطلاب بالجامعات والتوسع الأفقي السريع في عدد الجامعات دون تخطيط مسبق كما موضح في الجداول رقم (5) الذي يبين تطور أعداد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا خلال الفترة 1970 –2010 و الذي خلق العديد من المشاكل كانت لها آثارها السلبية علي نوعية خريجي التعليم الجامعي، ونظراً لافتتاح العديد من الجامعات و كليات وأقسام علمية دون استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة سواء من النواحي المادية او الفنية او اختيار الإدارات الجيدة .

الجدول الرقم (5) يبين تطور أعداد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا

نوع المؤسسة	1970	1980	1995	2000	2010
جامعات عامة (أساسية)	1	11	11	13	7
جامعات أقسام	--	--	--	--	20
جامعات أهلية	--	--	--	--	40
الجامعة المفتوحة	--	1	1	1	1
معهد أو مركز عالي (عام أو خاص)	4	15	54	84	120

المصدر8 : الهيئة العامة للمعلومات، التقرير السنوي ، 2010، طرابلس .2010.

ومن العرض السابق لموضوع البطالة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل يمكن القول أن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعنية بالتعليم صيغت وفق معطيات نظرية وليست معطيات واقعية عملية، بمعنى آخر أنها غلب عليها التخطيط التقليدي المبني على أسس نظرية لتحقيق أهداف مستقبلية لا على أسس التخطيط العلمي المبني على الدراسة المنهجية للمشكلات ومن ثم استنباط حلولها. حيث أنه من الواضح أن غياب التخطيط المنهجي تسبب في إحداث نتائج سلبية أثرت سلبيا على الكفاءة الإجمالية لمؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها ، "ولتقدير تدهور التعليم الأكاديمي نستعين بنتائج تقرير التنافسية العالمي لعام 2011 والذي يحدد ترتيب ونوعية التعليم في ليبيا في العام الدراسي 2009 – 2010 من بين 139 دولة في العالم ، و 15 دولة عربية كالآتي"[1]

أ . في النظام التعليمي جاءت ليبيا في الترتيب الأخير عالمياً وعربياً

ب. في تعليم الرياضيات جاءت ليبيا في الترتيب 113 عالمياً والترتيب قبل الأخيرعربياً .

ج . في نوعية كليات الإدارة جاءت ليبيا في الترتيب 137 عالمياً و الترتيب الأخيرعربياً .

د.في النفاذ إلى الإنترنت في المدارس جاءت ليبيا في الترتيب 129 عالمياً والترتيب 13 عربياً .

هـ . ضعف الاهتمام بالتدريب أثناء العمل ، ويشمل:

- . لأبحاث التخصصية والخدمات التدريبية المحلية، وجاءت ليبيا في الترتيب 134 عالمياًوالترتيب قبل الأخير عربياً .
- . تدريب المعلمين : جاءت ليبيا في الترتيب110 عالمياًو 12 عربياً .

1-متطلبات سوق العمل الليبي

[1]- تقرير التنافسية العالمي لعام 2011

ان سوق العمل الليبي يتطلب في الخريج الكفاءة والجودة والخبرة في مجال التخصص أو العمل المطلوب، وأن تتوفر في الخريج القدرات الشخصية والسلوكية مثل القدرة على التحليل والتطبيق والإبداع والالتزام والجدية، إضافة الي إجادة اللغة الانجليزية واستخدام الحاسب الآلي.وتشير التقارير المنشورة عن سوق العمل (الهيئة العامة للمعلومات، 2009، ص 98–123) أن أغلب الباحثين عن عمل من فئة التعليم الجامعي هم من أصحاب التخصصات النظرية (الإنسانية) في الوقت الذي يتزايد فيه الطلبات من قبل المدراء وأرباب الأعمال في سوق العمل علي التخصصات العلمية والعملية والمعلوماتية، وأن سوق العمل متشبع بالتخصصات الانسانية ومن جهة أخرى نجد أن مؤسسات التعليم العالي لازالت تخرج أعداد كبيره من الطلاب بتلك التخصصات الأمر الذي يتسبب في بطالة خريجي الجامعات وهذا يعني ان مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية تساهم مساهمه مباشره في عملية البطالة والجدوالرقم (6) يوضح ذلك.

الجدول رقم (6) و الذي يوضح تطور أعداد الخريجين من الجامعات الليبية حسب التخصص، خلال الفترة 1969 – 2004

العام الجامعي	العلوم الإنسانية	العلوم التطبيقية	الإجمالي	الإنسانية بالمئة	التطبيقية بالمئة
1970 -1969	399	155	514	77,63	22,37
1975 -1974	1027	278	1305	78,70	21,30
1980 – 1979	1184	896	2080	56,92	43,08
1985 – 1984	1292	1070	2352	54,93	45,07
1990 – 1989	2356	1073	3429	68,71	31,29
1995 – 1994	7263	2945	10208	71,15	28,85
2001 – 2000	19254	12640	31894	60,37	39,63
2002 – 2001	21728	13942	35670	60,91	39,09
2003 – 2002	23400	15238	38638	61,56	39,44
2004 – 2003	25472	16538	42010	60,63	39,37
متوسط الفترة 2004- 1969	10337،5	6472،5	16810	61,50	50’38

المصدر :9– (اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي سابقاً (بيانات غير منشورة)، و 10 :علي الشريف، «مخرجات التعليم والتدريب والتنمية البشرية» مؤتمر التعليم والتدريب والتنمية، النقابة العامة للمعلمين، طرابلس، ربيع 2007.

وأن اشكالية عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تأتي من أهم اسباب البطالة في صفوف خريجي الجامعات وهو الامر الذي ترتب عليه انعكاسات سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بل والسياسي ايضاً ، وهذا يستدعى من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية إعادة النظر في سياسات وخطط التعليم العالي وتطبيق للوائح هو القوانين ، والعمل على تحديثها وفقا لمتطلبات لسوق العمل وكما يجب على مؤسسات التعليم العالي اعادة النظر في المناهج والمقررات الجامعية والعمل على تحديثها أيضاً ، وتنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية تعمل على غلق الفجوة بين متطلبات الإعداد العلمي ومتطلبات شغل الوظائف المختلفة بما يكفل تخريج كوادر تمتلك المهارات اللازمة وفقا للتطورات العلمية الحديثة وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل .

2- التعليم ومخرجاته سبب للبطالة

تتطلب مرحلة اعداد و تأهيل خريجين الجامعات بالتميز بالنوعية العالية التي تتوافق مع متطلبات السوق العمل ، وقتاً طويلاً لو نظرنا الى جانب اعداد منظومة متكاملة عن طريق التوافق بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات سوق العمل وهذا ما ينبغى العمل عليه ضماناً للمستقبل. غير أن الواقع الحالى وما تتضمنه هذه المرحلة من تغيرات سياسية في الدولة فعلي أصحاب الشأن من المسؤولين و حكوميين ، وضع بعض الحلول التى تخلق توازن في المنظومة التعليمية ومنها آلية المسار التدريبي الموازى (التعليم التقني) كأحد الحلول المقترحة لايجاد نظام تدريبي يسير في خط متوازى مع مرحلة التعليم الجامعي يتضمن هذا النظام عدد من المهارات يتلقاها الطالب خلال دراسته الجامعية و التى يحتاجها بعد تخرجه بعضها عامة والأخرى تتوافق مع تخصص الطالب ويشترط انجازها لتخرجه بالإضافة الى برنامج تدريب ميداني في بعض التخصصات، والتوجه لريادة الأعمال حتى تتم الملائمة ولو مؤقتاً بين المؤسسات التعليمية الجامعية ومؤسسات سوق العمل ، وفتح آفاق جديدة لفرص العمل ، ومما سبق وباستقراء البيانات الواردة في الجداول التي تم عرضها في هذه الورقة ونظراً لما يشكله واقع قطاع التعليم في ليبيا من أهمية محورية ذات أولوية لها تداعياتها وانعكاساتها المستقبلية على مختلف الأبعاد والمستويات ، و يمكن استنتاج اهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى البطالة أو تزيد من حدتها بين حملة المؤهلات الجامعية، ونجد من أهمها ما يلي:

- الزيادة في عدد الخرجين من الجامعات الليبية الناتجة عن الزيادة في عدد الطلبة، وخاصة في السنوات الاخير دون مرعاه القوانين واللائحة التي تنظم العملية التعليمة كما أن نسبة الخريجين من تخصصات العلوم الإنسانية إلى إجمالي الخريجين أكبر من نظيرتها للعلوم التطبيقية.
- النظرة الدونية المعاهد التقنية المتوسطة والعليا ، حيث يعتقد أولياء الأمور والطلبة بأن الدراسة في الكليات أفضل من المعاهد وبغض النظر عن التخصص.

- تدني مستوي الجودي لدي الخرجين من الجامعات الليبية ، وهذا يعتبر مؤشراً واضحاً على أن مخرجات التعليم تعتبر أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية في ليبيا.
- عدم الربط بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بشأن التخصصات المطلوبة للعمل من حيث الكم والكيف.
- ضعف المستوى التعليمي والتدريبي لمخرجات التعليم الجامعي ،وعدم مواكبته لتطور سوق العمل.
- غياب مهارات التطبيق، والتركيز على الدراسة النظرية لطلبة الجامعات.
- عدم الانضباط والالتزام بمتطلبات وقواعد العمل, مما يجعل المؤسسات توظف العمالة الأجنبية في بعض التخصصات.
- كثرة الطلب على اليد العاملة الأجنبية الأكثر كفاءة

مما سبق نستطيع أن نقول بأن عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسئولة عنها وما يحتاجه سوق العمل تعتبر من أهم الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور بطالة بين حملة الشهادات الجامعية في ليبيا، وبمعنى أنه قد يوجد فائض من بعض الخريجين في تخصص معين بينما يوجد العجز في تخصصات أخرى ،فعدم التنسيق بين هذه الجهات وما يحتاجه سوق العمل يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها وخاصا بين خريجي الجامعات، كما لاننسى أنه من أهم الأسباب التي يمكن أن تزيد ظاهرة البطالة تفاقما:-

- عدم تلائم نوعية التعليم ومخرجاته مع ما يحتاجه سوق العمل في ليبيا
- تعين حملة الشهادات في القطاع الحكومي وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة
- التدني الذي عرفه مستوى التعليم الجامعي، أصبح أرباب العمل حذرون من حملة الشهادات عند طلبهم لأيّ منصب شغل لأنهم على دراية تامة بنوعية التعليم الذي تلقاه هؤلاء الأشخاص، لهذا خضوعهم لاختبارات ميدانية في التخصص واختبارات ثقافية وحتى نفسية للحصول على أحسن العناصر
- قلة الطلب علي الخريج الليبي وهدا ناتج عن ضعف المستوي التعليمي في ليبيا عدم ربط التخصصات الجامعية والدراسية باحتياجات سوق العمل. أي لا توجد علاقة صريحة بين مخرجات التعليم العالي وأحد مدخلات المؤسسات الإنتاجية وإذا أردنا أن نبحث عن الخلل نجده في كلا الطرفين المؤسسات الإنتاجية لا تعرف عدد المؤهلين الذين يلزمونها وجهاز التعليم العالي يزيد في

الإنتاج وكأنه مؤسسة إنتاجية حقيقة دون مراعاة ما يحتاجه المجتمع والاقتصاد الوطني حيث نرى بصفة صارخة أن المهمة الأساسية لجهاز التعليم العالي أصبحت إنتاج حامل الشهادات العليا دون الأخذ بعين الاعتبار خاصية " ألتخصص. إذن ماهو مهم بالنسبة للجهاز التعليم هو الكم وليس النوع الذي طلبه سوق العمل المتمثل في المؤسسات التي تجهل الكمية المطلوب، النتيجة هي عدم تلائم بين جهاز التعليم العالي وسوق العمل، والتي دفع ثمنها حامل الشهادة ببقائه في حالة بطالة.

• التوسع الكمي في حملة الشهادات العليا من هذه الناحية نقول أن التوسع الكمي في حملة الشهادات هو سبب من أسباب بطالة حملة الشهادات الجامعية.

ثالثا :-النتائج و التوصيات

1- **النتائج**

• أجمعت الدراسات علي أن مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي مازالت تعاني من انخفاض الكفاءة النوعية والتي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي ، والتأهيل المتخصص ، وضعف القدرات التحليلية،والابتكارية ،والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم، والاتجاهات الحديثة.

• أن مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا يعاني من الاختلالات كبيرة ، والمتمثلة في تخريج أعداد كبيرة من تخصصات لا يحتاجها المجتمع حيث أن معظم المخرجات في تخصصات الدراسات الإنسانية والاجتماعية النظرية والتي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المخرجات، وهي تعاني من البطالة وتشبع سوق العمل من هذه التخصصات التي لم يعد المجتمع في حاجة لها، وأن النسبة الاقل من هذه المخرجات في التخصصات العلمية التطبيقية تتخرج بنوعية متدنية وتعاني من نقص في التدريب والتأهيل كما موضح بالجدول (6).

• ان مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا تعاني من ضعف وتخلف نظمها وعدم تطوير برامجها التعليمية لمواكبة التحديات ومنها تحديات العولمة والمنافسة العالمية التي فرضت شروطا جديدة ومنها إبراز منتج أو خريج يستطيع المنافسة في السوق العمل العالمي.

• إن التوسع في إتاحة التعليم العالي الذي يعتبر إنجازً امهمًا حققته البلدان العربية في العقد الماضي أدى في بعض الدول من بينها ليبيا إلى التدهور في مستوى الجودة، بسبب عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على توفير الشروط اللازمة لتأمين تعليم يتماشى مع معدل الزيادة في الالتحاق . ويتجلى هذا التفاوت بين الكم والنوع في أمور مثلا لكثافة الطلابية والنقص في عناصر البنية التحتية، والنقص في الهيئة التعليمية الكفؤة وفي الموارد المالية.

فإنه أستوجب علينا هنا في هذا السياق طرح بعض التوصيات والمقترحات التي قد يمكن الاستفادة منها في تطوير قطاع التعليم في ليبيا ، ومواكبة التقدم الحضاري والعالمي والتي سوف يتم التطرق إليها من خلال النقاط التالية :

ثانياً :التوصيات:

- تفعيل هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بشكل جدي
- مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها وإعادة هيكلتها لتصبح أكثر تلبية لحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية ، والابتكارية ،وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج
- تنفيذعملية تقويم دورية لتلك المؤسسات للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج لتتواكب متطلبات التنمية،وحاجات المجتمع.
- دراسةاحتياجات ومتطلبات سوق العمل من الخريجين في الاختصاصات المختلفة وبناء آلية للتعرف على احتياجاته المستقبليةلاستيعابها في خطط التعليم مع إنشاء قاعدة بيانات تفي بالغرض.
- مراجعة سياسات التعليم العالي بحيث تكون منظومة التعليم العالي مرنة تستجيب لاحتياجات سوق العمل وحاجات المجتمع المتجددة بما يسهم في طرح برامج غير تقليدية يحتاجها سوق العمل مع الحرص على إكساب الخريجين مهارات التوظيف الأساسية مثل: التفكيرالناقدوالإبداعي،ومهاراتاللغاتالأجنبية،والقدرةعلىحلالمشكلاتبشكل مبتكر، والقدرة على العمل في فريق جماعي، والقدرة على التعلم مدى الحياة.
- تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية (لاتزيدعلى خمس سنوات) بمايمكن الطلاب اكتساب المعارف والمهارات المناسبة لاحتياجات السوق العمل المتجددة ،وتوفير التدريب المهني المناسب لأعضاء هيئةالتدريس الذي يمكنهم من تطوير البرامج والمقررات الدراسية بما يلبي احتياجات سوق العمل.
- استحداث مكون خاص بالتدريب العملي(التطبيقي)في كل برنامج دراسي يربط ما يدرسه الطالب في الجامعة مع متطلبات العمل.
- ضرورة قيام الجامعة بقياس رضى المستفيدين عن أداء خريجها والتقصي عن مواصفات واحتياجات سوق العمل من الخريجين.

- دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع ممثلا في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، وسد الفجوة بين عدد المشتغلين في الوظائف التي تحتاج لتأهيل علمي و الخريجين من الجامعات
- تدريب الهيئات التدريسية والإدارية على المهارات اللازمة لتطبيق نظام الجودة والاعتماد في الجامعات.

المراجع

1- صادق علي حسن ، لمواءمة بين سوق العمل والتعليم ، بواسطة قسم الابحاث ، 04- 09 - 2016

2- الهيئة العامة للمعلومات ، الكتيب الاحصائي ، اعداد مختلفة ، مجلس التخطيط الوطني ، المؤشرات الاقتصادية،(1992- 2000) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، تقرير عن التعليم العالي ، (2012) .

3-عبدالله محمد اشكاب ، ومفتاح عبد السلام عليش، " العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والبطالة في ليبيا ، مؤتمر سوق العمل الليبي الواقع والآفاق المستقبلية ، طرابلس 25-26 /2013/12 م .

4- وزارة التخطيط ، مصلحة الاحصاء و التعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان . 1964،1973،1984،1995،2006.

5- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012

6 -المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، "البطالة في الاقتصاد الليبي، ماهيتها، مسبباتها، وطرق علاجها"، دراسة غير منشورة، أغسطس، 2009، ص 26.

7- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، مسح التشغيل والباحثين عن عمل لسنة 2010.

8 - الهيئة العامة للمعلومات، التقرير السنوي ،2010، طرابلس .2010

9- (اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي سابقاً (بيانات غير منشورة)، و

10 -علي الشريف، «مخرجات التعليم والتدريب والتنمية البشرية» مؤتمر التعليم والتدريب والتنمية، النقابة العامة للمعلمين، طرابلس، ربيع 2007.

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

رقم الإيداع : دار الكتب الوطنية – بنغازي

2013 / 423